الخليج
إذاعة وتلفزيون
مجلة إذاعة وتلفزيون الخليج - السنة «41» العدد «143» رجب 1447هـ ديسمبر 2025م

القمة (46) للمجلس الأعلى
تعزيز الروابط الراسخة والتكامل بين دول المجلس

بلاك هات 2025م
قضايا الصراعات الرقمية المتصاعدة

مهرجان الخليج في دورته السابعة عشرة
ينطلق نهاية أبريل 2026م

ولنا كلمة

شهدت منطقة الخليج العربية خلال الفترة الراهنة أحداثًا مؤلمة، تمثلت في الهجمات الصاروخية الإيرانية والعدوان الإسرائيلي الغاشم على دولة قطر، لتهب دول مجلس التعاون قاطبة، لإسناد دولة قطر ودعم أمنها وسيادتها، لكي تُظهر للعالم أجمع أن المصير الخليجي مصير واحد، ويأتي انعقاد القمة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون في مملكة البحرين، لتؤكد أن أي تهديد تتعرض له أي دولة خليجية، هو تهديد مباشر لكافة دول المجلس.

وتأكيدًا لدور مجلس التعاون في تعزيز الأمن والسلام الدوليين، جاء مؤتمر حوار المنامة في نسخته الحادية والعشرين، ليسلط الضوء على أهم التحديات الأكثر إلحاحًا في السياسة الخارجية والدفاع والأمن في المنطقة، وكذلك منتدى الدوحة 2025م، في دورته الثالثة والعشرين، تحت شعار «ترسيخ العدالة: من الوعود إلى واقع ملموس".

وعلى صعيد ترسيخ الشراكات الإستراتيجية، عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي اجتماعهم الوزاري المشترك التاسع والعشرين في دولة الكويت، ليؤكد على أن أهداف الشراكة الإستراتيجية تُشكل القوة الدافعة لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين.

وفي خضم هذه الأحداث كان هناك حراكًا إعلاميًا لجهاز إذاعة تلفزيون الخليج، تمثل في الاجتماع الثاني للجنة الدائمة لمهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون، والذي اعتمد أبريل 2026م، موعدًا لانطلاق فعاليات الدورة السابعة عشرة من المهرجان، ومشاركة الجهاز في الدورة (55) لمجلس وزراء الإعلام العرب، واجتماعي المكتب التنفيذي واللجنة الدائمة للإعلام، ومشاركة الجهاز في العديد من الاجتماعات العربية والخليجية لتعزيز التكامل والتعاون الإعلامي بين دول مجلس التعاون، كما كان التدريب الإعلامي المتقدم حدثًا مهمًا خلال عام 2025م، بتسجيله أرقامًا كبيرة في عدد المستفيدين من التدريب الإعلامي، الذي يقدمه الجهاز لشباب وشابات الخليج.

كلّ هذا تقدّمه "إذاعة وتلفزيون الخليج" بين طياتها، مسلطة الضوء – أيضًا – من خلال الملف الخاص على أهم المهرجانات السينمائية التي تنظمها دول مجلس التعاون، والتي شهدت في الآونة الأخيرة رواجًا كبيرًا، حيث لم تكتف بالمسابقات بين الأفلام، بل خرجت هذه المهرجانات من الإطار التقليدي المتعارف عليه وامتدت لتقدم فرصًا حقيقية لشباب السينمائيين، من خلال دعم مشروعاتهم.

إضافة إلى مجموعة من الرؤى النقدية والمتابعات والتقارير، التي تستعرض وتناقش أهم القضايا الإعلامية الراهنة.

وعلى دروب الود نلتقيكم دائمًا..

مجلة جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج
العدد (143)

جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الخليج
إذاعة وتلفزيون

مجلة فصلية متخصصة في مجال الإعلام والاتصال يصدرها
جهاز إذاعة وتـلفزيون الخليج
السنة (41) العدد (143)
رجب 1447هـ ديسمبر 2025م

المراسلات

ص.ب 6802 الرياض 11452
المملكة العربية السعودية
فاكس: 4851422 / 4851423 11 966+
magazine@gcc-grt.org

الموقع على الإنترنت

www.gcc-grt.org
هاتف المجلة
+966 11 4851363

الرقم المعياري الدولي

ردمد: 1403 - 1319 - الإيداع: 0485/14

سعر النسخة: 15 ريالاً سعوديًا أو مايعادلها.
الاشتراك السنوي 50 ريالاً سعوديًا أو مايعادلها.

رئيس التحرير
مجرّي بن مبارك القحطاني
مدير عام جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج

مدير التحرير
عبد الله بن علي القحط

سكرتير التحرير
فواز الريس

التوزيع
محمد عبسي
سامي ناصر

الجرافيك والإخراج الفني
مروان غالب اليزيدي

المحتويات

خليجنا واحد

الاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي (29) يرسخ الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين — 18

حوار المنامة يؤكد على دور مجلس التعاون في تعزيز الأمن والسلام العالميين — 24

منتدى الدوحة .. رؤى دولية تخدم السلام والاستقرار والتنمية — 26

ملف خاص

نشاط سينمائي استثنائي في دول الخليج العربية خلال عام 2025م — 32

تقرير

استطلاع "رويترز" حول التطبيقات والأساليب
تبني الذكاء الاصطناعي من قبل الصحفيين البريطانيين وغرف أخبارهم — 65

تكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي في الإعلام والترفيه (9)
التبني المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار — 62

رؤية نقدية

الذكاء الاصطناعي في الميزان التربوي — 54

التلفزيون واليوتيوب: تنافس أم تكامل؟ — 56

لماذا تراجع الاهتمام بالأفلام التسجيلية؟! — 60

أنشطة الجهاز

بمشاركة (500) متدرب ومتدربة
الجهاز يختتم عامه التدريبي بدورة «حقوق الملكية الفكرية في الإعلام» — 45

القمة (46) للمجلس الأعلى

تعزيز الروابط الراسخة والتكامل بين دول المجلس

عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة والأربعين، والتي احتضنتها عاصمة مملكة البحرين المنامة في 3 ديسمبر 2025م، برئاسة ملك مملكة البحرين، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وحضور أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون وممثليهم، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم بن محمد البديوي.

وأكد ملك مملكة البحرين أن مسيرة هذا الصرح الخليجي الشامخ، الذي بدأه الآباء المؤسسون بكل إخلاص ومحبة، يرسخ لنا صواب توجهاته نحو ضرورات التكامل والاندماج، بما يتناسب مع ثقله الإستراتيجي ويُظهر مكانته كقوة فاعلة ومؤثرة في السياسة الإقليمية والدولية، ولقد أثبتت التجربة العملية صدق هذا الواقع؛ إذ تمكنّا، بفضل اللّه، ثم بفضل التزام دولنا وجدية عمل المجلس، من صياغة نموذج تنموي متكامل الأركان، يجمع بين القدرة على المنافسة العالمية، وتأمين أعلى درجات الاستقرار والازدهار، ولم يكن بالإمكان تحقيق هذه المكتسبات لولا الرؤية المشتركة والسياسات الموحَّدة، التي جعلت من أولوياتها إرساء الأمن الخليجي، والحفاظ على السيادة الوطنية، واحترام مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، انطلاقًا من قاعدة ذهبية مفادها أن أمن دول المجلس واستقرارها وازدهارها كلٌ لا يتجزأ، مشيدًا بما أُنجز في مسارات التعاون المشترك، وخصوصًا ما يتصل بالمواطنة الخليجية والوحدة الاقتصادية، متطلعًا إلى استكمال مشروع الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وتوسيع الشراكات في مجالات الأمن الغذائي والمائي، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، وغيرها من القطاعات الحيوية.

أما فيما يتعلق بأمن الخليج العربي والاستقرار الإقليمي، أكد جلالة ملك البحرين على ضرورة حماية الملاحة البحرية والتجارة الدولية من أي تهديد، والحفاظ على خلوّ المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، استنادًا إلى التوجهات الإستراتيجية لمجلس التعاون في مجال الأمن والدفاع الجماعي، وبالتعاون مع شبكة تحالفاته، سعيًا لترسيخ قيم الأخوة الإنسانية، والتعايش السلمي، بما يعزّز ثقافة السلام ويُكرّس الاحترام المتبادل بين الشعوب.

كلمة أمير دولة الكويت

ألقى صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت رئيس الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلمة أوضح

فيها أن مجلس التعاون بوعي أبنائه وتماسكهم قد تجاوز ظروفًا إقليمية ودولية معقدة وتحديات جسيمة، وحقق الاستقرار عبر الأمن الجماعي والمصير المشترك، مؤكدًا على التزام دولة الكويت الثابت بمواصلة العمل مع جمهورية العراق الشقيق بجميع التفاهمات والاتفاقات الثنائية، ومنها استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة (162)، وفقا للقانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

كلمة الأمين العام لمجلس التعاون

ألقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأستاذ جاسم بن محمد البديوي كلمة قال فيها: إن هذا العام شهد حادثتين مؤلمتين أظهرتا للعالم أجمع أن المصير الخليجي مصيرٌ واحد، وأن الأمن الخليجي أمنٌ واحد، وأن الكلمة إذا اجتمعت عَلَت، وإذا تفرقت وَهَنَت، حادثتان برهنتا أن ما يجمع دولنا ليس فقط الجوار، بل القرار والدار والذِّمار، وأن الخطب مهما اشتدّ فلن يفلّ من عزيمتنا ولن يفكّ عُرى وحدتنا.

الحادثة الأولى الهجمات الصاروخية الإيرانية التي طالت دولة قطر، في عدوانٍ مرفوضٍ وانتهاكٍ صريح لسيادتها ومجالها الجوي ومبادئ حسن الجوار، ومخالفةٍ جليّة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الحادثة الثانية العدوان الإسرائيلي الغاشم على دولة قطر، خلال جهود الوساطة القطرية لغرز بذور السلام في غزة.

وأكد معاليه أن السياسات الحكيمة لدول مجلس التعاون أثمرت نموذجًا ناجحًا للعمل الإقليمي المشترك، جمع بين الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والتعاون الأمني، حتى أصبح مجلس التعاون منارةً مضيئة تُقصد للشراكات الإقليمية والدولية.

واستعرض معالي الأمين العام في ختام كلمته أبرز ما تحقق خلال عام 2025م، في مجالات الشراكات الدولية، وعقد عدد من القمم والاجتماعات الوزارية المشتركة، والتي بلغت ثلاث قمم، و(13) اجتماعًا وزاريًا، كما شملت التعاون العسكري وتنفيذ عدد من التمارين العسكرية المشتركة والاجتماعات المتخصصة، إضافة إلى ما تحقق في مجالات التكامل الاقتصادي والتنمية والشؤون التشريعية والقانونية والشؤون الأمنية.

إعلان الصخير للدورة (46) للمجلس الأعلى (قمة البحرين)

انطلاقًا من عمق الروابط الأخوية التاريخية التي تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشعوبها، والنابعة من وحدة الدين والدم واللغة والمصير المشترك، والأهداف السامية التي قام عليها المجلس منذ تأسيسه عام 1981م، يؤكد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجتمعون في الدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الصخير بمملكة البحرين، تمسكهم بالمبادئ التالية:

أولًا: تعزيز الروابط الراسخة والتكامل بين الدول الأعضاء، إيمانًا بالأهداف السامية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستمرارًا لنهج الآباء القادة المؤسسين، وتجسيدًا لتطلعات شعوب المجلس نحو مزيد من الاستقرار، والأمن، والتقدم والازدهار.

أكد القادة عزمهم على مواصلة مسيرة التنسيق والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وصولًا إلى وحدتها المنشودة، بما يحقق المصالح الأخوية المشتركة، ويسهم في إرساء دعائم الأمن والسلام والازدهار في المنطقة والعالم.

وأبدى القادة ارتياحهم لما تحقق خلال مسيرة العمل الخليجي المشترك من منجزات تكاملية في ظل منظومة دفاعية وأمنية متماسكة، ومواقف دبلوماسية حكيمة ومتزنة، ومشروعات تنموية واقتصادية مستدامة، عكست ما يتمتع به المجلس من تماسك سياسي وتوافق في الرؤى والأهداف والمواقف تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية. كما وأكدوا على أهمية مواصلة الجهود بوتيرة أسرع لتحقيق المزيد من المكتسبات لدول مجلس التعاون وشعوبها.

ثانيًا: احترام سيادة دول مجلس التعاون وسائر دول المنطقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض

استخدام القوة أو التهديد بها، مؤكدين أن أمن واستقرار دول مجلس التعاون كلٌّ لا يتجزأ، وأن أي مساس بسيادة أي دولة عضو يُعد تهديدًا مباشرًا لأمنها الجماعي.

وحرصًا على ترسيخ سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وعملًا على تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، فقد أكد القادة ترحيبهم بمخرجات قمة شرم الشيخ للسلام، ودعمهم للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ضمان الالتزام الكامل ببنود اتفاق إنهاء الحرب في قطاع غزة، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، وتعزيز الجهود والمساعي المؤدية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من يونيو 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية وفقًا لحل الدولتين، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية، بما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة كافة في العيش بأمن وسلام.

ثالثًا: الحرص على مواصلة تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعلمي، حيث أكد القادة أهمية استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي، وتعزيز التجارة والسياحة، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الإستراتيجية، لا سيما في مجالات البنية التحتية والنقل والطاقة والاتصالات والمياه والغذاء، وتعزيز تكامل البنية التحتية الرقمية، وتيسير التجارة الإلكترونية، ودعم تطوير الأنظمة المشتركة للدفع الرقمي والخدمات السحابية، بما يسهم في تحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة ودعم التنمية الشاملة والمستدامة.

كما أكد القادة أهمية مواصلة مسارات التنويع الاقتصادي وتعزيز الاقتصاد القائم على الابتكار والاستدامة، بما يضمن ازدهارًا طويل الأمد لدول المجلس وشعوبها.

وشدد القادة على أهمية تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، في إطار إستراتيجية خليجية مشتركة تُسهم في تعزيز التكامل المعرفي، وتبادل الخبرات في مجال التحول الرقمي، والتصدي للجرائم الإلكترونية، وتوفير بيئة رقمية آمنة للمجتمعات، وتعزيز المشاركة الفاعلة للشباب والمرأة في المسيرة التنموية، مع التأكيد على دور مراكز الفكر والبحوث في استشراف المستقبل وصياغة سياسات عامة تدعم التنمية المستدامة.

رابعًا: التأكيد على المسؤولية البيئية وتشجيع المبادرات المستدامة، وتجديد الالتزام بحماية البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، وصون الموارد الطبيعية والبحرية، تماشيًا مع المبادرات الخليجية والعالمية الهادفة إلى تحقيق الحياد الصفري، وأهداف التنمية المستدامة.

خامسًا: تعزيز التعاون الدولي لصون الأمن الإقليمي، وتوطيد أواصر الشراكة والتعاون السياسي والأمني والاقتصادي مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية، وتعزيزها في مجالات التنمية المستدامة، ومكافحة جميع أشكال التطرف والإرهاب، وخطابات الكراهية والتحريض، والتصدي للجرائم العابرة للحدود، ودعم جهود القوات البحرية المشتركة، ومقرها مملكة البحرين، بما يعزز أمن الطاقة وحماية الملاحة البحرية والتجارة الدولية، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ودرء سباقات التسلح، تعزيزًا للأمن والاستقرار الإقليميين.

وأعرب القادة عن دعمهم لمملكة البحرين في تمثيلها المجموعة العربية بالعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي خلال العامين القادمين، وثقتهم في قدرتها على تحقيق تطلعات مجلس التعاون والدول العربية الشقيقة، مؤكدين على دورها كشريك فاعل في تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وتغليب الحوار في حل النزاعات، وتكريس قيم التسامح والتعايش والإخاء الإنساني.

كما أعرب القادة عن تقديرهم لمشاركة دولة السيدة جورجيا ميلوني رئيسة مجلس الوزراء في الجمهورية الإيطالية الصديقة، في جلسة المباحثات بين الجانبين، التي ركزت على تعزيز علاقات الصداقة التاريخية الراسخة، وتم الاتفاق خلالها على وضع خطة عمل مشترك للارتقاء بالعلاقات إلى شراكة إستراتيجية شاملة، تهدف إلى تعزيز مصالحهما المشتركة، بما يعكس انفتاح دول المجلس على بناء شراكات واسعة مع الدول الصديقة.

وأكد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، في ختام اجتماعهم، على ضرورة تطوير آليات التعاون المؤسسي لتوسيع آفاق التضامن الأخوي والتكامل الإستراتيجي، بما يحقق الأمن والازدهار المستدام لدول المجلس وشعوبها، في ظل منطقة آمنة مستقرة، والإسهام في بناء عالم أكثر عدلًا ورخاءً، مؤكدين الالتزام الراسخ بهذه المبادئ لضمان مستقبل أكثر إشراقًا لدول مجلس التعاون وشعوبها.

البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته السادسة والأربعين

صدر عن اجتماع المجلس الأعلى بيانًا كان أبرز ما فيه:

- عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصة، التي بذلها صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وحكومته الموقرة، خلال فترة رئاسة دولة الكويت للدورة (45).

- هنأ المجلس صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، على استلام مملكة البحرين رئاسة الدورة السادسة والأربعين.

- بارك مبادرة مملكة البحرين باقتراح برنامج عمل حكومة المملكة خلال فترة رئاستها للدورة في العام 2026م، وما تضمنه من مبادرات ومشروعات طموحة من شأنها الإسهام في دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتعزيز التعاون والتكامل والتنسيق بين الدول الأعضاء.

- شدد على أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على أيٍ منها هو اعتداء عليها جميعًا، وفقًا للنظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك.

رؤية خادم الحرمين الشريفين:

- اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، لتعزيز العمل الخليجي المشترك، التي أقرها المجلس الأعلى في دورته السادسة والثلاثين في ديسمبر 2015م، وأكد المجلس على التنفيذ الكامل والدقيق والمستمر لرؤية خادم الحرمين الشريفين، بما في ذلك استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة، وتنسيق المواقف بما يعزز من تضامن واستقرار دول مجلس التعاون، والحفاظ على مصالحها، ويُجنّبها الصراعات الإقليمية والدولية، ويلبي تطلعات مواطنيها وطموحاتهم، ويعزز دورها الإقليمي والدولي من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات الإستراتيجية مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الشقيقة والصديقة.

- وجه المجلس الهيئات والمجالس واللجان الوزارية والفنية، والأمانة العامة وكافة أجهزة المجلس بمضاعفة الجهود لاستكمال ما تبقى من خطوات لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين، وفق جدول زمني محدد ومتابعة دقيقة، وكلف المجلس الأمانة العامة برفع تقرير مفصل بهذا الشأن للدورة القادمة للمجلس الأعلى.

العمل الخليجي المشترك:

- اطلع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن تنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والثلاثين، بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد اللّه بن عبد العزيز آل سعود، رحمه اللّه، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتوجيه المجلس الأعلى بالاستمرار في مواصلة الجهود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتكليفه المجلس الوزاري ورئيس الهيئة المتخصصة باستكمال اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة.

- أكد حرصه على قوة وتماسك مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، مؤكدًا على وقوف دوله صفًا واحدًا في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دول المجلس.

- اطلع على مستجدات الوحدة الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واعتمد تشغيل منصة تبادل البيانات الجمركية تدريجيًا خلال النصف الثاني من عام 2026م، وكلف المجلس اللجان الوزارية المعنية بالانتهاء من معالجة المتطلبات المتبقية للاتحاد الجمركي ورفع خطة عمل تنفيذية وبرنامج زمني، في أسرع وقت. وفي إطار السوق الخليجية المشتركة، أكد المجلس الأعلى على وضع آليات لمتابعة تنفيذ تنظيم توريد تجارة الخدمات عبر الحدود بين دول مجلس التعاون، وقياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي بصورة دورية، وتحديد آليات الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية وتراخيص الخدمات بين الدول الأعضاء.

- رحّب بمقترح عقد منتدى ومعرض "صُنع في الخليج" خلال شهر أكتوبر 2026م، بهدف إبراز القدرات الصناعية المتميزة في دول المجلس وتعزيز التكامل الصناعي.

- اعتمد إنشاء هيئة الطيران المدني لدول المجلس، ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، والاتفاقية العامة لربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشروع سكة الحديد.

- اعتمد المجلس الأعلى القواعد الموحدة لملاك العقارات المشتركة بدول مجلس التعاون.

- أثنى على توصيات المؤتمر الخليجي الأول لمستقبل التعاون القضائي والعدلي والتشريعي، الذي عُقد بدولة الكويت بتاريخ 21 أكتوبر 2025م.
- أشاد بما توصل إليه الاجتماع الدوري التاسع عشر بتاريخ 13 نوفمبر 2025م، لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول المجلس.
- ثمن ما تقوم به الدول الأعضاء من إنجازات وجهود في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف وتعزيز ونشر الفهم الصحيح للإسلام وإبراز الصورة الحقيقية عنه، واعتماد الأسبوع الخليجي لتعزيز القيم الدينية والأخلاقية للأسرة.
- أشاد بما تقوم به الدول الأعضاء من جهود وإنجازات في تعزيز أدوات الحوكمة والشفافية والمساءلة والنزاهة ومكافحة الفساد من خلال العمل الخليجي المشترك، وبالخطوات العملية نحو بناء منظومة رقابة ومحاسبة متكاملة، بما في ذلك اعتماد دليل مسؤولية الشخصية الاعتبارية عن جرائم الفساد، ودليل التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد، كما اعتمد المجلس الأعلى الإستراتيجية الخليجية الأمنية لمكافحة جرائم غسل الأموال للفترة من 2026 – 2030م.
- أشاد بما تحقق من مكتسبات ومنجزات لدول المجلس على صعيد حقوق الإنسان، بما في ذلك إنجازاتها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.
- اطلع على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن الموضوعات التي سبق تكليفها بدراستها، بما في ذلك مواجهة الكوارث الطبيعية، ووضع سياسات وتشريعات موحدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، ومعوقات تكامل الخدمات بين دول مجلس التعاون.

حماية البيئة، والطاقات المتجددة:

- أكد المجلس الأعلى على تعزيز العمل المشترك لتعزيز أثر جهود ومبادرات دول المجلس في العمل المتعلق بتحولات الطاقة والتغير المناخي، وتفعيل التعاون وتبادل الخبرات وتطوير المُمَكّنات مع دول المنطقة تحت مظلة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.
- أكد المجلس الأعلى على أهمية دعم استقرار أسواق الطاقة عالميًا، وتبني النهج المتوازن دون إقصاء مصادر الطاقة، والعمل على ابتكار تقنيات تمكن من إدارة الانبعاثات والاستفادة من جميع مصادر الطاقة بكفاءة عالية، لتمكين النمو الاقتصادي المستدام للجميع.
- ثمن ما تقوم به الدول الأعضاء من إنجازات وجهود في نهج الاقتصاد الدائري للكربون "خفض الانبعاثات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، وإزالتها"، التي شملتها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، ومشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإنتاج الهيدروجين النظيف، والتقاط وتخزين وإعادة استخدام الكربون، وحلول إزالة الكربون المبنية على الطبيعة، والدفع بالتعاون بين دول المجلس لتطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون في السياسات والآليات والإستراتيجيات والخطط والمبادرات ذات العلاقة.

جهود وإنجازات الدول الأعضاء:

- هنّأ المجلس الأعلى دولة الإمارات العربية المتحدة بفوز سعادة شيخة ناصر النويس بمنصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة للفترة 2026 – 2029م.
- أعرب عن دعمه لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة، بالشراكة مع جمهورية السنغال، مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2026م، المزمع عقده في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2026م.
- هنأ دولة الإمارات العربية المتحدة على نجاح فعاليات الدورة (12) من القمة العالمية للحكومات التي عُقدت تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل» خلال الفترة من 10 – 13 فبراير 2025م.
- بارك المجلس الأعلى تدشين «محكمة البحرين التجارية الدولية».
- هنأ مملكة البحرين لنجاحها المميز في استضافة دورة الألعاب الآسيوية للشباب 2025م.
- هنأ المملكة العربية السعودية بنجاح موسم الحج، وأعرب عن تقديره للجهود والتسهيلات التي قدمتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، من أجل رعاية حجاج بيت اللّه الحرام والمعتمرين والزائرين، والتنظيم المميز الذي تدير به هذه الشعائر وخدمة الحرمين الشريفين.
- هنأ المملكة العربية السعودية، بمناسبة فوز المملكة العربية السعودية باستضافة بطولة كأس العالم 2034م، كما هنأ المجلس دولة الكويت بمناسبة نجاح استضافة بطولة كأس الخليج لكرة القدم السادسة والعشرين، مباركًا لمملكة البحرين فوزها بكأس البطولة.
- أشاد بنجاح سلطنة عُمان في استضافة مؤتمر المحيط الهندي في دورته الثامنة في مسقط، خلال الفترة من 16 – 17 فبراير 2025م، تحت شعار «رحلة نحو آفاق جديدة من الشراكة البحرية».
- ثمن مساعي الدبلوماسية القطرية في التوصل إلى اتفاق الدوحة الإطاري للسلام بين حكومة الكونغو الديمقراطية وتحالف نهر الكونغو «حركة 23 مارس» الذي وقع في الدوحة بتاريخ 15 نوفمبر 2025م.

- هنأ دولة قطر لنجاح بطولة كأس العالم تحت 17 سنة، والتي استضافتها الدوحة خلال الفترة من 5 – 27 نوفمبر 2025م، وأعرب المجلس الأعلى عن تمنياته بالنجاح لدولة قطر في النسخة الحادية عشر من بطولة كأس العرب والمنظمة من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم.
- أشاد بنجاح دولة قطر في استضافة القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، التي عقدت في الدوحة خلال الفترة من 4 – 6 نوفمبر 2025م.
- أعرب عن دعمه لملف استضافة دولة قطر دورة الألعاب الأولمبية والبارأولمبية 2036م.
- هنأ دولة الكويت بمناسبة اختيارها عاصمة الثقافة والإعلام العربي لعام 2025م.
- رحب باستضافة دولة الكويت للقمة العربية الصينية الثالثة، المقرر عقدها في 2030م.
- هنأ دولة الكويت، بمناسبة فوزها باستضافة بطولة كأس آسيا لكرة اليد عام 2026م.

القضايا الإقليمية والدولية:

- جدد المجلس الأعلى حرص دول المجلس على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة ودعم رخاء شعوبها، وتعزيز علاقات المجلس مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز دور المجلس في تحقيق السلام والتنمية المستدامة وخدمة التطلعات السامية للأمتين العربية والإسلامية، انطلاقًا من دور مجلس التعاون كركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي.
- أكد على احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، استنادًا للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية، ورفضه لأي تهديد تتعرض له أي دولة من الدول الأعضاء، مشددًا على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وفقًا لمبدأ الدفاع المشترك ومفهوم الأمن الجماعي، والنظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك، كما أكد على أن أمن دول المجلس رافدًا أساسيًا للأمن القومي العربي، رافضًا التدخلات الأجنبية في الدول العربية من أي جهة كانت.

الوضع في غزة:

- أكد المجلس الأعلى على وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، وعلى رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع، وفتح جميع المعابر لدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية وضمان تأمين وصولها بشكل مستمر لسكان قطاع غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
- أشاد بجهود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبمخرجات قمة «شرم الشيخ للسلام»، التي عُقدت في جمهورية مصر العربية في 14 أكتوبر 2025م، والاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بشأن غزة.
- ثمّن الدور المحوري الذي قامت به دولة قطر مع الأطراف الإقليمية والدولية والدول الضامنة، وجهودها لوقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين.
- رحّب بقرار مجلس الأمن رقم (2803) في 17 نوفمبر 2025م، الذي اعتمد خطة الولايات المتحدة للسلام في غزة.
- أكد دعمه للخطة العربية بشأن التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة المعتمدة من القمة العربية غير العادية «قمة فلسطين» المنعقدة في 4 مارس 2025م، في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.
- أكد على قرارات مجلس الأمن (2735)، (2712)، (2720)، بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وعودة المدنيين إلى ديارهم.
- أكد على دعم مجلس التعاون لثبات الشعب الفلسطيني على أرضه ورفضه لأي محاولات لتهجير سكان قطاع غزة، وعلى ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق المشروعة لإقامة دولته المستقلة على أرضه.
- جدد دعمه لجهود اللجنة الوزارية برئاسة المملكة العربية السعودية، التي شكلتها القمة العربية والإسلامية المشتركة الاستثنائية للعمل على وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.
- نوّه بالجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون والدول العربية على الصعيد السياسي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، والمساعدات الإنسانية والإغاثية المقدمة من دول مجلس التعاون إلى قطاع غزة.
- أكد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12 يونيو 2025م، بشأن الوقف الفوري والدائم وغير المشروط لإطلاق النار في غزة، وتمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية دون عوائق، والامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، ورفض أي محاولات لتغيير الطابع الديموغرافي أو الإقليمي في القطاع، والتشديد على أهمية توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت مظلة السلطة الفلسطينية.
- جدد تأكيده على أهمية ما ورد في بيان القمة العربية غير العادية «قمة فلسطين» بشأن الدعوة لإنشاء صندوق دولي لرعاية أيتام غزة بالتعاون مع الأمم المتحدة.

- أدان جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية، ضد سكان قطاع غزة وسياسة الحصار المتعمدة التي أدت إلى إحداث المجاعة في قطاع غزة وسياسة التطهير العرقي والعقاب الجماعي وقتل المدنيين والصحفيين، والتعذيب والإعدام الميداني، والإخفاء والإبعاد القسري، والنهب، مطالبًا المجتمع الدولي باتخاذ خطوات جدية لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

القضية الفلسطينية:

- أكد المجلس الأعلى على مركزية القضية الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967م، عاصمتها القدس الشرقية، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.
- أكد على أهمية المصالحة الوطنية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولمّ الشمل لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني، مثمنًا الجهود التي تبذلها الدول العربية بهذا الشأن.
- دعا المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم، ومحاولات تغيير طابعها القانوني والتاريخي، وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، ورفض هذه الإجراءات الأحادية.
- أكد على أهمية المبادرات التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، في القمة العربية في دورتها (33) التي عُقدت في مملكة البحرين، بالدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لإقامة الدولة الفلسطينية الوطنية والمستقلة والآمنة ذات السيادة، ودعم جهود الاعتراف بالدولة الفلسطينية على المستوى الدولي، وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة.
- أكد على أهمية ما ورد في بيان القمة العربية غير العادية «قمة فلسطين» بشأن نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية في الأراضي الفلسطينية بغزة والضفة الغربية، بقرار من مجلس الأمن.
- رحب بنتائج «المؤتمر الدولي للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين»، مشيدًا بدور المملكة العربية السعودية في قيادة الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين، وأكد المجلس دعمه للجهود الدبلوماسية في إطار شراكات مجلس التعاون مع الدول والمجموعات، لتفعيل مخرجات إعلان نيويورك، لتحقيق الاعتراف بالدولة الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين.
- رحب بإعلان المملكة العربية السعودية، وبلجيكا، والدنمارك، وفرنسا، وآيسلندا، وإيرلندا، واليابان، والنرويج، وسلوفينيا، وإسبانيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، في 27 سبتمبر 2025م، عن إطلاق التحالف الطارئ للاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، الذي يأتي استجابةً للأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجه السلطة الفلسطينية بهدف تثبيت أوضاعها المالية وضمان قدرتها على الحكم وتقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على الأمن.
- أدان مخطط الاحتلال الإسرائيلي بنقل سلطة إدارة الحرم الإبراهيمي الشريف والإشراف عليه من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية وبلدية الخليل إلى المجلس الديني اليهودي.
- أكد على البيان المشترك الصادر في 23 أكتوبر 2025م، عن خمس عشرة دولة عربية وإسلامية، الذي يدين مصادقة الكنيست على مشروعي قانونين لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة والمستوطنات غير القانونية.
- أدان استمرار الاحتلال الإسرائيلي في بناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطرد الفلسطينيين من منازلهم، وعبر المجلس عن رفضه التام لضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل.
- أدان استمرار هجمات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتدميرها الممنهج للبنية التحتية.
- أدان اقتحام وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنين باحات المسجد الأقصى المبارك، في 8 أكتوبر 2025م، واستمرار أعمال العنف التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون.
- أكد على أهمية استمرار اللجنة الوزارية العربية الخاصة بدعم دولة فلسطين في عملها بالتحرك على المستوى الدولي لمساندة جهود دولة فلسطين في نيل المزيد من الاعترافات، والحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وعقد مؤتمر دولي للسلام وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
- أكد على أهمية دعم المجتمع الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في ظل الظروف الإنسانية الحرجة، وعلى دورها الرئيسي في دعم الجهود الإغاثية والإنسانية والتنموية.

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

- أكد المجلس الأعلى مواقفه الثابتة وقرارته السابقة

بشأن إدانة استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث "طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى" التابعة للإمارات العربية المتحدة، مجددًا التأكيد على ما يلي:

أ- دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث "طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى"، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة.

ب- اعتبار أن أي قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئًا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تُجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.

ج- دعوة إيران للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

- أدان واستنكر استمرار الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران، والمواقف والإجراءات التصعيدية التي قامت بها السلطة الإيرانية، بما فيها التصريحات الصادرة في تاريخ 31 أكتوبر 2025م.

- أدان المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، "طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى"، والمياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي كان آخرها بتاريخ 13 مايو 2025م.

- أدان واستنكر الزيارات والتجاوزات المتكررة التي يقوم بها كبار المسؤولين الإيرانيين إلى الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة.

- أشاد بموقف الاتحاد الأوروبي من قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في البيان المشترك للقمة الأولى بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2024م، في بروكسل، والذي تم إعادة تأكيده في بيان الاجتماع الوزاري المشترك التاسع والعشرين بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، المنعقد بتاريخ 6 أكتوبر 2025م.

حقل الدرة:

- أكد المجلس الأعلى على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة "السعودية – الكويتية"، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقًا لأحكام القانون الدولي واستنادًا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، وأكد على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

مكافحة الإرهاب والتطرف:

- أكد المجلس الأعلى على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة تجاه التطرف والإرهاب أيًا كان مصدره، ونبذه كافة أشكاله وصوره، ورفضه لدوافعه ومبرراته، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، وأن التطرف والإرهاب لا يرتبطان بأي دين أو ثقافة أو جنسية أو مجموعة عرقية.

- أكد على أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي بنيت عليها مجتمعات دول مجلس التعاون وتعاملها مع الشعوب الأخرى، وأهمية ترسيخ قيم الحوار والاحترام بين الشعوب والثقافات.

- دعا إلى اتخاذ إجراءات رادعة في سبيل مكافحة التطرف والإرهاب وخطاب الكراهية والتحريض ومكافحة مموليها.

- رحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان بالإجماع، في 7 أكتوبر 2025م، القرار المقدم من دولة قطر بشأن "تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع".

- رحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تقدمت به مملكة البحرين، بتخصيص 28 يناير من كل عام، يومًا دوليًا للتعايش السلمي، وذلك بناء على مبادرة من مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح السلمي.

- أدان الهجمات الإرهابية التي وقعت في العاصمة إسلام آباد، ومدينة وانا بمقاطعة جنوب وزيرستان، في جمهورية باكستان الإسلامية، والهجوم الإرهابي في جمهورية الهند، والذي وقع بالقرب من محطة للمترو في العاصمة الهندية نيودلهي، وكذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في باهالجام، والهجوم الإرهابي الذي استهدف قرية في نيجيريا.

- أدان استمرار الدعم الأجنبي للجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية، التي تهدد الأمن القومي العربي وتزعزع الاستقرار في المنطقة، وتعيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك جهود التحالف الدولي لمحاربة داعش.

- أكد المجلس الأعلى على أهمية التنسيق الدولي والإقليمي لمواجهة الجماعات المتطرفة والإرهابية والميليشيات الطائفية.

العراق:

- أكد المجلس الأعلى على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه جمهورية العراق الشقيقة، ودعم الجهود القائمة لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، مشددًا على أهمية الحفاظ على سلامة العراق الإقليمية ووحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية.

- أكد على مواقفه الثابتة وقراراته السابقة بشأن أهمية تنظيم الملاحة في خور عبد اللّه، واحترام العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، وعبر عن رفضه القاطع لأي مساس بسيادة دولة الكويت على كافة أراضيها والجزر والمرتفعات التابعة لها، وكامل مناطقها البحرية، كما شدد المجلس على الالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم (833) لعام 1993م بشأن ترسيم الحدود "الكويتية – العراقية" البرية والبحرية.

- دعا العراق إلى الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد اللّه الموقعة بين دولة الكويت والعراق في 29 أبريل 2012م، وبروتوكول المبادلة الأمني الموقع في 2008م وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبد اللّه الموقعة في 28 ديسمبر 2014م، واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

- رحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار رقم (2792) لعام 2025م، بشأن استمرار متابعة مجلس الأمن لملفي الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، والممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني.

- أشاد المجلس الأعلى بالشراكة الإيجابية بين مجلس التعاون والعراق، مؤكدًا على المضي قدمًا في إنجاز مشروع الربط الكهربائي لربط العراق بشبكة الكهرباء في دول مجلس التعاون، لتحقيق قدر أكبر من التكامل والترابط بين العراق ودول المجلس، بما يحقق مصالحهما المشتركة ويمهد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل.

اليمن:

- أكد المجلس الأعلى دعمه الكامل لمجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الدكتور رشاد محمد العليمي، والكيانات المساندة له لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، والتوصل إلى حل سياسي شامل، وفقًا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن رقم (2216)، بما يحفظ لليمن الشقيق سيادته ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله.

- جدد دعمه لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن هانز جروندبرج، للتوصل إلى الحل السياسي الشامل وفقًا للمرجعيات الثلاث.

- أشاد بالدعم الاقتصادي الذي قدمته المملكة العربية السعودية لليمن.

- أشاد بالدعم التنموي والإنساني الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة للأشقاء في اليمن.

- أشاد بتوقيع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والحكومة اليمنية، اتفاقية تنموية لدعم عجز موازنة الحكومة اليمنية، في مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية العاجلة، وللإسهام في إرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في اليمن.

- رحب بالاتفاقية الثنائية للترتيبات المالية التي وقعها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والجمهورية اليمنية، لاستئناف إطلاق تمويلات دولة الكويت، لبرامج التنمية في اليمن، وتخفيف أعباء المديونية المستحقة على اليمن.

- أشاد بالإنجازات التي حققها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وبما تقدمه كافة دول المجلس من مساعدات.

- أدان استمرار الاحتجاز التعسفي من قبل مليشيات الحوثي الإرهابية، لعدد من موظفي الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة لها، والبعثات الدبلوماسية.

- رحب بقرار الأمم المتحدة، نقل المقر الرسمي لوظيفة المنسق المقيم في اليمن، من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن.

- رحب بإعلان سلطنة عُمان بتاريخ 6 مايو 2025م، التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأمريكية والحوثيين، بهدف حماية الملاحة والتجارة الدولية.

- أدان الهجمات التي نفذتها مليشيا الحوثي في مياه البحر الأحمر وخليج عدن.

سوريا:

- أكد المجلس الأعلى على أهمية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية الشقيقة واستقلالها ووحدة أراضيها، ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، وأن أمن سوريا واستقرارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار أمن المنطقة.

- رحب بالاتفاق الذي يقضي باندماج كافة المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن مؤسسات الدولة السورية.

- أدان المجلس الأعلى الهجمات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

- رحب بقرار مجلس الأمن رقم (2782) في 30 يونيو

2025م، بشأن ضرورة التزام جميع الأطراف باتفاقية فض الاشتباك لعام 1974م، وجدد المجلس تأكيده بأن هضبة الجولان أرض سورية عربية، وأدان المجلس قرارات الاحتلال الإسرائيلي بالتوسع في الاستيطان في الجولان المحتلة، واحتلال المنطقة العازلة على الحدود السورية.

- أشاد بجهود المملكة العربية السعودية في الإسهام برفع العقوبات عن الجمهورية العربية السورية الشقيقة، مثمنًا استجابة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لطلب المملكة، وهي خطوة من شأنها أن تعزز من ثقة الشعب السوري في مستقبله، وتدعم الاقتصاد والحفاظ على وحدة النسيج الوطني السوري.

- أشاد بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة باستثماراتها في ميناء طرطوس.

- أكد دعمه لجهود الأمم المتحدة والجهود المبذولة لرعاية اللاجئين والنازحين السوريين، والعمل على عودتهم الطوعية والآمنة إلى سوريا، وفقًا للمعايير الدولية.

لبنان:

- أكد المجلس الأعلى على مواقف مجلس التعاون الثابتة مع الجمهورية اللبنانية الشقيقة، ودعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، ودعمه لقرارات الرئيس اللبناني جوزيف عون والحكومة اللبنانية، وأهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

- جدد المجلس الأعلى دعمه لمسار الإصلاح وبناء الدولة اللبنانية.

- أكد على ضرورة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، الذي تم التوصل إليه في نوفمبر 2024م بجهود الوساطة الأمريكية.

- رحب بقرار الحكومة اللبنانية القاضي بحيازة السلاح في جميع أنحاء لبنان.

- أكد المجلس الأعلى على دعم جهود المجموعة الخماسية بشأن لبنان، التي أكدت على أهمية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لوفاء الحكومة اللبنانية بمسؤولياتها تجاه مواطنيها.

- نوّه بالمساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون والدول الشقيقة والصديقة إلى الشعب اللبناني.

- دعا إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لتقديم الدعم الإنساني العاجل للبنان للتخفيف من معاناة المدنيين، وحمايتهم من أي تداعيات خطيرة، وتجنب الانخراط في النزاعات الإقليمية والحيلولة دون اتساع دائرة النزاع.

السودان:

- أكد المجلس الأعلى على دعم جهود تحقيق السلام في السودان بما يحفظ أمنه واستقراره وسيادته.

- أشاد بجهود صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، لدعم جهود السلام في السودان، بما في ذلك خلال زيارة سموه لواشنطن في نوفمبر 2025م.

- رحب بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عزمه بالعمل مع المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، وشركاء آخرين في الشرق الأوسط، من أجل وقف الحرب في السودان، لتحقيق الاستقرار الدائم فيه وإنهاء الصراع الدائر.

- رحب بالبيان الصادر عن اجتماع اللجنة الرباعية "دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والولايات المتحدة الأمريكية" في 12 سبتمبر 2025م، بشأن استعادة السلم والأمن في السودان.

- أكد على دعم الجهود السياسية للتوصل لوقف إطلاق النار، وتحقيق انتقال سياسي في السودان من خلال إنشاء حكومة مدنية مستقلة.

- أشاد بالمساعدات الإنسانية والإغاثية المقدمة من دول مجلس التعاون والدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية إلى الشعب السوداني الشقيق.

- أعرب عن التأكيد على أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية؛ وإطلاق عملية سياسية يقودها السودانيون تحقق انتقال سياسي من خلال انشاء حكومة مدنية لا تشمل الجماعات المتطرفة والجهات التي ارتكبت جرائم بحق الشعب السوداني.

المملكة المغربية:

- جدّد المجلس الأعلى التأكيد على مغربية الصحراء ودعم مبادرة الحكم الذاتي لحل قضية الصحراء المغربية، ورحب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2797) وتاريخ 31 أكتوبر 2025م، باعتماد هذه المبادرة، كخطوة مهمة نحو التوصل إلى حل واقعي قابل للتطبيق.

ليبيا:

- أكد المجلس الأعلى على موقف دول المجلس الداعم لدولة ليبيا الشقيقة والحل السياسي "الليبي – الليبي"، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يحفظ أمنها واستقرارها وسيادتها ووحدة أراضيها، ووقف التدخل في

شؤونها الداخلية، وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية.

الصومال:

- أكد المجلس الأعلى على وقوف مجلس التعاون مع جمهورية الصومال الفيدرالية في كل ما من شأنه أن يدعم أمنها واستقرارها وسيادتها ووحدة أراضيها، بما يحقق العيش الكريم لشعبها الشقيق.
- أدان الأنشطة الإرهابية في الصومال، وما تشكله من تهديد مباشر لأمن الصومال واستقراره.
- دعا المجتمع الدولي إلى الوقوف بجانب الصومال ودعمها لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

إيران:

- أكد المجلس الأعلى على المواقف والقرارات الثابتة بشأن العلاقات مع إيران، وضرورة التزام إيران بالأسس والمبادئ الأساسية المبنية على ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي، ومبادئ حُسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ونبذ الإرهاب والتطرف والطائفية.
- أشاد بالجهود التي تبذلها سلطنة عُمان في سبيل تيسير الحوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الملف النووي، مؤكدًا على أهمية استمرار المفاوضات البناءة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، وأن تشمل هذه المفاوضات كافة القضايا والشواغل الأمنية لدول المجلس، معربًا عن استعداد دول المجلس للتعاون والتعامل بشكل فعال مع هذا الملف، وعلى ضرورة مشاركتها في جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة به.
- شدد على أهمية التعاون البناء بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى ضرورة تعزيز الجهود الدبلوماسية لضمان التزام كافة الأطراف بالاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما يسهم في بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.
- عبر عن إدانته للهجمات الإسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الإقليمي والدولي وسلامة المنطقة، داعيًا إلى استخدام الوسائل السلمية لتسوية هذا الملف وسائر القضايا الخلافية بين دول المنطقة.
- أكد على أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة، والتصدي للأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم، بما في ذلك استهداف السفن التجارية وتهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، والمنشآت النفطية في دول المجلس.
- أعرب بضرورة المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، وبذل كافة الأطراف جهودًا مشتركة للتهدئة واتخاذ نهج الدبلوماسية كسبيل فعال لتسوية النزاعات، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنيب المنطقة وشعوبها مخاطر الحروب.

باكستان وأفغانستان:

- رحب المجلس الأعلى بالاتفاق على الوقف الفوري لإطلاق النار بين باكستان وأفغانستان، وإنشاء آليات تُعنى بترسيخ السلام والاستقرار الدائمين بين البلدين.
- أشاد بالجهود الدبلوماسية والمساعي المبذولة والدور البنّاء الذي قامت به كل من دولة قطر الشقيقة والجمهورية التركية في هذا الشأن.
- أكد دعمه لكافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار، وحرصه الدائم على استتباب الأمن بما يحقق الاستقرار والازدهار للشعبين الباكستاني والأفغاني.

باكستان والهند:

- عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه للاتفاق بين الهند وباكستان على وقف إطلاق النار وتغليبهما الحكمة وضبط النفس، معبرًا عن أمله في أن يفضي هذا الاتفاق إلى استعادة الأمن والسلم في المنطقة، مشيدًا بجهود المملكة العربية السعودية التي أسهمت في وقف التصعيد وإنهاء المواجهات العسكرية.
- أكد على أهمية استعادة الأمن والاستقرار في شبه القارة الهندية وحل الخلافات بالطرق الدبلوماسية، والالتزام بمبادئ حسن الجوار، وأحكام القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، مؤكدًا على دور الأمم المتحدة في حل النزاع.

أذربيجان وأرمينيا:

- رحب المجلس الأعلى باتفاق السلام التاريخي بين أذربيجان وأرمينيا، الذي يجسد انتصارًا للدبلوماسية والحوار البناء وترسيخ مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي.
- ثمن المجلس الأعلى الجهود الحثيثة التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أسهمت في الوصول لهذا الإنجاز التاريخي.

الأزمة بين روسيا وأكرانيا:

- أكد المجلس الأعلى على أن موقفه من الأزمة الروسية الأوكرانية مبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

- أشاد بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها المملكة العربية السعودية، واستضافتها للمحادثات بين روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الأزمة الأوكرانية، معربًا عن تطلعه بأن تفضي هذه المحادثات إلى تحقيق أهدافها المنشودة في تعزيز الأمن والاستقرار.

- أكد دعمه لجهود الوساطة والمبادرات التي قامت بها دول المجلس ومساعيها الحميدة للإسهام في الوصول إلى حل سياسي للأزمة بين روسيا و أوكرانيا، والجهود الدولية والإقليمية لحل الأزمة.

- أشاد بنجاح جهود وساطة دولة الإمارات العربية المتحدة بين روسيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا، وأدت إلى إتمام عملية تبادل أسرى حرب شملت (4641) أسيرًا من كلا الجانبين، كما أشاد بجهود المملكة العربية السعودية في إطلاق سراح محتجزين وتبادل أسرى بين روسيا و أوكرانيا، ونجاح وساطة دولة قطر في لم شمل الأطفال الأوكرانيين والروس مع أسرهم، منوهاً بجهود كافة دوله ونجاحها في التوسط في تبادل الأسرى بين الطرفين، انطلاقًا من التزامها بالمبادئ الإنسانية والتضامن الدولي في بناء السلام والاستقرار.

تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع الدول والمجموعات الأخرى:

- رحّب المجلس الأعلى بمشاركة معالي السيدة جورجيا ميلوني، رئيسة وزراء الجمهورية الإيطالية، ضيفًا كريمًا في الدورة (46) للمجلس الأعلى، وما تم من مناقشة للقضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على غزة، ومناقشة سُبل تعزيز أواصر التعاون القائم بين الجانبين، في إطار تنفيذ خطة للعمل المشترك للفترة (2026 – 2030م) للانطلاق بالشراكة التي تجمع الجانبين إلى آفاق أرحب.

- أشاد باستضافة المملكة العربية السعودية القمة المشتركة بين قادة دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، التي عُقدت في الرياض بتاريخ 14 مايو 2025م، بدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبد العزيز آل سعود. كما رحّب المجلس بنتائج القمة السعودية الأمريكية التي عُقدت في 18 نوفمبر 2025م، وما نتج عنها من مخرجات تسهم في تعزيز الشراكة بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، وبما يخدم المصالح المشتركة ويعود بالنفع على المنطقة والعالم.

- أشاد بمخرجات القمة الثانية بين مجلس التعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والقمة الثلاثية المشتركة بين مجلس التعاون ورابطة دولة جنوب شرق آسيا (الآسيان) وجمهورية الصين الشعبية، المنعقدة في 27مايو 2025م، بماليزيا.

- أخذ علمًا بمخرجات اجتماعات الحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون وعدد من الدول والمجموعات الدولية، والتي عُقدت خلال عام 2025م، بما في ذلك الاجتماعات الوزارية المشتركة مع كل من المملكة المتحدة، وروسيا الاتحادية، والجمهورية الفرنسية، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، واليابان، والاتحاد الأوروبي، ودول آسيا الوسطى، ودول البينلوكس، ووجه المجلس الأعلى بسرعة تنفيذ القرارات وخطط العمل المشترك التي تم الاتفاق عليها، والتي من شأنها تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق أهدافه السياسية والتنموية إقليميًا ودوليًا، كما وجه بالاستمرار في تعزيز الشراكات مع كافة الدول والمنظمات الفاعلة في العالم.

- أخذ المجلس الأعلى علمًا بنتائج الاجتماع الذي عُقد بين رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني في دول مجلس التعاون مع رئيسة البرلمان الأوروبي، الذي عُقد في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 23 يونيو 2025م، لمناقشة سُبل تعزيز الحوار والتعاون البرلماني الخليجي الأوروبي المشترك.

- أكد المجلس الأعلى على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية بما يحقق مصالح دول المجلس، ويعزز مكانتها الإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الأخرى.

رئاسة الدورة (47) لمجلس التعاون:

- رحب المجلس الأعلى بدعوة المملكة العربية السعودية لاستضافة القمة القادمة، وعبّر عن تطلعه إلى رئاسة المملكة العربية السعودية للدورة السابعة والأربعين للمجلس الأعلى.

بهدف إبراز المسيرة المباركة

الأمين العام يدشن جناح مجلس التعاون المصاحب للقمة (46)

دشَّن معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم بن محمد البديوي، جناح مجلس التعاون المصاحب لأعمال القمة الخليجية (46)، والذي أقيم في متحف البحرين الوطني بالعاصمة المنامة في 13 نوفمبر 2025م، بحضور سعادة الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين، وعدد من الوزراء وسفراء دول المجلس.

وصرح معالي الأمين العام أن جناح مجلس التعاون المصاحب للقمة الخليجية (46) هدف إلى تعريف المواطنين والمقيمين بالمملكة بما تحقق من إنجازات خلال المسيرة المباركة عبر أكثر من أربعة عقود، شهد فيها العمل الخليجي المشترك نموًا وازدهارًا كبيرًا وتطورًا على كل الأصعدة بفضل قادة دول المجلس المؤسسين – رحمهم اللّه – والحاليين – حفظهم اللّه ورعاهم –.

فعاليات وإنجازات على مدار شهر كامل

أوضح رئيس جناح مجلس التعاون، الأستاذ وليد بن فهد الحمود، أن الجناح استقبل زواره على مدى شهر كامل طيلة أيام الأسبوع، حيث استعرض مرحلة ما قبل التأسيس ثم تأسيس المجلس في عام 1981م، مرورًا بالمشاريع المشتركة والعمل الخليجي المشترك في مختلف المجالات، وصولًا إلى المشاريع المستقبلية، حيث قدم الجناح عبر تسع مناطق عرض أكثر من (40) عنوانًا رئيسيًا، و(120) عنوانًا فرعيًا في مجالات العمل الخليجي المشترك.

وأشار الحمود إلى أن الجناح شهد أقبالًا كبيرًا حيث سجل أكثر من **(30)** ألف زائر، من بينها زيارات لعدد من المسؤولين والمواطنين والمقيمين والطلاب في مملكة البحرين.

مدير عام الجهاز يزور جناح مجلس التعاون

قام مدير عام جهاز إذاعة تلفزيون الخليج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجرَّي بن مبارك القحطاني، والمستشار التنفيذي للجهاز، فهد بن صالح الخليف، بزيارة جناح مجلس التعاون، مشيدًا خلال زيارته بما استعرضه الجناح من إبراز لمسيرة أربعة عقود شهد فيها العمل الخليجي المشترك نموًا وتطورًا على كافة الأصعدة.

الاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي (29)

يرسخ الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين

عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي اجتماعهم الوزاري المشترك التاسع والعشرين في 6 أكتوبر 2025م، بدولة الكويت، حيث ترأس الجانب الخليجي معالي وزير خارجية دولة الكويت عبد اللّه علي اليحيا "رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري"، وترأس الجانب الأوروبي معالي كايا كالاس، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، نائبة رئيس المفوضية الأوروبية، بمشاركة معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم بن محمد البديوي.

وصدر عن الاجتماع بيانًا مشتركًا، كان من أبرز ما جاء فيه:

- رحّب المجلس المشترك بالتقدم الملموس المُحرز في إطار الشراكة الإستراتيجية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، المُنشأة بموجب اتفاقية التعاون لعام 1988م.
- أشاد بنتائج القمة الأولى بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، التي عُقدت في بروكسل في 16 أكتوبر 2024م.
- استذكر البيان المشترك الصادر عن القمة الأولى للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون في أكتوبر 2024م، الذي أكد على أن أهداف الشراكة الإستراتيجية تُشكل القوة الدافعة لتعزيز الأهداف المشتركة كشركاء وثيقين، قائمة على احترام نظام دولي قائم على القواعد، يحترم القانون الدولي احترامًا كاملًا، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية، وأقر المجلس المشترك بضرورة دعم التعددية وأهمية التنمية المستدامة والازدهار.
- أكد المجلس المشترك التزام الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الراسخ بتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين المنطقتين في ظلّ بيئة التجارة العالمية المتغيرة، وأصدر المجلس توجيهاته بمواصلة الحوارات المستقبلية.
- أكد توحيد جهود الجانبين لبناء اقتصادات مستدامة ومتنوعة تُفيد شعوبهما وتُسهم في العمل المناخي العالمي.
- أعرب عن تطلعه إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة من خلال المشاركة الفعالة.
- فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، استذكر المجلس المشترك تأييد القمة الأولى للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لتعزيز الدعم المشترك بين الجانبين على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، لضمان وصول المساعدات الإنسانية ودعم القانون الإنساني الدولي.
- أكد المجلس المشترك على الأهمية الإستراتيجية لتبادل الخبرات في مجال التعليم العالي وتعزيز التعاون في مجال البحث والابتكار، مشيرًا إلى فرص التعاون في القطاعات الرقمية والنقل والفضاء.

- استذكر المجلس دعوة قمة مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي إلى تعزيز العلاقات بين الجانبين على المستويين الثنائي والجماعي في مجالات الأمن والاقتصاد والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والشراكات الثقافية، وتعزيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي.
- يلتزم المجلس المشترك كذلك بتعزيز الشراكة لمعالجة خطاب الكراهية والتطرف والعنصرية بشكل مشترك وتعزيز التسامح والحوار بين الأديان والثقافات.
- تماشيًا مع المتطلبات القانونية في كلتا المنطقتين، أكد المجلس المشترك التزامه بمواصلة الجهود لتعزيز الاتصالات بين الجانبين من خلال مواصلة العمل معًا على اتخاذ خطوات عملية وبناءة نحو ترتيبات سفر آمنة ومفيدة للطرفين بدون تأشيرة بين الاتحاد الأوروبي "شنغن" ودول مجلس التعاون.
- شدد على ضرورة الحوار المنتظم والتنسيق الوثيق بشأن التحديات التي تواجه المنطقتين.
- استعرض المجلس المشترك تنفيذ برنامج العمل المشترك بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي (2022 – 2027م)، الذي يرسم ملامح التعاون في مجموعة واسعة من المجالات.

القضايا الإقليمية والدولية

الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر:

- أكّد المجلس المشترك بيان مجلس الأمن الدولي الذي أدان الهجمات على دولة قطر في 9 سبتمبر 2025م، وأكد دعمه لسيادة قطر ووحدة أراضيها بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

غزة والضفة الغربية وإسرائيل:

- أكد المجلس المشترك التزامه الثابت بتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين.
- رحب المجلس المشترك بمقترح الرئيس ترمب للسلام في غزة لإنهاء الحرب في غزة.
- أشار المجلس المشترك إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان نيويورك بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين.
- استذكر المجلس المشترك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 12 يونيو 2025م، والذي يدعو إلى وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية دون عوائق وبشكل آمن، واحترام القانون الدولي.
- أعرب عن قلقه العميق إزاء الكارثة الإنسانية في غزة، بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة عن المجاعة وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية.
- اتفق المجلس المشترك على ضرورة معالجة الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجهها السلطة الفلسطينية لدعم حل الدولتين، ودعا إسرائيل إلى التعاون مع السلطة الفلسطينية والإفراج عن عائدات المقاصة المحتجزة.
- أكد على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني الراهن في القدس ومقدساتها.

أوكرانيا:

- أكد المجلس المشترك التزامه بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية.
- أكد الوزراء على ضرورة التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدًا ومجددًا التزامه بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليًا، بما في ذلك مياهها الإقليمية.
- أشاد المجلس المشترك بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها المملكة العربية السعودية لاستضافة المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا، وكذلك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لإنهاء الحرب في أوكرانيا، كجهد نحو محادثات سلام مباشرة مستقبلية.
- أعرب عن قلقه إزاء تدهور الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، وأكد التزامه بالحلول الإنسانية بما يتماشى مع القانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وبما يحترم حقوق الإنسان.

العراق:

- سيواصل المجلس المشترك متابعة مسألة الحدود البحرية بين الكويت والعراق عن كثب، مؤكدًا أن حل القضايا العالقة المتبقية بين البلدين الجارين وفقًا للقانون الدولي سيسهم إيجابًا في الاستقرار والتعاون الإقليمي، مؤكدًا على أهمية التزام العراق بسيادة الكويت وسلامة أراضيها على أراضيها وجزرها ومرتفعات المد والجزر، واحترام الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم (833).

- دعا المجلس إلى ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والعراق بشكل كامل بعد العلامة (162)، وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، وقواعد ومبادئ القانون الدولي، مؤكدًا على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقية الكويت والعراق لعام 2012م، بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، الموقعة في 29 أبريل 2012م، ودخلت حيز النفاذ في 5 ديسمبر 2013م، والمودعة لدى الأمم المتحدة بشكل مشترك في 18 ديسمبر 2013م، ودعا إلى استئناف اجتماعات اللجنة المشتركة لتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله.

إيران:

- أكد المجلس المشترك على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.
- أكد المجلس أن الجهود السياسية والدبلوماسية وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى حل دائم للقضية النووية الإيرانية.
- أكد على أهمية استئناف التعاون الكامل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعا إيران إلى العودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الضمانات الملزمة قانونًا، وبالتالي بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.
- دعا المجلس إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والذي يُشكل انتهاكًا لسيادة الإمارات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدًا دعمه للتسوية السلمية لهذا النزاع من خلال المفاوضات الثنائية أو إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية وفقًا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- دعا الوزراء إيران إلى السعي لتهدئة التوتر الإقليمي، وشدد المجلس المشترك على أهمية ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، ووقف انتشار الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وأي تقنيات تُهدد أمن المنطقتين وخارجهما، وتُقوّض الأمن والسلم الدوليين، في انتهاك لاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأعرب الوزراء عن اهتمامهم المشترك بإجراء حوار وثيق بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون حول هذه القضايا.

اليمن والبحر الأحمر:

- أكد المجلس المشترك دعمه لعملية سياسية شاملة بقيادة يمنية برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى حل دبلوماسي مستدام وشامل للنزاع، مشيدًا بالجهود المستمرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والمبعوث الخاص للأمم المتحدة، وكذلك الاتصالات الجارية مع جميع الأطراف اليمنية، لإحياء العملية السياسية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة، ودعا المجلس الحوثيين إلى المشاركة الفعالة في محادثات السلام لإنهاء الأزمة، ووقف تهديداتهم وهجماتهم في البحر الأحمر وضمان المرور الآمن للسفن والبحارة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع العاملين في المجال الإنساني المحتجزين تعسفيًا.
- أعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن.
- شدد على أهمية حماية المجال الجوي الإقليمي والأمن البحري والممرات المائية، والتصدي للأنشطة التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي.

سوريا:

- أكد المجلس على أهمية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها، ورفض التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، وشدد على أن أمن سوريا واستقرارها أساسيان لاستقرار المنطقة. وأدان جميع أعمال العنف التي تهدف إلى زعزعة استقرارها.
- أكد المجلس المشترك مجددًا قرار مجلس الأمن رقم (2782) الصادر في 30 يونيو 2025م، مشددًا على ضرورة الالتزام باتفاقية فك الاشتباك لعام 1974م، ومجددًا عدم اعترافه بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة. ويدعو جميع الأطراف الخارجية، دون استثناء، إلى الاحترام الكامل لوحدة سوريا واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، مع مراعاة المخاوف الأمنية للدول المجاورة.

لبنان:

- أكد المجلس المشترك على ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن لبنان، وخاصة القرار (1701)، وكذلك اتفاق الطائف، من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين، وحماية وحدة أراضي لبنان، وضمان ممارسة الحكومة اللبنانية لسلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية.

- أكد التزامه بدعم أمن لبنان واستقراره، وضرورة الحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه.
- أعرب المجلس المشترك عن دعمه لجهود الحكومة اللبنانية في الإصلاح وبناء الدولة. كما جدد المجلس دعمه للبنان في مسيرته نحو استعادة الأمن والاستقرار، وضمان احتكار الدولة للسلاح، وتحقيق تطلعات شعبه في السلام والازدهار والتنمية.
- اتفق وزراء مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على عقد الاجتماع الثلاثين للمجلس الوزاري المشترك في بروكسل.

مذكرة تفاهم للمشاورات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك

وقع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأستاذ جاسم بن محمد البديوي، ومعالي وزير خارجية جمهورية قبرص، الدكتور كونستانتينوس كومبوس، على مذكرة تفاهم للمشاورات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومة جهورية قبرص، وذلك على هامش الاجتماع الوزاري المشترك.

وأوضح معالي الأمين أن المذكرة ستسهم في التوصل إلى خطة عمل مشتركة يبحث خلالها الجانبان التعاون في المجالات التالية، القضايا السياسية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، والتجارة والاستثمار والصناعة وغيرها من المجالات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، والتعليم، والثقافة، والسياحة، والبيئة، والزراعة، بالإضافة إلى مجالات تعاون أخرى يمكن إضافتها بالمشاورات المتبادلة بين الجانبين.

لقاءات الأمين العام على هامش الاجتماع

التقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأستاذ جاسم بن محمد البديوي، على هامش الاجتماع الوزاري بكل من:
- نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية لجمهورية إستونيا.
- نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية سلوفينيا.
- الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي.
- وزير خارجية مملكة هولندا.

توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس التعاون وقبرص

الأمين العام ونائب وزير الخارجية للشؤون السياسية لجمهورية إستونيا

الأمين العام ونائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية سلوفينيا

الأمين العام و الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي

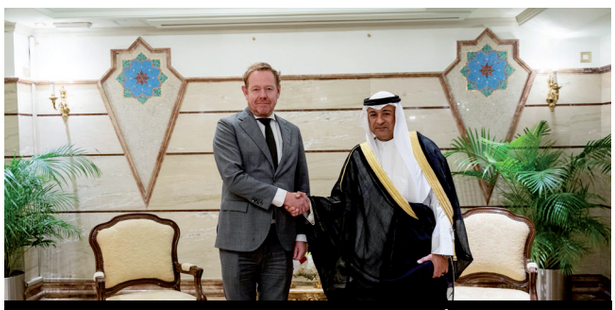
الأمين العام ووزير خارجية مملكة هولندا

خلال الجلسة الحوارية بمعهد دول الخليج العربية

الأمين العام يؤكد أن دول المجلس نموذجًا للتكامل والتعاون فيما بينها

أقام معهد دول الخليج العربية بمقره بالعاصمة الأمريكية واشنطن في 15 أكتوبر 2025م، لمعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم بن محمد البديوي، جلسة حوارية أدارها رئيس المعهد، السفير دوجلاس سيليمان، وبحضور عدد من سفراء دول مجلس التعاون والدول العربية.

وأعرب معاليه عن شكره وتقديره لدور معهد دول مجلس التعاون في تعزيز فهم المجتمع الدولي لقضايا المنطقة، ودعمه لتطوير البحث الأكاديمي المتخصص حول الخليج وعلاقاته الدولية.

واستعرض معاليه خلال حديثه أبرز إنجازات مجلس التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، مشيرًا إلى أن المجلس وحد مواقفه في المحافل الدولية، وعزز شراكاته الإستراتيجية مع الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية، كما رسخ دوره الإنساني والتنموي على مستوى المنطقة والعالم.

وأوضح معاليه أن دول المجلس حققت خطوات ملموسة في تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال تنفيذ رؤى تنموية طموحة والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والتقنية والسياحة والخدمات اللوجستية، إلى جانب تعزيز تكاملها الاقتصادي عبر تفعيل السوق الخليجية المشتركة وتيسير حركة السلع ورأس المال والأفراد.

وحول رؤية مجلس التعاون للعقد المقبل، أكد معالي الأمين العام أن الأولويات تتمثل في استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي، والمضي نحو اقتصاد خليجي موحد، إلى جانب تعزيز جوانب الأمن والدفاع المشترك، وقيادة جهود التحول في مجال الطاقة والتنمية المستدامة، وتمكين الشباب والمرأة بوصفهم محركًا أساسيًا لمستقبل دولهم.

كما شدد معاليه على ثبات موقف مجلس التعاون الداعم للقضية الفلسطينية، ورفضه لأي مساس بحقوق الشعب الفلسطيني، وتأكيده على ضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

واختتم معالي الأمين العام مشاركته بالتأكيد على أن مجلس التعاون، يدخل مرحلة جديدة عنوانها التكامل والريادة العالمية، مستندًا إلى رؤية مشتركة وإرادة سياسية راسخة تقودها القيادات الحكيمة بدول مجلس التعاون، لتحقيق طموح شعوبها نحو مزيد من الأمن والازدهار والرفاه.

منتدى الأعمال (الخليجي- الأوروبي) التاسع
منصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والمعرفي

استضافت دولة الكويت فعاليات منتدى الأعمال الخليجي الأوروبي التاسع، تحت عنوان: «معًا من أجل الازدهار المشترك»، والذي نظمته وزارة الخارجية الكويتية وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، خلال الفترة من 5 – 6 نوفمبر 2025م، بحضور سمو الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، ومعالي الأستاذ جاسم بن محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة والأمن الاقتصادي، وبمشاركة كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الأعمال والمستثمرين والمبتكرين من أوروبا ودول مجلس التعاون. ويمثل المنتدى منصة إستراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين إذ يستكشف فرصًا جديدة في مجالات التجارة والاستثمار والتبادل المعرفي، إضافة إلى تعزيز الشراكات العابرة للقطاعات التجارية بينهما.

شراكة يعززها التاريخ

افتتح رئيس مجلس الوزراء أعمال المنتدى بكلمة أشاد فيها بحجم التعاون التجاري بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، والذي تجاوز (150) مليار يورو سنويًا، مؤكدًا أن العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي متجذرة وتمثلت في اتفاقية التعاون لعام 1989م، والتي تعززت بقمة بروكسل لعام 2024م، موضحًا أن هذه العلاقة تُعد نموذجًا للشراكات الدولية المتعددة.

استمرار التعاون يرسخ لشراكة حقيقية

أكد معالي الأمين العام في كلمته أن العلاقات (الخليجية – الأوروبية) تمثل نموذجًا راسخًا للشراكة الإستراتيجية الممتدة منذ توقيع اتفاقية التعاون بين الجانبين، مشيرًا إلى أن هذه الشراكة تطورت بصورة لافتة في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والتعليم والبيئة، وأن برنامج العمل المشترك (2022 – 2027م) أسّس لمرحلة جديدة من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتنموية.

كما استعرض معالي الأمين العام عددًا من المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ومنها الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس الذي بلغ (2.3) تريليون دولار أمريكي عام 2024م، محتلًا المرتبة التاسعة عالميًا، فيما تجاوزت أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية (4.8) تريليون دولار أمريكي، مشيرًا إلى أن دول المجلس تواصل ترسيخ مكانتها كقوة اقتصادية عالمية في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وفي تنويع مصادر الدخل وتعزيز النمو المستدام، مضيفًا: أن حجم التبادل التجاري بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي بلغ (197) مليار دولار في عام 2024م، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس، كما بلغ رصيد الاستثمارات الأوروبية المباشرة في دول المجلس (285) مليار دولار، وهو ما يعكس عمق الثقة في بيئة الأعمال الخليجية.

شراكات وآفاق واعدة

ركزت جلسات المنتدى على قضايا التجارة الرقمية والتواصل والإصلاحات التنظيمية، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والتقنيات النظيفة والتعاون في قطاعات حيوية، مثل التكنولوجيا الزراعية والرعاية الصحية والسياحة والتعليم، وإتاحة الفرص لبناء شراكات خليجية أوروبية جديدة، واستكشاف آفاق واعدة للتجارة والاستثمار والمشاركة في تبادل المعرفة والخبرات، والتواصل مع أبرز قادة الصناعة من أوروبا ودول مجلس التعاون، بهدف تعزيز الحوار وبناء شراكات تدعم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

الأمين العام يلتقي مفوّض الاتحاد الأوروبي

التقى معالي الأمين العام على هامش أعمال المنتدى، مفوّض الاتحاد الأوروبي لشؤون التجارة والأمن الاقتصادي، السيد ماروش شيفتشوفيتش، وخلال اللقاء بحث الجانبان سُبل تعزيز العلاقات (الخليجية – الأوروبية).

في ختام نسخته (21)

حوار المنامة يؤكد على دور مجلس التعاون في تعزيز الأمن والسلام العالميين

نظم المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع وزارة الخارجية بمملكة البحرين في 31 أكتوبر 2025م، أعمال مؤتمر حوار المنامة في نسخته الحادية والعشرين، بمشاركة وزراء الخارجية والدفاع وصناع السياسات وصناع القرار والخبراء من أكثر من (60) دولة، لمناقشة التحديات الأكثر إلحاحًا في السياسة الخارجية والدفاع والأمن في المنطقة، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأستاذ جاسم بن محمد البديوي.

وفي هذا العام خصص المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية جلسات المنتدى لمناقشة العديد من الملفات المهمة على غرار «القوة والنفوذ دون الدول: التحديات الإقليمية والعابرة للحدود»، والمعونات والمساعدات في تدخلات النزاع وما بعده، فيما خصص جلسته الافتتاحية للحديث عن ضرورة التعاون الأمني.

كما ناقش المنتدى «مستقبل حوكمة الأمن الغذائي، والأمن القومي والطاقة: المقاربة الأميركية»، بالإضافة إلى "تأمين الخليج» الدبلوماسية والاقتصاد والدفاع، "جيوسياسية الطاقة: التكنولوجيا والتجارة والقوة"، إلى جانب السياسة الأميركية في بلاد الشام من خلال حوار مع السفير توم باراك، وآفاق إصلاح قطاع الأمن في سوريا، إضافة إلى الحديث عن إدارة الانتقالات السياسية في الشام، والأمن الملاحي كمسؤولية إقليمية وعالمية، وكذلك حوار حول: «عصر نووي آخر: المخاطر والفرص الإستراتيجية».

تعزيز مشاركة الشباب الخليجي في صياغة مستقبل المنطقة

شارك معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأستاذ جاسم بن محمد البديوي، على هامش أعمال المنتدى في جلسة حوار مفتوح مع المشاركين في برنامج القادة الشباب، وذلك في إطار حرص الأمانة العامة على دعم وتمكين الشباب الخليجي والعربي وتعزيز مشاركتهم في صياغة مستقبل المنطقة وتعزيز خبراتهم.

واستعرض معاليه المسيرة المباركة لمجلس التعاون، منذ تأسيسه قبل أكثر من أربعة عقود، منوهًا بما حققه من إنجازات راسخة في مجالات التكامل الاقتصادي والدفاعي والأمني، والتعاون في مجالات الطاقة والتنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي وتمكين الشباب والمرأة، مؤكدًا أن دول المجلس نجحت في بناء منظومة تعاون هي الأبرز على مستوى العالم، وواحدة من أكثر التجارب الإقليمية تطورًا وفعالية، مشيرًا إلى أن مجلس التعاون يمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز التكامل الخليجي الشامل، وتطوير منظومات العمل المشترك، بما يواكب المتغيرات العالمية، ويرسّخ مكانته كركيزة للاستقرار والنمو والازدهار الإقليمي والدولي، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من المشاريع الخليجية المشتركة، وتفعيل مبادرات السوق الخليجية المشتركة.

وخلال الجلسة، أجاب معالي الأمين العام عن عدد من

الأسئلة التي طرحها المشاركون حول أولويات مجلس التعاون المستقبلية، والدور المتنامي للشباب في مسارات التنمية، وآليات التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية، مؤكدًا أن الشباب الخليجي يمثل ركيزة أساسية في مسيرة البناء والتطوير، وأن الأمانة العامة تولي اهتمامًا كبيرًا ببرامج تمكينهم وإعدادهم للقيادة.

دور فاعل لدول الخليج العربية في تحقيق الأمن والسلام

ضمن حوار المنتدى أقيمت جلسة بعنوان: "تأمين الخليج: الدبلوماسية والاقتصاد والدفاع"، شارك فيها وزير الخارجية بمملكة البحرين، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، ووزير خارجية سلطنة عُمان، بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، ووزير خارجية اليونان، جورجيوس جيرابيتريتيس، والممثل الخاص لمنطقة الخليج في الاتحاد الأوروبي، لويجي دي مايو.

وتركزت النقاشات على الدور الإستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، وتكريس مفهوم الازدهار المشترك بوصفه أساسًا للسلام، كما جرى تسليط الضوء على الدور البارز لمملكة البحرين بصفتها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، وإسهاماتها في دعم الدبلوماسية المتعددة الأطراف والطاقة النظيفة والانتقال الأخضر، وتناولت المداخلات أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي واستكمال مشروع الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، إضافة إلى تعزيز التعاون التجاري مع الشركاء الدوليين وتوسيع مجالات الاستثمار والتنمية في المنطقة.

وفي نهاية الحوار أكد المشاركون على الدور الحيوي لدول الخليج العربية في تعزيز الأمن والسلام العالميين، وعلى أهمية انتهاج الدبلوماسية التعاونية والوقائية كمنطلق أساسي لمواجهة التحديات، وبناء نظام إقليمي أكثر استقرارًا يقوم على الحوار والشراكة والتنمية المستدامة.

لقاءات الأمين العام على هامش المنتدى

التقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال مشاركته في أعمال المؤتمر (21) لحوار المنامة، بعدد من الوزراء والشخصيات الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج والمفوضية الأوروبية، للوقف على آخر المستجدات والتطورات في القضايا الراهنة، وبحث سبل تعزيز العلاقات.

الأمين العام والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن

الأمين العام ومدير عام اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الأمين العام ومدير عام إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج بالمفوضية الأوروبية

الأمين العام ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للجمهورية اليمنية

الأمين العام والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأوروبي للقرن الإفريقي

الأمين العام ومساعدة وزير الخارجية السويسري لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأمين العام ووزيرة أستراليا للتنمية الدولية ووزيرة قطاع الأعمال الصغيرة ووزيرة شؤون متعددة الثقافات

الأمين العام لمجلس التعاون ووزير الدفاع بمملكة هولندا

في دورته (23)

منتدى الدوحة .. رؤى دولية تخدم السلام والاستقرار والتنمية

شهدت العاصمة القطرية الدوحة أعمال «منتدى الدوحة 2025م»، في دورته الثالثة والعشرين، تحت شعار «ترسيخ العدالة: من الوعود إلى واقع ملموس»، في 6 ديسمبر 2025م، بحضور صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، ومشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات، إلى جانب رؤساء المنظمات الإقليمية والدولية، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم بن محمد البديوي.

افتتاح وتكريم

أكد أمير دولة قطر في كلمته الافتتاحية أن انعقاد منتدى الدوحة هذا العام يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية تحتاج إلى تكاتف جميع الجهود لخفض التوتر، ودعم السلام والاستدامة في منطقتنا والعالم، عبر ترسيخ العدالة، وتعزيز التنمية الإنسانية، ومبادئ الحلول السلمية لمختلف النزاعات.

وقام أمير دولة قطر خلال مراسم افتتاح المنتدى بتسليم جائزة منتدى الدوحة لكل من أليكس ثير وسعد محسني، تقديرًا لإسهاماتهما في دعم تعليم الأطفال في كل من دولة فلسطين وأفغانستان، وذلك بالشراكة مع مؤسسة «التعليم فوق الجميع».

منتدى الدوحة .. محفلًا دوليًّا للحوار

أكد معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في كلمته خلال افتتاح أعمال المنتدى على أهمية منتدى الدوحة كمنصة دولية للحوار وتبادل الرؤى بشأن القضايا العالمية، والدفع نحو تحويل الالتزامات الدولية إلى نتائج عملية تخدم السلام والاستقرار والتنمية.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال مشاركته أن منتدى الدوحة أمسى محفلًا دوليًا متقدّما للحوار وتبادل الرؤى حول القضايا والتحديات التي يشهدها العالم اليوم، مضيفًا: أن المنتدى تقصده الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من كافة أنحاء العالم، لا سيما وأنه يعزز التعاون الإقليمي والدولي لصياغة حلول فاعلة وتوصيات قابلة للتنفيذ، منوهًا إلى أن اتساع نطاق الأزمات وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية يفرض ضرورة وجود منصات كمنتدى الدوحة لتبادل وجهات النظر وطرح الحلول الواقعية لدعم الجهود الدولية الرامية لإنهاء هذه الأزمات.

الأمن والسلام.. مرتكزات الأمن الإقليمي

شارك معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم بن محمد البديوي، في جلسة حوارية حملت عنوان: «إيران وسط التغيرات في بيئة الأمن الإقليمي»، والتي عُقدت ضمن فعاليات منتدى الدوحة، وأكد معاليه فيها أن من أهم مرتكزات الأمن الإقليمي هو الأمن والسلام في المنطقة، وأن مجلس التعاون يرغب بتطوير

علاقات بنّاءة مع جيرانه في المنطقة، وخاصةً الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفق أسس ثابتة، تشمل احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ووقف دعم المليشيات والجماعات التي تزعزع الاستقرار، والالتزام بمبدأ حسن الجوار والحوار كخيار رئيسي لمعالجة القضايا العالقة، مشيرًا إلى جهود دول المجلس في الوساطة والحوار مع الجمهورية الإيرانية، مؤكدًا أن دول مجلس التعاون تؤمن بقدرة المنطقة على تجاوز التحديات عبر حوار بنّاء وخطوات متبادلة لبناء الثقة، وبما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ويحفظ مصالح شعوب المنطقة.

دول المجلس شريكًا إستراتيجيًّا في تعزيز الأمن

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال مشاركته في المائدة المستديرة حول: "دبلوماسية التكنولوجيا"، والتي نظمتها منظمة التعاون الرقمي، ضمن فعاليات منتدى الدوحة، بحضور الأمين العام للمنظمة، ديمة بنت يحيى اليحيى، أن دول مجلس التعاون ستظل شريكًا فاعلًا ومبادرًا في دعم الجهود الدولية الرامية لتحقيق أمن رقمي عالمي وشامل، بما يُسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء السيبراني.

وأوضح معاليه أن العالم يشهد اعتمادًا متزايدًا على البنى الرقمية التي تقوم عليها الاقتصادات الحديثة، والخدمات الأساسية، ووسائل التواصل، وأن أي اضطراب في هذه الأنظمة سواء عبر استهداف الكوابل البحرية أو تعطّل منصات الهوية الرقمية أو انتشار المعلومات المضللة، قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتعطيل الخدمات الحيوية، مشيرًا إلى أن هذا الواقع يفرض على المجتمع الدولي تعزيز التضامن وبناء أطر مشتركة للحفاظ على الشرعية الرقمية الدولية عند وقوع الأزمات السيبرانية، مؤكدًا أن دول مجلس التعاون قطعت خطوات مهمة من خلال الإستراتيجية الخليجية الموحّدة للأمن السيبراني، والاستثمارات الضخمة في البنية السحابية وتنمية الكفاءات البشرية، مشيرًا إلى أن هناك مجموعة من المجالات الرقمية التي يجب أن تحظى بحماية دولية مشددة منعًا للتصعيد وصونًا لحياة المدنيين، ومنها أنظمة الطاقة والتحكم بالوقود، وشبكات الاتصالات والكوابل البحرية، وأنظمة الرعاية الصحية والطوارئ، والشبكات المالية وأنظمة الدفع الرقمية، والخدمات الحكومية وأنظمة النقل والخدمات اللوجستية.

لقاءات الأمين العام

التقى معالي الأمين العام على هامش منتدى الدوحة بكل من:

- الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون.
- وفد معهد السلام الأوروبي.
- نائب وزير خارجية هولندا.
- وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي لشؤون نزع السلاح.
- النائب الأول لرئيس جمهورية أذربيجان.

مشاركة الأمين العام في المائدة المستديرة .. دبلوماسية التكنولوجيا

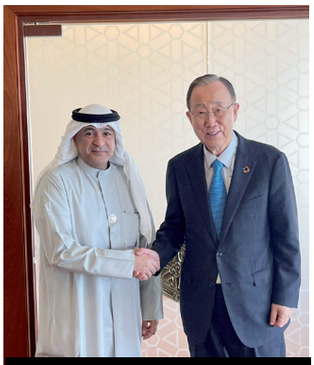

الأمين العام يلتقي الأمين العام السابق للأمم المتحدة

الأمين العام ووفد السلام الأوروبي

الأمين العام ونائب وزير خارجية هولندا

الأمين العام ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي لشؤون نزع السلاح

الأمين العام والنائب الأول لرئيس جمهورية أذربيجان

العمل الخليجي المشترك - 2025م

أكتوبر

04 الأمين العام يشيد خلال الاجتماع (11) للجنة وزراء الصحة بما حققته المنظومة الصحية الخليجية من تطور كبير في السنوات الأخيرة.

07 الاجتماع (11) للوزراء المسؤولين عن الشؤون الإسلامية والأوقاف بدول مجلس التعاون.

08 الأمين العام يؤكد في الاجتماع (29) للجنة الوزارية للبريد والاتصالات أن دول المجلس عملت على مواكبة التطورات المتسارعة في مجالات البريد والاتصالات وتقنيات الفضاء.

09 الأمين العام يؤكد خلال الاجتماع (29) لوزراء الثقافة بدول المجلس أن اعتزاز دول المجلس بتراثها وثقافتها جعلها شريكًا فاعلًا في مسيرة الحضارة وبناء السلام والازدهار حول العالم.

12 الأمين العام يشيد خلال الاجتماع (35) لوزراء العدل بمجلس التعاون بالجهود المخلصة لوزارات العدل لدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك.

23 الأمين العام يؤكد في الاجتماع (27) للجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون أن دول المجلس شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورًا نوعيًّا في مجال العمل البيئي.

23 الأمين العام يؤكد في الاجتماع (27) للجنة وزراء النقل والمواصلات بدول المجلس أن المنجزات الخليجية في مجال النقل والمواصلات تُجسد بوضوح عمق مسيرة التكامل بين دول المجلس.

29 الأمين العام يؤكد في الاجتماع (55) للجنة التعاون الصناعي بدول مجلس التعاون أن دول المجلس حريصة على تطوير القطاع الصناعي كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

29 الأمين العام يؤكد خلال الاجتماع (69) للجنة التعاون التجاري بدول مجلس التعاون أن دول المجلس تبذل جهودًا كبيرة لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي.

02 الاجتماع (22) لرؤساء الأركان في القوات المسلحة بدول مجلس التعاون.

نشاط مستمر لمستقبل أفضل

ديسمبر

29 سمو رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت يستقبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون.

29 سمو ولي عهد دولة الكويت يستقبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون.

29 أمير دولة الكويت يستقبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون.

22 سمو وزير خارجية المملكة العربية السعودية يستقبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون.

نوفمبر

25 الأمين العام يؤكد خلال انعقاد الدورة (22) لمجلس الدفاع المشترك أن العمل العسكري الخليجي المشترك يحظى باهتمام ورعاية قادة دول المجلس انطلاقًا من إيمانهم بروابط الوحدة التي تجمع دولهم.

23 وزير خارجية سلطنة عُمان يستقبل الأمين العام لمجلس التعاون.

19 معالي رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية يستقبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون.

13 الأمين العام يؤكد في الاجتماع (19) لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول المجلس على استمرار ودعم المسيرة لترسيخ وحدة الموقف البرلماني الخليجي ودعم التكامل.

13 وزير خارجية مملكة البحرين يستقبل الأمين العام لمجلس التعاون.

12 الأمين العام يشيد خلال الاجتماع (42) لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون بالجهود المشتركة القيمة لوزارات الداخلية، والتي أسفرت عن إنجازات أمنية خليجية عززت الأمن والاستقرار.

شؤون دولية - 2025م

أكتوبر

14 الأمين العام يلتقي بالأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية على هامش مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

15 الأمين العام يلتقي محافظ بنك الشعب الصيني ويبحثان سبل تعزيز العلاقات المالية والمصرفية بين الجانبين.

15 الأمين العام يؤكد في الجلسة الحوارية المخصصة لاجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أن الحفاظ على استقرار الاقتصاد أولوية إستراتيجية لدول المجلس.

16 الأمين العام لمجلس التعاون يلتقي مدير عام بنك التسويات الدولية.

17 الأمين العام يلتقي المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي والمدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي في السعودية لتعزيز سُبل التعاون المشترك بين الجانبين.

20 الأمين العام يلتقي وزير الدولة للأعمال والتجارة ورئيس مجلس التجارة ووزير الدولة لشؤون التجارة في وزارة الأعمال والتجارة في المملكة المتحدة لتعزيز مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

20 الأمين العام يلتقي وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمملكة المتحدة.

26 الأمين العام يستقبل المستشار الدبلوماسي لرئيسة وزراء جمهورية إيطاليا.

27 الأمين العام يستقبل رئيس وزراء جمهورية كوبا.

27 الأمين العام يلتقي نائب وزير خارجية جمهورية اليونان، لبحث سُبل تعزيز العلاقات (الخليجية – اليونانية).

نشاط مستمر لمستقبل أفضل

ديسمبر

17 رئيس مجلس القيادة الرئاسي بالجمهورية اليمنية يستقبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون.

14 الأمين العام يستقبل وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، ويبحثان سُبل تعزيز العلاقات (الخليجية – الصينية).

نوفمبر

27 الأمين العام يؤكد خلال مشاركته في فعالية الاتحاد من أجل المتوسط على أهمية العمل الدولي المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية المتسارعة.

27 الأمين العام يستعرض في جلسة «تعزيز القدرة على الصمود في حوض المتوسط عبر الحوار والتنسيق والشراكات» الرؤية الخليجية الشاملة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

26 الأمين العام يلتقي الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، ويبحثان العلاقات الثنائية بين الجانبين.

23 الأمين العام يؤكد أن استضافة المملكة العربية السعودية للمؤتمر العام (21) لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) يؤكد على ريادتها في مجال تعزيز الابتكار والتعاون.

10 الأمين العام يؤكد خلال افتتاح منتدى التجارة والاستثمار بين جمهورية مصر ومجلس التعاون أن المنتدى يجسد روح الشراكة بينهما.

05 الأمين العام يلتقي نائبة وزير خارجية جمهورية فيتنام الاشتراكية ويبحثان مستجدات سير اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

29 الأمين العام يؤكد في الاجتماع المشترك بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة أن اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين فرصة إستراتيجية كبرى للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى آفاق جديدة.

28 الأمين المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات بالأمانة العامة يجتمع مع مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض.

شهد إقبالًا عربيًا ودوليًا متميزًا

نشاط سينمائي استثنائي في دول الخليج العربية خلال عام 2025م

>> عماد عبد المحسن

تُعدّ المهرجانات الفنية وسيلةً للوقوف على التطور الفني والإبداعي في بعض الدول إضافةً إلى أنه فرصة للإطلال على المشهد الفني الإقليمي والدولي، وأهم ما يميز المهرجانات السينمائية التي شهدت رواجًا كبيرًا في دول الخليج العربية، لأنها لم تكتف بالمسابقات بين الأفلام، بل امتدت إلى عقد دورات تدريبية وورش عمل وندوات، إضافة إلى دعم صناع الأفلام من الشباب، وهو ما كان له أثر كبير في إحداث تطور سينمائي ملحوظ في هذه الدول.

خرجت هذه المهرجانات من الإطار التقليدي المتعارف عليه وامتدت لتقدم فرصًا حقيقية لشباب السينمائيين من خلال دعم مشروعاتهم، ولطالما عانى المبدعون الشباب من مشكلات التمويل التي تسببت في تعطيل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم الإبداعية، كما انفتحت هذه المهرجانات على العالم من خلال عرض أحدث ما أنتجته السينما العالمية لتعريف الجمهور الخليجي بالتطور الذي يجري في مجال السينما، وفي نفس الوقت تعريف الآخرين بالتطور الذي تشهده السينما الخليجية، والتي بدأت في السنوات الأخيرة في تقديم أسماء شابة واعدة في كافة عناصر العمل السينمائي، وتواجدت في المحافل الدولية السينمائية، لافتة أنظار النقاد والجمهور، التي حظيت باحتفائها بالمنتج السينمائي الخليجي، ولا تزال الآمال معقودة على هذه المهرجانات لدعم الأفلام الجادة التي تفتح آفاق الخيال وتتصدى لأفكار وموضوعات جديدة ومبتكرة لتواكب النهضة الفنية والثقافية التي تعيشها دول الخليج العربية.

وفيما يلي رصد لبعض المهرجانات السينمائية في دول الخليج العربية:

مهرجان البحرين السينمائي تحت شعار «أفلام قصيرة.. حكايات عظيمة»

أقيمت الدورة الخامسة لمهرجان البحرين السينمائي في الفترة من 30 أكتوبر حتى 4 نوفمبر 2025م، تحت شعار «أفلام قصيرة.. حكايات عظيمة»، ويهتم المهرجان بالأفلام الوثائقية، والروائية القصيرة، وأفلام التحريك، وتقتصر مسابقاته على المخرجين الحاملين لجنسيات الدول العربية.

شهد المهرجان في دورته الخامسة عرض (51) فيلمًا، إضافة إلى تنظيم ورش فنية وجلسات حوارية مع عدد من المخرجين والنجوم من الدول العربية.

واستقبل المهرجان نحو (686) فيلمًا، تم اختيار (51) فيلمًا منها للمنافسة على الجوائز، والتي تضم خمس فئات

هي الأفلام الروائية القصيرة، والأفلام الوثائقية القصيرة، وأفلام التحريك، والأفلام البحرينية، وأفلام الطلبة.

يذكر أن القائمين على المهرجان قد أعلنوا أن الدورة المقبلة ستحمل صبغة دولية، لإبراز التجارب المتميزة من مختلف دول العالم، وتوسيع المبادرات والشراكات الإقليمية والدولية.

شملت فعاليات المهرجان عددًا من الندوات، من بينها ورشة عمل قدمها الفنان المصري رامي إمام بعنوان: "صناعة الإنتاج: كيف تولد القصص العظيمة على الشاشة؟"، تحدث فيها عن تجربته الطويلة في عالم الدراما والإنتاج الفني، مشددًا على أهمية بناء محتوى قادر على المنافسة عربيًا وعالميًا.

كما استضاف المهرجان ندوة خاصة مع الفنانة منى واصف بعنوان: "امرأة على الشاشة»، استعرضت خلالها محطاتها الفنية وتجربتها في تجسيد شخصيات تركت أثرًا عميقًا في الوجدان العربي.

وشملت الدورة – أيضًا – جلسات نقاشية متخصصة في صناعة السينما القصيرة، منها "تصميم العوالم في الألعاب وأفلام التحريك» مع المخرج أحمد البستكي، و»جرأة الحكاية وصناعة الصورة» مع المخرج كريم الشناوي، كما تم تدشين كتاب "تاريخ السينما في البحرين» للدكتور منصور سرحان، وافتتاح معرض صور يوثّق مسيرة السينما البحرينية عبر عدة عقود.

مهرجان أفلام السعودية.. نقطة تحول في المشهد السينمائي المحلي

انطلق مهرجان أفلام السعودية في عام 2008م، مانحًا صناع الأفلام السعودية فرصة للإطلال على الجمهور، ودورة تلو الأخرى، توسع نطاقه، وأصبح يستقطب مشاركات عالمية.

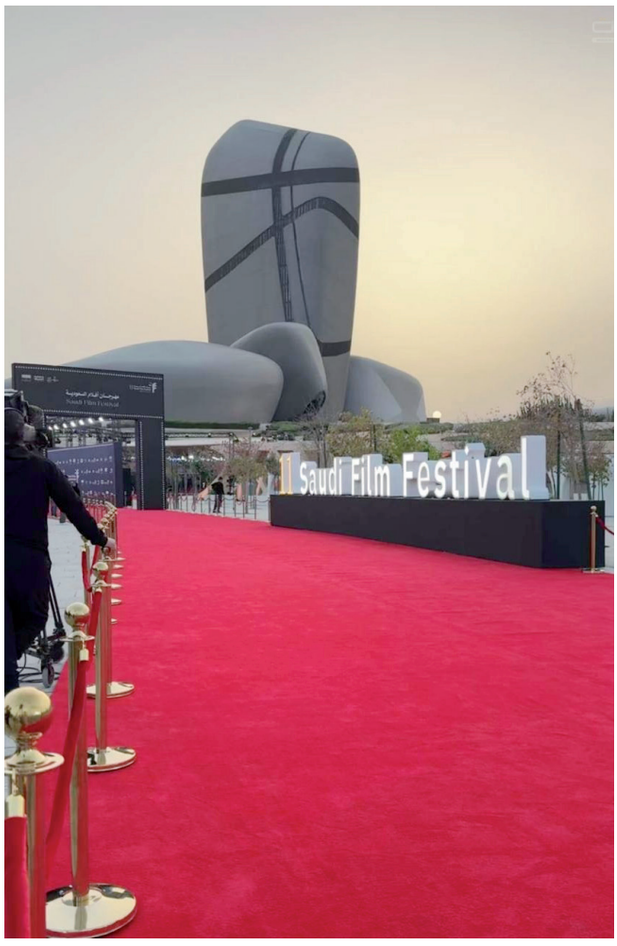

يقام المهرجان في تعاون مشترك بين مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي "إثراء" وجمعية السينما، وأقيمت دورته الأخيرة الحادية عشرة خلال الفترة من 17 – 23 أبريل 2025م، بمدينة الظهران شرقي المملكة العربية السعودية.

قدم المهرجان خلال دورته الأخيرة أكثر من (130) فعالية، و(68) فيلمًا، إلى جانب عدد من البرامج، منها «أضواء على

السينما اليابانية» بهدف التعرف على التجارب السينمائية العالمية، إلى جانب سوق الإنتاج، ومعمل تطوير السيناريو، بجانب التعرف على إنتاج السينما المستقلة، والندوات واللقاءات مع الخبراء، ليخرج المهرجان من عباءة المسابقات السينمائية فقط، ويمتد أثره إلى دعم السينما المستقلة وصناعها.

وقد بزغ ضوء أفلام المنصات الرقمية التي صارت موجودة بقوة على الساحة، بل وأصبحت شهيرة بتقديم أعمال سينمائية وتلفزيونية متميزة، ومن هذه الأفلام فيلم «رهين» الذي عُرض على منصة «نتفليكس» وهو بطولة الفنان محمد الدوخي.

ويُعد المهرجان بمثابة فرصة لتقديم الأعمال السعودية إلى الجمهور، بعد أن وضعت السينما السعودية قدمًا ثابتة في المجال السينمائي.

ومن أهم الندوات التي عُقدت أثناء المهرجان: ندوة "صناديق دعم الأفلام"، وهي جلسة حوارية مع ممثلي جهات دعم الأفلام في المملكة، لمناقشة أهم الفرص المتاحة وإستراتيجية الدعم الخاصة بكل جهة.

إضافة إلى ندوة "الابتعاث الثقافي" من برنامج جسور التابع لهيئة الأفلام، وهي التي أجابت عن تساؤل «كيف يمكن أن احترف صناعة السينما ضمن برنامج للتعليم والتطوير المهني؟ وإن كنتُ محترفًا كيف أستفيد من برنامج الابتعاث الثقافي؟».

من خلال هذه الندوة، تم التعرف عن قرب على تفاصيل البرنامج وكيفية الاستفادة منه، بالإضافة إلى التعرف على الشركاء والداعمين والخبراء الذين يقفون خلف هذا البرنامج.

أما ندوة «أَضواء على السينما اليابانية»، فأتاحت الفرصة للتعرف على تجارب يابانية تروي رحلة السينما اليابانية في الوصول للعالمية وتأثير ذلك على الصناعة السينمائية السعودية بحضور مجموعة من صناع أفلام سعوديين ويابانيين.

فيما اشتمل برنامج «الدروس المتقدمة» على مجموعة من الجلسات الحوارية مع خبراء محليين وعالميين مختصين وذوي تجارب عملية في صناعة السينما، حيث تم تقديم هذه التجارب بشكل مكثف وحول الموضوع المتناول بجانب عرض تجربتهم الشخصية كنموذج.

مهرجان البحر الأحمر السينمائي يحتضن الرؤى السينمائية المبتكرة

تأسس مهرجان البحر الأحمر السينمائي عام 2019م، ويقام بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية، ومن خلال شعار محدد كل عام، ينطلق المهرجان للاحتفاء بفن السينما، مما يجعله محطة فريدة للسينما العربية والعالمية منذ دورته الأولى.

وأقيمت دورته الأخيرة الخامسة خلال الفترة من 4 – 13 ديسمبر 2025م، وشهدت عرض (111) فيلمًا من (70) دولة، من بينها (42) عرضًا عالميّا أول، وتركزت الدورة حول تنوع التجارب السينمائية العربية والعالمية، وعروض أولى لأفلام سعودية، بالإضافة إلى سوق المشاريع المتخصص.

شهد المهرجان حضورًا لافتًا في ليلة الافتتاح توافد نخبة من نجوم السينما العالمية، بينهم: أدريان برودي، مايكل كين، فين ديزل، آنا دي أرماس، جيان كارلو إسبوسيتو، ناعومي هاريس، كريستين دانست، والمخرج الأميركي شون بيكر.

واختار المهرجان فيلم "العملاق" (Giant) للمخرج البريطاني روان أتال، ليكون فيلم الافتتاح، وهو عمل مستوحى من السيرة الذاتية لبطل الملاكمة اليمني البريطاني نسيم حميد.

الفيلم من بطولة أمير المصري في دور نسيم حميد، وبيرس بروسنان في دور مدربه الأيرلندي بريندان إنجل. وشهد حفل الافتتاح – أيضًا – تكريم عدد من أبرز الأسماء العالمية، على رأسهم أحد مشاهير بريطانية "مايكل كين"، كما كرّم المهرجان الممثلة الفرنسية "جولييت بينوش"، وشملت التكريمات كذلك المخرج الجزائري "رشيد بوشارب"، فيما كُرم – أيضا – المخرج ومصمم المشاهد الخطرة "ستانلي تونج"، أحد أبرز صناع أفلام الأكشن في هونغ كونغ.

ومن بين فعاليات المهرجان «سوق البحر الأحمر» وهو سوق الأفلام الدولي المصاحب للمهرجان، الذي يحتضن برامج وأنشطة متنوعة، ويمثل نافذة مفتوحة تطل على المشهد السينمائي السعودي والعربي والعالمي، وتُعرض فيه أفضل المشاريع والأفلام قيد التنفيذ والمواهب الجديدة.

وكذلك « معامل البحر الأحمر»، وهي منصة لصانعي الأفلام والكتّاب تتيح فرصة تحقيق رؤاهم الإبداعية من خلال برامج تقدم الدعم، لصانعي الأفلام السعوديين والعرب والأفارقة، وتوسعت المعامل مؤخرًا لتمتد إلى قارة آسيا.

أما «صندوق البحر الأحمر»، فهو برنامج تمويلي لدعم الأسواق المحلية والعربية والإفريقية، ويقدم الصندوق دفعات تمويلية لصناعة السينما، حيث دعم الصندوق أكثر من (100) مخرج، و(250) فيلمًا.

وتشمل فرص التمويل ثلاث مراحل تتمثل في: التطوير والإنتاج وما بعد الإنتاج عبر أربع جولات على مدار العام، وتشمل فئات الأفلام الروائية والوثائقية والمسلسلات والأفلام السعودية القصيرة وأفلام التحريك.

المهرجان السينمائي الخليجي بسلطنة عُمان يدعم مبدعي الفن السابع في دول الخليج العربية

أقيم المهرجان السينمائي الخليجي بسلطنة عُمان خلال الفترة من 16 – 19 نوفمبر 2025م، بمشاركة (26) فيلمًا خليجيًا تنافست على تسع جوائز تمنح لأفضل الأعمال في

فئات الأفلام الطويلة والقصيرة والوثائقية.

يُعدّ المهرجان فرصة لرصد الواقع السينمائي الخليجي ودعمه وتحقيق منافسة فعالة بين صناع السينما، من أجل الارتقاء بهذه الصناعة وتقديم رؤى جديدة ومبتكرة تنعكس على المشهد السينمائي الخليجي.

تم خلال هذه الدورة تكريم كوكبة من الشخصيات الخليجية الفنية، وهم: الفنان الكويتي سعد الفرج، الفنان السعودي عبد المحسن النمر، المخرج البحريني أحمد يعقوب المقلة، المخرج الإماراتي عبد اللّه حسن أحمد، ومن سلطنة عُمان الفنان جمعة هيكل.

شهد المهرجان إقامة أمسية حوارية بعنوان: «من الحكاية إلى الشاشة.. قصص خليجية تُلهم السينما»، وشارك في الأمسية نخبة من الضيوف البارزين، من بينهم: الفنان عبد المحسن النمر من المملكة العربية السعودية، والكاتب محمد حسن أحمد من دولة الإمارات العربية المتحدة، والدكتور زياد عبد اللّه الحسيني من دولة الكويت، والكاتبة المخرجة الشيخة سهى آل خليفة من مملكة البحرين، والمخرج محمد الكندي من سلطنة عُمان، بالإضافة إلى عرض خاص للفيلم الكويتي «بقشة سعد» بحضور الفنان القدير سعد الفرج، إلى جانب أجنحة خاصة للدول الخليجية تستعرض تجاربها السينمائية، وعروض الأفلام المشاركة،

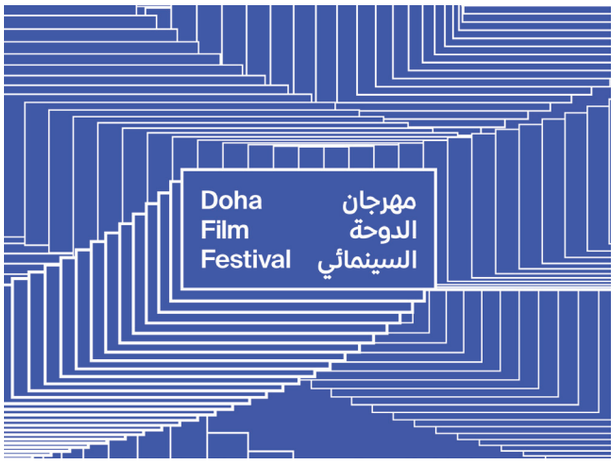

وحلقتي عمل متخصصتين في المكياج السينمائي والمؤثرات الصوتية في الفيلم.

منح المهرجان (9) جوائز رئيسة لتكريم أبرز الأعمال المشاركة في مجالاتها، وهي: "أفضل فيلم طويل، أفضل فيلم وثائقي، أفضل فيلم قصير، أفضل موسيقى تصويرية، أفضل ممثل، أفضل ممثلة، أفضل سيناريو، أفضل إخراج، وأفضل تصوير".

شارك في فعاليات المهرجان نخبة من الفنانين العُمانيين والخليجيين وعدد من المخرجين والكتّاب والإعلاميين والمهتمين بصناعة السينما من دول مجلس التعاون وخارجها، وذلك تأكيدًا على أهمية هذا الحدث كمنصة تجمع المبدعين وتحتفي بالسينما الخليجية كقوة ثقافية وفنية مشتركة.

وتُعد فعاليات المهرجان نافذة تطل منها السينما الخليجية بما تحمله من أفكار معاصرة، ورؤى جديدة فرضت نفسها على المشهد السينمائي العربي.

مهرجان الدوحة نقطة التقاء للمهتمين بالسينما العالمية

أقيم مهرجان الدوحة السينمائي خلال الفترة من 20 – 28 نوفمبر 2025م، وتمت صياغة كافة فعالياته لتعكس تنوع وطموح صناع السينما في المنطقة العربية، حيث ضم المهرجان (97) فيلمًا من (62) دولة، إلى جانب مجموعة واسعة من الفعاليات المجتمعية والإبداعية، وبلغت قيمة جوائز المهرجان أكثر من (300) ألف دولار أمريكي.

تنافس في المسابقة الدولية للأفلام الطويلة في مهرجان الدوحة (13) فيلمًا، من بينها (12) فيلمًا تُعرض لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما المسابقة الدولية للأفلام القصيرة فشارك فيها (20) فيلمًا تم اختيارهم من بين (1600) فيلم، وشهدت المسابقة – أيضًا – (19) فيلمًا تُعرض لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فيما تواصل «مسابقة أجيال» تمكين لجنة تحكيم شبابية لاختيار الفائزين في فئتي أفضل فيلم طويل وأفضل فيلم قصير، وذلك في برنامج يضم (5) أفلام طويلة، و(11) فيلمًا قصيرًا.

قدم المهرجان مجموعة من العروض الخاصة شملت أفلامًا متميزة من مختلف دول العالم، إلى جانب برنامج «صنع في قطر» الذي احتفى بالمشهد السينمائي القطري، وضم عشرة أفلام قصيرة، ليشكل منصة للمواهب المحلية لعرض رؤاهم الفنية.

استضاف المهرجان عددًا من صناع الأفلام والفنانين، مثل "ستيفن سودربيرغ، رامي يوسف، ميكايلا كويل، هازال كايا، درة زروق"، وغيرهم.

وشملت العروض الخاصة أفلامًا مثل: "ذا كريستوفرز" لستيفن سودربيرغ، و"صور الناس" لآندي ماندي كاسل.

ومثلت هذه الدورة من المهرجان القدرة على التنوع الفني ما بين السينما والموسيقى والكلمة، لتضارع بذلك المهرجانات الدولية وتعكس روح الابتكار في المهرجانات الخليجية السينمائية.

مهرجان الكويت الدولي للأفلام يحتفي بالإبداع السينمائي المحلي والعالمي

أقيم مهرجان الكويت الدولي للأفلام بالجامعة الأمريكية الدولية خلال الفترة من 9 – 15 نوفمبر 2025م، بهدف تشجيع المواهب الطلابية في مجالات صناعة الأفلام، وتسليط الضوء على هذه المواهب في مجالات الإخراج والإنتاج والتمثيل وكتابة السيناريو والتصوير والمونتاج،

وتضمن المهرجان عروضًا لأفلام محلية وعربية ودولية تشمل الأفلام القصيرة والوثائقية والروائية، إضافة إلى ورش عمل، ومحاضرات، وجلسات نقاشية قدمها مخرجون ومنتجون وخبراء في المجال السينمائي.

وكان فيلم الافتتاح هو «الكيد»، كما تم عرض الفيلم الكويتي (The Boy Inside the Cocoon) للمخرج أحمد التركيّت.

وشهد المهرجان تعاونًا مع مهرجان الشارقة الدولي للأطفال والشباب، من خلال عروض مشتركة وبرامج تحكيم طلابية. كما ضمت الفعاليات – أيضًا – نقاشات حول التقنيات الحديثة في الإخراج والتصوير والإنتاج، ودور الذكاء الاصطناعي في مستقبل صناعة الأفلام، وأهمية التعليم السينمائي في تطوير المهارات الإبداعية لدى الشباب.

تقدم للمهرجان أكثر من (3000) فيلم، تم اختيار (80) منها للعرض خلال أيام المهرجان، من بينها (21) فيلمًا كويتيًا.

السينما الخليجية تضارع محافل السينما العالمية

من خلال هذه الإطلالة يتضح لنا كم النشاط السينمائي الخليجي الذي لم يكتف بالواقع السينمائي الخليجي، بل شكل حصورًا فنيًا على مستوى العالم، وتميز باحترافية ومهنية عالية في تنظيم البرامج ودعم الشباب، وتنظيم فعاليات على هامش هذه المهرجانات ذات أثر واضح في إحداث نهضة سينمائي في دول الخليج العربية.

لقد تميزت هذه المهرجانات باستقطاب أفلام عربية وعالمية تُعرض لأول مرة في المنطقة العربية، لتتيح فرصة للجمهور الخليجي من محبي الفن السابع للاطلاع على أحدث الأفلام العالمية، حتى لا يعيش المتلقي الخليجي في عزلة عمّا يجري على الساحة السينمائية في دول العالم المختلفة، كما أن وجود منافسات على الجوائز القيمة، أوجد حالة من الرغبة في تجديد الرؤى وتحقيق تميز في كافة عناصر الصناعة السينمائية.

انطلاقة شباب السينمائيين الخليجيين

شهدت الآونة الأخيرة انطلاقة متميزة لشباب السينمائيين في دول الخليج العربية، الذين تمكنوا من أن يتم تقديم أفلامهم على الساحة العربية والعالمية، وشهدت أهم المهرجانات الدولية حضورًا لافتًا لهم، من بينها مهرجان "كان" السينمائي الدولي، الذي يُعد أشهر هذه المهرجانات، وننتظر من هؤلاء الشباب خوض غمار تجارب جديدة، بعد أن أصبح إنتاج الأفلام متاحًا من خلال العديد من المؤسسات الرسمية والشركات الخاصة، إضافة إلى برامج دعم الأفلام التي يتم تقديمها من خلال المهرجانات السينمائية الخليجية المتنوعة.

ومن الجدير بالذكر أن وجود عدد كبير من قاعات السينما التي تم افتتاحها على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية، يُسهم في تشجيع العديد من شركات الإنتاج والتوزيع على زيادة استثماراتهم، إذ أن صناعة السينما تُعد رافدًا اقتصاديًا مهمًا، والتي كللها بالنجاح افتتاح استوديوهات على أعلى مستوى من التقنيات الحديثة بالمملكة العربية السعودية، لتتحول المملكة من مجرد مستضيف للأفلام إلى جهة يفد إليها الصناع من كافة أنحاء العالم للتصوير بها، وهو رافد استثماري جديد، يعكس الوعي بأهمية السينما وصناعتها.

إن الآمال كبيرة، والأحلام من الممكن تحقيقها ونحن على يقين بأن المستقبل الواعد للسينما الخليجية ستشهده الفترة المقبلة بإذن الله.

مهرجان الخليج في دورته السابعة عشرة ينطلق نهاية أبريل 2026م

>> المنامة – إذاعة وتلفزيون الخليج

عقدت اللجنة الدائمة لمهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون في دورته السابعة عشرة اجتماعها الثاني بالعاصمة البحرينية المنامة في 5 نوفمبر 2025م، برئاسة وزير الإعلام في مملكة البحرين (رئيس المهرجان)، سعادة الدكتور رمزان بن عبد الله النعيمي، وبحضور مدير عام جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (أمين عام المهرجان)، الأستاذ مجرّي بن مبارك القحطاني، وبمشاركة وفود من الدول الأعضاء ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك.

وخلال الاجتماع رحب سعادة وزير الإعلام في مملكة البحرين (رئيس المهرجان) بأعضاء اللجنة الدائمة، معربًا عن تطلعه أن تكون الدورة القادمة من المهرجان أكثر تميزًا وتعكس تقدم وتطور الدول الأعضاء في الإنتاج الإعلامي والفني، والذي يشهد تحديًا جديدًا بإضافة بعض الأفكار في مسار تصاعدي ناجح، مؤكدًا حرص قادة دول مجلس التعاون على تعزيز التعاون والعمل المشترك، متطلعًا أن يُسهم المهرجان في دورته القادمة في تعزيز الهوية الخليجية، مشيرًا إلى دوام العمل المستمر من أجل تطوير المهرجان وإنجاح فعالياته، مشيدًا بالنجاح المتميز للمهرجان في دورته السادسة عشرة الماضية.

كما أشاد سعادته بالدور الذي يضطلع به المهرجان في دعم مسيرة التعاون الإعلامي بين دول مجلس التعاون بوصفه منصة تعمل على البناء على ما يربط دوله الشقيقة من علاقات تاريخية متجذرة وهوية ثقافية مشتركة، مشيرًا إلى أن استمرار المهرجان يعكس روح التعاون الخليجي في الارتقاء بالعمل الإعلامي وبناء منظومة متقدمة تواكب المستجدات التقنية والإبداعية المتسارعة في قطاع الإعلام، وثمن سعادته الجهود الكبيرة الذي يبذلها جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لإنجاح المهرجان وإبراز الرسالة الإعلامية الخليجية، كما أعرب رئيس المهرجان عن تقديره لإسهامات الدول الأعضاء في دعم أهداف المهرجان وإنجاح فعاليته.

من جانبه عبر سعادة مدير عام الجهاز الأستاذ مجرّي

ابن مبارك القحطاني (أمين عام المهرجان) عن شكره وتقديره لقيادة مملكة البحرين وشعبها الكريم على ما يلقاه المهرجان من دعم واهتمام منذ عقد دورته الرابعة عام 1994م، معربًا عن شكره وتقديره لسمو الشيخ خالد ابن حمد آل خليفة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ورئيس الهيئة العامة للرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية البحرينية، على ما قدّمه من دعم ورعاية لجوائز الدراما التلفزيونية "جائزة الدانة"، وعلى ما أسهمت به هذه الرعاية من زخم نوعي واهتمام جماهيري ومهني بالدراما الخليجية في نسختيها السابقتين.

كما قدم امتنانه لسعادة د. رمزان بن عبد اللّه النعيمي، وزير الإعلام بمملكة البحرين (رئيس المهرجان) على حرصه ودعمه المستمر لأعمال الجهاز والاهتمام بتسهيل إقامة المهرجان بنجاح تام، مشيرًا إلى ما قام به الجهاز منذ الاجتماع الأول للجنة الدائمة، من متابعة مع الهيئات الأعضاء، والتنسيق مع رئاسة المهرجان، وإعداد ورفع المذكرات التفصيلية المتعلقة بموعد انعقاد الدورة السابعة عشرة، والمسابقات وفروعها، وجوائز العمل الدرامي، ولجان التحكيم، وحفلي الافتتاح والختام، والوفود الرسمية والضيوف، والمنتدى الإعلامي الخليجي الثالث، وسوق الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، والخطة الإعلامية والتسويقية والهوية البصرية، واللائحة التنفيذية للمهرجان.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تحديد موعد إقامة فعاليات الدورة السابعة عشرة من المهرجان خلال الفترة من 28 – 30 أبريل 2026م، والتأكيد على الاستمرار في اعتماد شعار المهرجان "إعلامنا.. هويتنا"، وتم استعراض المستجدات المتعلقة بالتحضيرات الجارية لتنظيم فعالياتها، كما اتفق المجتمعون على آلية تحديد المسابقات وفروعها، وجوائز العمل الدرامي، ولجان التحكيم، وحفلي الافتتاح والختام، وما تتضمنه فعاليات هذه الدورة من مبادرات وبرامج متنوعة، تشمل: "ندوات فكرية، وورش عمل ومعارض متخصصة" في مجالات الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

الجهاز يشارك في الدورة (55) لمجلس وزراء الإعلام العرب واجتماعي المكتب التنفيذي واللجنة الدائمة للإعلام

>> القاهرة – إذاعة وتلفزيون الخليج

شارك جهاز إذاعة وتلفزيون لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في أعمال الدورة (55) لمجلس وزراء الإعلام العرب، وأعمال الدورة (21) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب، والدورة (103) للجنة الدائمة للإعلام العربي، والتي عُقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة، خلال الفترة من 25 – 26 نوفمبر 2025م.

اعتماد الإستراتيجية العربية للتربية الإعلامية

عُقدت أعمال الدورة (55) لمجلس وزراء الإعلام العرب، برئاسة وزير الإعلام السوري، حمزة المصطفى، وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط.

وأكد وزير الإعلام السوري, أن الفرص التي يمنحها عصر الإعلام الرقمي يقابلها تحديات تتطلب موقفًا عربيًا موحدًا ومشتركًا يحمي المجتمعات من مخاطر الانقسامات الناجمة عن الانجراف وراء المحتوى المضلل والمتطرف».

كما أكد وزير الإعلام البحريني، الدكتور رمزان بن عبد اللّه النعيمي, أن الإعلام أصبح عنصرًا أساسيًا في منظومة الأمن الجماعي وبناء الصورة الذهنية للدول العربية في الخارج، مشيرًا إلى أن مملكة البحرين خلال رئاستها لدورة المجلس السابقة عملت بكل جدية على تنسيق الجهود ودعم التعاون والعمل العربي المشترك بما يعزز الحضور العربي الدولي والإقليمي.

من جانبه أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، أهمية تعزيز دور الإعلام في دعم أولويات التنمية في العالم العربي، من خلال ربط الرسالة الإعلامية بأهداف التنمية المستدامة وإبراز الجهود الوطنية في عدة مجالات، وتوحيد الخطاب الإعلامي التنموي العربي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية العربية.

حزمة من القرارات والتوصيات

اختتم مجلس وزراء الإعلام العرب أعمال دورته (55) بصدور حزمة من القرارات والتوصيات، كان أبرزها:

- حث وسائل الإعلام العربية على الاستمرار في تسليط الضوء على الخروقات الإسرائيلية للهدنة في قطاع غزة والانتهاكات المتصاعدة في الضفة الغربية.
- بشأن ميثاق الشرف الإعلامي، شدد المجلس على أهمية الترويج له وفق التعديلات المعتمدة في أبريل 2025م، داعيًا إلى الالتزام بمضامينه الهادفة إلى تعزيز المهنية والموضوعية ونبذ خطاب التحيز والكراهية واحترام سيادة الدول الأعضاء.
- اعتمد المجلس الإستراتيجية العربية للتربية الإعلامية والمعلوماتية إلى جانب الخطة العربية الموحدة للتعاطي مع قضايا البيئة والتنمية المستدامة انسجامًا مع الرؤية العربية 2045م، التي أُقرت في القمة العربية ببغداد عام 2025م.
- رحب بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، لتنظيم برنامج حول: "هندسة الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي"، وكلف اللجنة العربية للإعلام الإلكتروني بإعداد مشروع قانون عربي استرشادي لتنظيم الإعلام الرقمي.
- بخصوص خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج، أكد المجلس على أهمية التنفيذ المتكامل لآليات الخطة لا سيما ما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية ومواجهة سردية الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى إبراز الدور الحضاري العربي والتصدي لخطابات التطرف والإرهاب.
- دعا المجلس الدول الأعضاء والاتحادات الإعلامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج "خريطة الإعلام العربية للتنمية المستدامة".
- اعتمد المجلس تسمية العاصمة المغربية الرباط عاصمة للإعلام العربي لعام 2026م، والدوحة لعام 2027م، ودمشق لعام 2028م، مع التأكيد على تخصيص محور خاص للقدس الشريف ضمن برامج هذه الفعالية.

- في سياق الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، وافق المجلس على اعتماد "جائزة إعلام الطفل العربي"، بشراكة بين قطاعي الإعلام والاتصال والشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة للجامعة العربية، بهدف تعزيز المحتوى الموجه للأطفال بما يحمله من أبعاد تربوية وتنموية.

الإيسيسكو عضوًا مراقبًا

قرر مجلس وزراء الإعلام العرب منح منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) عضوية المجلس بصفة عضو مراقب، خلال دورته الحالية.

وأوضح الأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية، السفير أحمد رشيد خطابي، أن قرار المجلس يأتي في إطار الانفتاح على الفاعلين الإعلاميين في العالم العربي والإسلامي، وتعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات التي تمارس نشاطات إعلامية، بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من تجاربها وخططها وبرامج عملها في الحقل الإعلامي.

"واس" تفوز بجائزتي أفضل صورة وتحقيق صحفي

حصدت وكالة الأنباء السعودية "واس" جائزتي أفضل صورة وتحقيق صحفي في مجال الإعلام الرقمي، ضمن فئات جائزة التميّز الإعلامي العربي لعام 2025م في دورتها التاسعة، والتي حملت عنوان: «الشباب العربي والإعلام الجديد، حيث مُنحت جائزة أفضل صورة للمصور فيصل الوحيمر، وجائزة أفضل تحقيق صحفي حمل عنوان: «مصادر معلومات الشباب في فضاءات الإعلام الرقمي»، للمحررة بندري حبرم.

كما فازت أمل نوفل من دولة فلسطين بجائزة أفضل فيديو رقمي، وحصد تلفزيون دولة الكويت ضمن فئة الجائزة في مجال التلفزيون على أفضل تقرير تلفزيوني بعنوان: «علاقة الشباب بوسائل التواصل الاجتماعي»، وتلفزيون العراق على أفضل فيلم تسجيلي حول الشباب الرقمي.

وفي مجال الإذاعة المسموعة حصلت إذاعة "الجزائر" على أفضل تقرير إذاعي حول: «شباب السوشيال ميديا والذكاء الاصطناعي»، وإذاعة "الشباب والرياضة" المصرية على جائزة أفضل تقرير إذاعي توعوي للشباب.

وفي مجال الصحافة المكتوبة حصل الإماراتي هزاع أبو الريسي، على أفضل تحقيق استقصائي بعنوان: «الشباب العربي والإعلام الجديد»، وصحيفة "الدستور" الأردنية على أفضل عمود رأي حول: "تأثير انتشار خطاب الكراهية في الشباب".

اجتماعي المكتب التنفيذي واللجنة الدائمة للإعلام العربي

سبق انعقاد الدورة (55) لمجلس وزراء الإعلام العربي، انعقاد الدورة (21) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب، والدورة (103) للجنة الدائمة للإعلام العربي، حيث عُقدت الدورة (21) للمكتب التنفيذي برئاسة معالي وزير الإعلام السعودي، سلمان بن يوسف الدوسري، الذي أكد أن هذا الاجتماع يأتي امتدادًا للجهود الرامية لتطوير العمل الإعلامي العربي المشترك، مشيرًا إلى أهمية توظيف العمل الإعلامي العربي لخدمة القضية الفلسطينية بكل السبل المتاحة، داعيًا جميع وسائل الإعلام العربية للتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والدعم الراسخ للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة، ودعم جهود حل الدولتين والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للإعلام

يلتقي مدير عام جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج

استقبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للإعلام، الشيخ خالد بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني، مدير عام جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، مجرّي بن مبارك القحطاني، وذلك بمقر المؤسسة في العاصمة القطرية الدوحة في 17 ديسمبر 2025م.

وتم خلال اللقاء بحث سُبل تعزيز التكامل الإعلامي بين دول مجلس التعاون، وتطوير المبادرات المشتركة في مجالات الإنتاج والبرامج، إضافة إلى بحث آليات تبادل الخبرات بما يواكب التطورات في قطاع الإعلام المرئي والمسموع.

تعاون إعلامي خليجي صيني

>> الرياض – إذاعة وتلفزيون الخليج

قام وفد من مجموعة الصين للإعلام (CMG) برئاسة نائبة رئيس مجموعة الصين للإعلام "شينغ بو"، بزيارة لمقر جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم 10 ديسمبر 2025م، حيث التقى الوفد بمدير عام الجهاز الأستاذ مجرّي بن مبارك القحطاني، ومديرو الإدارات بالجهاز.

واطلع الوفد الصيني على الاستوديوهات، وصالات التدريب والاجتماعات، والصور التاريخية لمهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام للدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما عقد الجانبان اجتماع عمل موسع لبحث إطلاق عدة مبادرات إعلامية مشتركة وفتح مجالات واسعة من التعاون الإعلامي المشترك، وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية والوثائقية في مجالات الثقافة والفنون والسياحة والآثار.

كما تم بحث سُبل التعاون في مجالات التدريب المتقدم في مجالات استخدامات وتقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في الإعلام، إضافة إلى التدريب المتخصص في تغطية الأزمات والكوارث الطبيعية، وأبدى الجانب الصيني اهتمامه بذلك، مشيرًا إلى حرصه على نقل التجربة التقنية المتقدمة في مجالات الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني باستخدام الذكاء الاصطناعي، وكذلك المشاركة في منتدى الابتكار الإعلامي العالمي، الذي سيقام في الصين العام المقبل.

كما تم مناقشة مشاركة مجموعة الصين للإعلام في مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون في دورته السابعة عشرة، التي ستقام في مملكة البحرين خلال الفترة من 28 – 30 أبريل 2026م، حيث ستشارك المجموعة في المسابقات الإذاعية والتلفزيونية، وسوق الإنتاج الإعلامي، وكذلك في «منتدى الإعلام الخليجي» الثالث المصاحب للمهرجان.

وعبر الوفد الصيني عن حرصه واهتمامه بالتعاون والعمل المشترك مع الجهاز ووسائل الإعلام الخليجية، بما يعكس العلاقات المتميزة بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية.

وتُعد مجموعة الصين للإعلام من أكبر المجموعات الإعلامية في العالم، وتبث بأكثر من (85) لغة عالمية.

بهدف تعزيز التعاون الإعلامي الخليجي

الجهاز ينظم دورة تدريبية في التصوير الجوي بالدرون

>> دبي – إذاعة وتلفزيون الخليج

نظم جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع مجلس الإمارات للإعلام، دورة تدريبية إعلامية تحت عنوان: "التصوير باستخدام طائرات الدرون المتقدم»، خلال الفترة من 26 – 28 نوفمبر 2025م، بمعهد (Flight Hub Academy) في مدينة دبي، وذلك بهدف تعزيز التعاون الإعلامي الخليجي وتبادل الخبرات بين المؤسسات الإعلامية الخليجية.

شارك في الدورة (8) متدربين من الهيئات الإعلامية الرسمية بدول مجلس التعاون، وتركز محتوى الدورة التدريبية على أسس علمية وتمارين تدريبية احترافية، شملت عدة محاور، كان من أبرزها: مقدمة عن طائرات الدرون بمختلف أنواعها واستخداماتها، وطرق التحكم بأنظمة الطائرات بدون طيار (RPAS)، وكذلك أنماط الطيران ومميزات الطيران الذكي والبرمجيات، بالإضافة إلى أنظمة فحص السلامة قبل الإقلاع.

وتناولت الدورة التدريبية التي استمرت ثلاثة أيام، وحاضر فيها المتخصص في التصوير بطائرات الدرون، المدرب (ASWANTHS) أحدث تقنيات التصوير الطائر، بهدف إثراء وتطوير معارف ومهارات المتدربين في مجال التصوير باستخدام طائرات "الدرون"، من خلال جلسات نظرية وتطبيقات ميدانية مكّنت المشاركين من تطوير مهاراتهم في تشغيل طائرات "الدرون"، وتقنيات التصوير الجوي.

بمشاركة (500) متدرب ومتدربة

الجهاز يختتم عامه التدريبي بدورة «حقوق الملكية الفكرية في الإعلام»

>> الكويت – إذاعة وتلفزيون الخليج

اختتم جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عامه التدريبي بإقامة الدورة التدريبية المدمجة «حقوق الملكية الفكرية في الإعلام»، والتي نظمها الجهاز بالتعاون مع وزارة الإعلام بدولة الكويت، خلال الفترة من 21 – 23 ديسمبر، في دولة الكويت، وجمعت بين الجانب الحضوري وعبر الاتصال المرئي (عن بُعد)، وشارك فيها نحو (500) متدرب ومتدربة من منسوبي الهيئات الإعلامية بدول مجلس التعاون.

عُقدت الدورة التدريبية في معهد سعود الناصر الدبلوماسي، وركزت على مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني، ومجالات الملكية الفكرية، واستعرضت أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي كان من أبرزها: اتفاقية "برن" لحماية المصنفات الأدبية والفنية، والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، والاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف، وكذلك اتفاقية "تريبس" حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ومعاهدة "مراكش" لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة المستفيدين في قراءة المطبوعات، واتفاقية "جنيف" بشأن حماية منتجي الفوتوغرامات.

كما سلطت الدورة التدريبية الضوء على أنواع المصنفات، والمصنفات المستثناة من حماية حق المؤلف، مشيرة إلى الأسباب الإعلامية التي يقع من خلالها الإعلامي في الخطأ، والتي غالبًا لا تنتج عن سوء نية، بل عن سوء فهم، ومن أبرزها: الاستعجال في النشر، والاعتقاد بأن المصدر كافٍ، أو الخلط بين نقل الخبر واستخدام المصنف المحمي.

الجهاز يشارك في اجتماعات اتحاد إذاعات الدول العربية

>> تونس – إذاعة وتلفزيون الخليج

شارك جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعمال الدورة (114) للمجلس التنفيذي لاتحاد إذاعات الدول العربية والجمعية (45) للاتحاد، اللذين عُقدا خلال الفترة من 14 – 16 ديسمبر 2025م، في مقر الاتحاد بتونس، بمشاركة ممثلين عن الهيئات العربية الأعضاء في المجلس.

وترأس أعمال الدورة (114) للمجلس التنفيذي رئيس الاتحاد محمد بن فهد الحارثي، الذي أكد أن الفترة الماضية شهدت تطورًا ملموسًا وحراكًا إيجابيًا في كل مجالات أنشطة الاتحاد، منوها بأهمية الذكاء الاصطناعي والتغيرات الحاصلة نتيجة استخدامه في صناعة الإعلام في مختلف أشكاله.

من جانبه أشاد مدير عام اتحاد إذاعات الدول العربية، المهندس عبد الرحيم سليمان، بنشاطات الهيئات الأعضاء في الاتحاد، مؤكدًا أن الاتحاد حقق في السنة الماضية تطورًا ملحوظًا في التبادلات الإخبارية والبرامجية، وخاصة في تغطية الأحداث الجارية في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية.

السعودية تفوز برئاسة الاتحاد للمرة الثالثة على التوالي

فازت المملكة العربية السعودية برئاسة اتحاد إذاعات الدول العربية (ASBU) بالإجماع، للمرة الثالثة على التوالي، وانتخبت الجمعية العامة (45) لاتحاد إذاعات الدول العربية، مستشار وزير الإعلام السعودي، محمد بن فهد الحارثي رئيسًا للاتحاد.

ويأتي إجماع الدول على انتخاب المملكة تأكيدًا لمكانتها الريادية ودورها المحوري في دعم العمل الإعلامي العربي المشترك، بما يواكب تطلعات المرحلة، ويخدم المصالح الإعلامية العربية المشتركة.

وانتخبت الجمعية – أيضًا – المستشار الإعلامي لوزير الإعلام الكويتي، محمد عبد المحسن العواش، نائبًا أول لرئيس الاتحاد، ورئيس شبكة الإعلام العراقي عبد الكريم حمّادي نائبا ثانيًا.

كما قرّرت الجمعية العامة بالإجماع إعادة انتخاب المهندس عبد الرحيم سليمان، مديرًا عامًا للاتحاد لولاية جديدة.

معارض الرياض وجدة والشارقة للكتاب

حراك ثقافي وتنوع فكري

على مدى ثلاثة أشهر وقبل نهاية عام 2025م، شهدت ثلاث مدن خليجية استضافة فعاليات معارض دولية للكتاب، مما يعكس ريادة دول مجلس التعاون في الشأن الثقافي والفكري.

"الشارقة للكتاب" نقطة التقاء للثقافات

احتضن إكسبو الشارقة النسخة الرابعة والأربعين من معرض الشارقة الدولي للكتاب 2025م، والذي أقيم خلال الفترة من 5 – 16 نوفمبر 2025م، بإمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحت شعار «بينك وبين الكتاب»، وبمشاركة أكثر من (2350) دار نشر من (118) دولة، وأكثر من (1200) فعالية ثقافية وفنية، وإطلاق الموسوعة العربية الشاملة.

الإرث الحضاري اليوناني.. ضيف الشرف

تكريمًا لإرثها الحضاري العريق تم اختيار دولة اليونان لتكون ضيف شرف هذه النسخة من المعرض، وضم الجناح الوطني اليوناني معرضًا بعنوان: «الأدب اليوناني.. الرحلة الطويلة»، الذي سلط الضوء على إسهامات المفكرين اليونانيين في تشكيل الهوية الوطنية والعالمية.

تجربة تتجاوز شراء الكتب

في داخل صالات المعرض، عاش الزوار تجربة تتجاوز شراء الكتب أو حضور محاضرات؛ ليدخلوا مدينة من الأفكار، تتجاور فيها اللغات وتتحاور فيها العقول، وتمتد المساحات لتضم جلسات فكرية، وورشًا تفاعلية، ومنصات توقيع تجمع القرّاء بمؤلفيهم المفضلين، إلى جانب فعاليات موجهة للأطفال والشباب، تجعل القراءة رحلة ممتعة تُغرس في نفوس الأجيال منذ سنواتها الأولى.

وجهة لصنّاع المعرفة.. أرقام وإحصائيات

تبرهن أرقام المعرض على حجم الحضور العالمي والثقة الدولية بالمشهد الثقافي في الشارقة، حيث سجل المعرض في نسخته الحالية أكثر من (1500) فعالية متنوعة، وضَمَّ أكثر من(1.3) مليون عنوان من حول العالم.

"الرياض للكتاب" يحتضن (2000) دار نشر خليجية ودولية من (25) دولة

معرض الرياض الدولي للكتاب
Riyadh International Book Fair

شهدت العاصمة السعودية الرياض على مدار عشرة أيام فعاليات معرض الرياض الدولي للكتاب 2025م، والذي نظمته هيئة الأدب والنشر والترجمة خلال الفترة من 2 – 11 أكتوبر 2025م، تحت شعار «الرياض تقرأ».

المورث الثقافي الأوزبكستاني.. ضيف شرف النسخة الحالية

ضمن إطار العلاقات الأخوية المتينة، وتعزيز التبادل والتعاون الثقافي بين المملكة العربية السعودية وأوزبكستان، حلّت جمهورية أوزبكستان ضيف شرف هذه النسخة من معرض الكتاب، حيث قدمت لزوار المعرض تجربة ثقافية مميزة عكست منجزاتها الأدبية والفكرية وموروثها الثقافي.

عشرة أيام حافلة بالأنشطة الثقافية والفكرية والمعرفية

أوجد المعرض على مدار عشرة أيام حراكًا أنار سماء العاصمة بالفكر والثقافة والشعر والمعرفة، جعلها فضاءً رحبًا للفكر والإبداع والحوار، مؤكدًا مكانته كأكبر تظاهرة ثقافية في المملكة العربية السعودية، وأبرز معارض الكتاب في العالم العربي، حيث أكد الرئيس التنفيذي لهيئة الأدب والنشر والترجمة، الدكتور عبد اللطيف عبد العزيز الواصل، أن هذه النسخة مع المعرض جسّدت مكانة المملكة في المشهد الثقافي العربي والعالمي، مشيرًا إلى أن المعرض أصبح حدثًا معرفيًا يتجاوز فكرة البيع والشراء إلى بناء الجسور الفكرية بين الشعوب، حيث بلغ عدد زوار المعرض لهذا العام أكثر من (1.380.737) زائرًا، بنسبة زيادة (37٪)، وزيادة في المبيعات بنسبة (20٪)، مما يرسّخ مكانته بصفته أكبر حدث ثقافي ومعرفي في المنطقة. وشهد المعرض مشاركة مميزة من هيئة المسرح والفنون الأدائية، التي قدمت عروضًا مسرحية في المسرح الخارجي ولوحة أدائية مشتركة مع الفرقة الأوزبكية، إلى جانب عروض يومية للفنون الأدائية المحلية.

مبادرات تقنية تعزز علاقة الزائر بالقراءة

شهدت النسخة الحالية من معرض الرياض الدولي للكتاب إطلاق عدد من المبادرات التقنية، التي تهدف إلى إثراء تجربة الزوار وتعزيز علاقتهم بالقراءة، من خلال حلول ذكية تجمع بين الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الحديثة. وضمن جهود تطوير صناعة النشر، تم إطلاق خدمة «طباعة الكتب عند الطلب»، والتي تعتمد على نموذج رقمي يضمن السرعة والكفاءة وتقليل التكاليف، وفي إطار تعزيز تجربة القراءة الصوتية، تم إطلاق نظام «قارئ سماوي»، الذي يوفر مكتبة غنية من العناوين العربية المسموعة.

"جدة للكتاب" يرسخ مفهوم الثقافة الشامل

معرض جدة الدولي للكتاب

اختتمت هيئة الأدب والنشر والترجمة، فعاليات معرض جدة للكتاب 2025م، والذي أُقيم خلال الفترة من 11 – 20 ديسمبر 2025م، تحت شعار «جدة تقرأ»، بعد حراك ثقافي ومعرفي استمر عشرة أيام، استضاف المعرض خلالها أكثر من (1000) دار نشر ووكالة محلية وعربية ودولية من (24) دولة، توزعت على أكثر من (400) جناح.

وجاء تنظيم معرض جدة للكتاب 2025م، امتدادًا لنجاحات النسخ السابقة ضمن مبادرة معارض الكتاب السعودية، إحدى مبادرات هيئة الأدب والنشر والترجمة لإستراتيجيتها الحالية (2020 – 2025م)، التي سعت من خلالها إلى تمكين صناعة النشر، ورفع مستوى الوعي الثقافي والمعرفي، والإسهام في تحسين جودة الحياة ودعم النمو الاقتصادي الوطني.

رؤية ثقافية تعزز الوعي المعرفي

أكد الرئيس التنفيذي لهيئة الأدب والنشر والترجمة، الدكتور عبد اللطيف الواصل، أن معرض جدة الدولي للكتاب جسّد في نسخته الحالية ملامح الرؤية الثقافية المتجددة للمملكة العربية السعودية، وشكّل محطة مهمة في مسار تطوير صناعة النشر، وتعزيز الوعي المعرفي لدى المجتمع، موضحًا أن المعرض شهد توسعًا لافتًا هذا العام، حيث بلغ عدد زوار معرض جدة للكتاب لهذا العام، أكثر من (650) ألف زائر، حيث وفّر المعرض قرابة (195) ألف عنوان معروض.

تجربة ثقافية متكاملة

قدم معرض جدة الدولي للكتاب في نسخته الحالية وعلى مدار عشرة أيام، تنوّعًا غنيًا في الفعاليات الثقافية التي تجاوز عددها (176) فعالية، راعت مختلف الفئات العمرية، والاهتمامات الفكرية، مما أسهم في تقديم تجربة ثقافية متكاملة، إلى جانب إتاحة فرص واسعة للناشرين والكتّاب المحليين، وتعزيز حضور المحتوى السعودي عبر مبادرات نوعية، من بينها منطقة الكتب المخفضة، إضافة إلى تحديث البنية التقنية للمعرض بما رفع مستوى التفاعل، وجودة تجربة الزوّار.

وشهدت نسخة هذا العام – أيضًا – خطوة نوعية تمثلت في إدراج عروض للأفلام السعودية، ضمن البرنامج الثقافي المصاحب للمعرض، دعمًا للسرد البصري المحلي، وربطًا بين الكتاب والسينما، كما عُقدت عدة ندوات وورش عمل ناقشت قضايا معرفية وأدبية معاصرة، حيث أقيمت خمس ورش عمل في مهارات الصحافة، وإدارة الأزمات الرقمية، وكتابة قصص الأطفال، وبناء العلامة الشخصية، وأثر القراءة المبكرة في التطور اللغوي والعقلي.

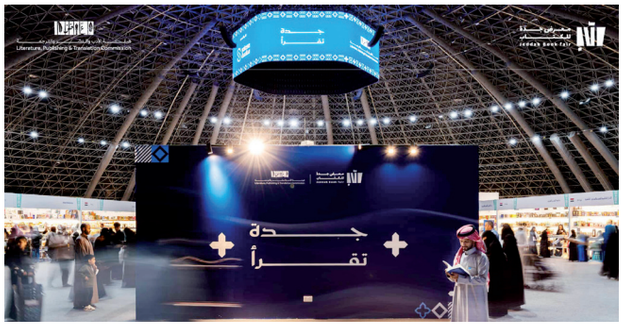

النسخة التاسعة من "منتدى مسك العالمي 2025م"

منصة حيوية تُعزز دور الشباب كمحرّك وصانع للتغيير

>> الرياض – إذاعة وتلفزيون الخليج

احتضنت مدينة محمد بن سلمان غير الربحية «مدينة مسك» بالعاصمة السعودية الرياض، تحت شعار «بإبداع الشباب»، فعاليات النسخة التاسعة من منتدى مسك العالمي، وذلك خلال الفترة من 19 – 20 نوفمبر 2025م، بمشاركة (30) ألف مشارك، و(300) متحدث من (80) دولة، و(150) ورشة وجلسة حوارية.

تمكين الشباب وإبراز القدوات

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة مسك، الدكتور بدر البدر، خلال افتتاح أعمال النسخة التاسعة، أن المنتدى في نسخته الحالية سلط الضوء على دور الشباب في الإبداع والتعاون، بوصفهما محركين رئيسيين لمستقبل مستدام يصنعه جيل اليوم بروح الابتكار والعمل المشترك، مشيرًا إلى أن أدوات الإبداع تغيرت عبر التاريخ، لكن يبقى العنصر الثابت هو مخيلة الإنسان، موضحًا أن منتدى مسك العالمي يسعى إلى تمكين الشباب وإبراز القدوات وربطهم بالعالم، لافتًا الانتباه إلى أن قصص النجاح تتجاوز النجاحات الفردية، لتصل إلى المبادرات التي من شأنها أن تغير مجتمعاتهم وتلهم مجتمعات أخرى.

تجارب تستهدف تعزيز حضور الشباب

تناولت مساحة «لقاء القادة» خلال المنتدى موضوعات محورية في القيادة والدبلوماسية والتنمية والحوكمة وصناعة الأثر، وذلك بمشاركة قيادات وخبراء يمثلون جهات وطنية ودولية متعددة، لاستعراض تجارب رائدة ورؤى عملية تستهدف تمكين الشباب وتعزيز حضورهم.

واستعرضت إحدى الجلسات الافتتاحية، الدور الإستراتيجي لتمثيل السعودية في المحافل الدولية، وأهمية نقل قيمها ورسالتها إلى العالم من خلال العمل الدبلوماسي القائم على المهنية والمسؤولية.

وأوضح المندوب الدائم للسعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السفير الدكتور عبد العزيز الواصل، في جلسة حوارية تناولت مسار الدبلوماسية السعودية ودورها في تمثيل صوت المملكة على الساحة الدولية، أن تمثيل السعودية في الخارج ليس مجرد مهمة دبلوماسية، بل رسالة تحمل قيم الوطن وصوته إلى العالم، مشيرًا إلى أن الدبلوماسية الحقيقية تبدأ من الإيمان بالوطن والالتزام بتجسيد هويته في المحافل الدولية، مستعرضًا أبرز محطات مسيرته في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية، وكيف شكّلت التجارب المتراكمة رؤيته في القيادة والعمل الدبلوماسي، مؤكدًا أن الإخلاص والتفاني في أداء العمل يمثلان الركيزة الأساسية لكل نجاح.

وقدم د. الواصل قراءة في طبيعة العمل داخل منظومة

الأمم المتحدة وتعدد الملفات التي تتناولها، مسلطًا الضوء على الدور المتنامي للمملكة في القضايا الدولية وإسهاماتها في صياغة الحلول وبناء الجسور بين الدول، مؤكدًا أن أحد أبرز ملامح الدبلوماسية السعودية هو التوازن؛ ذلك النهج الذي مكّن المملكة من الحفاظ على علاقات إستراتيجية واسعة، وإحداث تأثير إيجابي في مختلف القضايا العالمية.

تجارب مباشرة مع الخبراء

استقطبت مساحات معمل المهارات 2025م، اهتمام الحضور بوصفها إحدى أبرز الوجهات التفاعلية، إذ قدّمت مجموعة من الأنشطة المصممة لتنمية مهارات الشباب، وتمكينهم من خوض تجارب مباشرة مع خبراء محليين ودوليين، وبمشاركة كبرى الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية. وتتيح مساحات المعمل للزوار المشاركة في جلسات تطبيقية وتفاعلية تُعنى بالابتكار، وصناعة المحتوى، والعمل الجماعي، وتصميم الحلول، إضافة إلى تجارب تحاكي بيئات العمل الحديثة، حيث يُسهم ذلك في تعزيز التفكير الإبداعي وتطوير المهارات الشخصية والمهنية، ودمج الأنشطة بين التعلم العملي والألعاب التفاعلية لتشجيع المشاركين على استكشاف أفكار جديدة وتطبيقها على أرض الواقع.

متحف مسك للتراث «آسان»

شهدت فعاليات النسخة التاسعة من المنتدى تدشّين متحف مسك للتراث «آسان»، أحد أبرز المبادرات الثقافية التابعة لمؤسسة محمد بن سلمان "مسك"، مشاركته الأولى في "منتدى مسك العالمي 2025م»، والتي تأتي في إطار جهوده لتسليط الضوء على مبادراته وبرامجه في مجال حفظ التراث السعودي، حيث يهدف "آسان" من خلال هذه المشاركة إلى تمكين زوار المنتدى من المشاركة في حوارات ملهمة وتبادل الرؤى والأفكار والمعرفة، بما ينسجم مع رؤية المتحف الهادفة إلى جعل التراث جسرًا للتواصل بين الأجيال، وإتاحة الفرصة أمام الشباب للمشاركة في صياغة مستقبل التراث السعودي، وتعزيز دورهم وإسهاماتهم في ضمان استدامة الهوية الثقافية للمملكة.

كما عقد "آسان" ضمن مشاركته في المنتدى جلسة حوارية، بمشاركة عدد من الخبراء في مجالي التراث والثقافة، تناقش دور السرد القصصي كأداة فاعلة لتعزيز مشاركة الشباب، مُسلّطةً الضوء على أهمية الإبداع والمشاركة في الحفاظ على استمرارية الموروث الثقافي وجعله تجربة حية ومتجددة تعكس أنماط حياة المجتمع

والتطورات التي تطرأ عليها. إلى جانب ذلك، أتاح آسان لزوار جناحه في المنتدى فرصة المشاركة في مجموعة من الأنشطة الغامرة التي تعكس رؤية المتحف ورسالته المتمثلة بصون التراث وإبرازه بطرق عصرية ومبتكرة. وحظي الزوار بفرصة عيش تجارب غامرة وفريدة من نوعها تجمع بين روح التراث والتقنيات الحديثة، حيث تصنع الإبداعات والابتكارات جسوراً بين الماضي والحاضر والمستقبل وتعمّق الارتباط بالثقافة والتراث السعودي. وأوضح الرئيس التنفيذي لمتحف مسك للتراث «آسان»، خالد الصقر: أن المشاركة في منتدى مسك العالمي تعكس الحرص على إبراز إسهامات وإبداعات الشباب، ودورهم المحوري في مهمة صون التراث، ليبقى نابضًا بالحياة وملهمًا للأجيال القادمة.

حزمة من الشراكات

جاءت النسخة التاسعة من المنتدى بدعم نخبة من الشركاء الإستراتيجيين، من بينهم: مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي "إثراء"، والبنك الأهلي السعودي، ومجموعة (STC)، ومبادرة "بالعربي" من مؤسسة قطر، وشركة «ريمات الرياض»، وشركة «جينيسيس»، وبنك «دي 360"، إلى جانب مجموعة (MBC)، ومجموعة "ون" للاتصال والتسويق، وشركة «فودكس».

وقد جاءت مشارك مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي "إثراء" بمبادرة من "أرامكو" السعودية، كشريك ثقافي في المنتدى، لتجسد دور الثقافة والإبداع في تشكيل طاقة جديدة ترفد التنمية وتصوغ مستقبلًا أكثر ابتكارًا، تأكيدًا لنهج "أرامكو" في الاستثمار بالمعرفة كمسار إستراتيجي للتنمية المستدامة، كما شهد المنتدى مشاركة مديرة البرامج في "إثراء" نورة الزامل، ضمن جلسة حوارية سلطت الضوء على دور الإبداع في تشكيل المستقبل، مؤكدةً أهمية إيجاد منصات تتيح للشباب صناعة قصصهم وتقديم رؤيتهم للعالم.

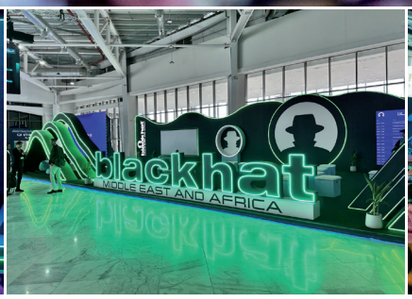

"بلاك هات الشرق الأوسط وإفريقيا 2025م"

قضايا الصراعات الرقمية المتصاعدة

>> الرياض – إذاعة وتلفزيون الخليج

احتضنت العاصمة السعودية الرياض خلال الفترة من 2 – 4 ديسمبر 2025م، فعاليات النسخة الرابعة من "بلاك هات الشرق الأوسط وإفريقيا 2025م»، بتنظيم من الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، وشركة تحالف، المشروع المشترك بين الاتحاد وصندوق الفعاليات الاستثماري وشركة إنفورما الدولية.

ناقشت الفعالية هذا العام عدة محاور من أبرزها: العمليات الأمنية المستقلة، وتحليل معلومات التهديدات، والثقة الرقمية، والاستعداد لما بعد الحوسبة الكمية، إضافة إلى أخطار الأنظمة التشغيلية وإنترنت الأشياء، وملفات التأمين السيبراني والصراعات الرقمية المتصاعدة.

تطور ومشاركات مكثفة

على مدار ثلاثة أيام شهدت نسخة هذا العام حضورًا واسعًا عزّز مكانة المملكة بصفتها مركزًا عالميًا لصناعة الأمن السيبراني، جعلت "بلاك هات 2025م» من أبرز الفعاليات السيبرانية عالميًا، بل الأضخم عالميًا، إذ استقطب في نسخته الرابعة نحو (40) ألف زائر من (160) دولة، داخل مساحة بلغت (60) ألف متر مربع، بمشاركة أكثر من (500) جهة عارضة، إلى جانب (300) متحدث دولي، وأكثر من (200) ساعة محتوى تقني، ونحو (270) ورشة عمل، فضلًا عن مشاركة (500) متسابق في منافسات "التقط العلم".

حضور لافت للمستثمرين

سجّل المؤتمر حضورًا لافتًا للمستثمرين هذا العام، حيث بلغت قيمة الأصول المُدارة للمستثمرين المشاركين نحو (13.9) مليار ريال، الأمر الذي يعكس جاذبية المملكة كونها بيئة محفّزة للاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني، ويؤكد تنامي الثقة الدولية في السوق الرقمية السعودية.

وأظهرت النسخ السابقة للمؤتمر في الرياض تنامي المشاركة الدولية، وبلغ إجمالي المشاركين (4100) متسابق، و(1300) شركة عالمية، و(1300) متخصص في

الأمن السيبراني، في مؤشر يعكس اتساع التعاون الدولي في هذا القطاع داخل المملكة.

في المقابل، أُعلن عن أكثر من (25) صفقة استثمارية، بمشاركة (200) مستثمر و(500) أستوديو ومطور، بما يسهم في دعم بيئة الاقتصاد الرقمي وتعزيز منظومة الشركات التقنية الناشئة.

كما أعلنت وزارة الاستثمار، الراعي الإستراتيجي والشريك الاستثماري لفعاليات النسخة الرابعة من «بلاك هات الشرق الأوسط وإفريقيا 2025م" عن حزمة من الاستثمارات النوعية في قطاع الأمن السيبراني، فقد كشفت الوزارة خلال مشاركتها عن مجموعة من الاستثمارات الجديدة لشركات عالمية ومحلية رائدة في مجال الأمن السيبراني، شملت افتتاح مقار إقليمية، وإنشاء فروع تشغيلية، وتوقيع شراكات حصرية، إلى جانب التوسع في أسواق خارجية، حيث تجاوزت القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات (500) مليون ريال، في تأكيد على جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة وقوة منظومتها التقنية والسيبرانية، بحسب وكالة الأنباء السعودية «واس».

خبراء دوليّون يقدمون عروضًا متخصصة

عكس الإقبال الواسع التطور الذي حققته المملكة في بناء منظومة سيبرانية عالمية، وقدرتها على استضافة الفعاليات الدولية المتخصصة، حيث ركّزت الجلسات على الاتجاهات الحديثة في الأمن السيبراني وأولويات تطوير الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل مع التحديات المتقدمة.

شارك في الجلسات نخبة من القيادات والخبراء العالميين، الذين ناقشوا واقع التهديدات السيبرانية والتحولات التنظيمية والجيوسياسية المؤثرة في القطاع، واستعرضت شركات تقنية عالمية، اتجاهات الأمن السيبراني المستقبلية، فيما قدمت الشركات الناشئة والباحثون أحدث منهجيات الاختبار والحماية في بيئات واقعية.

وقد شهد الحدث نشاطًا متقدمًا في الجلسات وورش العمل التقنية، التي تناولت أحدث أساليب الدفاع الرقمي، ودور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الحماية، إضافة إلى مناقشة التطورات في الأمن المالي والمؤسسي ومستجدات الهجمات السيبرانية عالميًا.

وفي خضم المناقشات، قدّم خبراء دوليون خلال جلسات (Deep Dive) عروضًا متخصصة كشفت عن ثغرات جديدة، واستعرضت حلولًا عملية مستندة إلى تجارب تشغيلية واقعية، فيما عملت منصة (Black Hat Campus) على استقطاب المواهب الشابة بجلسات تفاعلية وعروض توضيحية تُبرز مهارات الجيل الجديد في الأمن السيبراني، وهي إحدى المنصات الأساسية والمهمة ضمن فعاليات المؤتمر، وهو ما يدعم أولويات تطوير الكفاءات الوطنية.

وقد شهدت منطقة الأنشطة في المؤتمر، مجموعة قوية من المنافسات التقنية، بمسارات متنوعة تمنح المشاركين جوائز مشجعة، مما أسهم في رفع مستوى التحدي والحماس بين المتنافسين. كما عرضت مختبرات الأرسنال أحدث الأدوات والتقنيات السيبرانية، في حين قدّمت منطقة (Terminal) بيئات محاكاة متقدمة لاختبار مهارات التحليل والهجمات الأخلاقية في سيناريوهات واقعية.

واختتمت الفعاليات بجلسات تستعرض الهجمات المتطورة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاستجابة للحوادث السيبرانية، إلى جانب مناقشة أحدث الاتجاهات والتقنيات التي تشكّل مستقبل الأمن السيبراني عالميًا.

تعزيز كفاءة القطاع التقني

في ختام فعاليات «بلاك هات الشرق الأوسط وإفريقيا"، يتضح لنا دوره كمنصة دولية تجمع الخبراء والمهتمين بالأمن السيبراني، وتتيح تبادل المعرفة وتطوير الأدوات الحديثة، في إطار ينسجم مع مسار المملكة العربية السعودية نحو تعزيز كفاءة القطاع التقني، وتحقيق مستهدفات رؤية (2030م).

ونشير هنا إلى أن الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، هو مؤسسة وطنية تحت مظلة اللجنة الأولمبية السعودية، يسعى لبناء قدرات محلية واحترافية في مجال الأمن السيبراني وتطوير البرمجيات والدرونز، بناءً على أفضل الممارسات والمعايير العالمية، للوصول بالمملكة العربية السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة في صناعة المعرفة التقنية الحديثة.

وتُعدّ شركة تحالف، التي تتخذ من الرياض مقرًا لها، حلقة وصل بين المجتمعات التجارية ذات الأهمية الإستراتيجية في المملكة العربية السعودية ونظيراتها في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي والعالم، وذلك من خلال محفظة رائدة تضم باقة من أهم المعارض والمنصات الرقمية على مستوى العالم، وتأسست الشركة كمشروع مشترك بين شركة إنفورما العالمية، أكبر شركات تنظيم الفعاليات التجارية في العالم، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، وصندوق الفعاليات الاستثماري.

الذكاء الاصطناعي في الميزان التربوي

>> د. نجوى بنت ذياب المطيري
باحث في علوم الإعلام والاتصال

يشهد العالم المعاصر ثورة رقمية غير مسبوقة يقودها الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مجرد ابتكار تقني أو أداة لأتمتة العمليات، بل أصبح قوة مؤثرة في تشكيل سلوك الإنسان ونمط حياته وعلاقاته الاجتماعية والنفسية.

وقد توسعت تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتشمل مجالات عدة، بدءًا من التعليم والعمل والتسوق والتواصل الاجتماعي، ووصولًا إلى الترفيه وإدارة الحياة اليومية، مما أدى إلى تغييرات عميقة في السلوك الإنساني والبنية الاجتماعية، وأعاد تعريف العلاقة بين الإنسان والآلة.

يُعد الذكاء الاصطناعي اليوم عاملًا أساسيًا في إعادة تشكيل الإدراك البشري، إذ لم يعد الإنسان مجرد مستخدم للتقنية، بل بات يعيش ضمن فضاء رقمي تتحكم فيه الخوارزميات في قراراته واختياراته اليومية، وهذا ما يسميه الباحثون بـ"الاعتماد الإدراكي" (Cognitive Reliance)، حيث يثق الأفراد في نتائج الأنظمة الذكية أكثر من قدراتهم الذاتية على التحليل واتخاذ القرار (Sparrow et al., 2011). ومع مرور الوقت، يؤدي هذا الاعتماد إلى تراجع مهارات التفكير النقدي والاستقلالية العقلية، وينشأ جيلًا يفضّل الحلول الجاهزة على البحث الذاتي والتأمل، مما يقلل قدرة الأفراد على مواجهة المواقف المعقدة.

على الصعيد السلوكي، أفرز الذكاء الاصطناعي مجموعة من التحولات الملحوظة، فالاعتماد على السرعة والدقة الفورية التي توفرها الأنظمة الرقمية جعل الأفراد أكثر استعجالًا وأقل صبرًا، وأصبح الإشباع الفوري قاعدة سلوكية، حيث تتراجع قيمة المثابرة والانتظار لصالح تحقيق النتائج السريعة، وقد لوحظ أن أنماط التواصل تأثرت بشكل جذري، إذ حلت التفاعلات الافتراضية محل اللقاءات الواقعية، وظهر ما يُعرف بـ«العزلة التفاعلية» (Interactive Isolation)، حيث يبقى الفرد متصلًا افتراضيًا مع شبكة واسعة لكنه يفتقد التواصل الحقيقي والدفء الإنساني، مما أدى إلى ضعف الروابط الاجتماعية وزيادة الشعور بالوحدة. (Turkle, 2015).

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أعاد الذكاء الاصطناعي تشكيل البنية المجتمعية نفسها، إذ سمحت الخوارزميات بإنشاء «فقاعات رقمية» (Filter Bubbles) لكل مستخدم، حسب اهتماماته السابقة، مما أدى إلى تضييق مساحة الحوار والحد من التنوع الثقافي

(Pariser, 2011). ونتيجة لذلك، أصبح التفاعل الاجتماعي أكثر اختيارية وتفضيلية، ما يعزز الانغلاق الفكري ويحد من التعرض للأفكار والآراء المختلفة، كما أسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة القيم المجتمعية، حيث بات معيار النجاح مرتبطًا بالكفاءة التقنية والقدرة على التعامل مع الأدوات الرقمية، على حساب القيم الإنسانية التقليدية مثل الصدق والتعاون والإخلاص، مما أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ "الفرد الرقمي" الذي يقيس نجاحه وفق توافقه مع البيئة الافتراضية أكثر من توافقه مع ذاته أو مجتمعه الواقعي.

وفي البُعد النفسي، يمتد تأثير الذكاء الاصطناعي ليكون أكثر تعقيدًا، فمن جهة توفر التطبيقات الذكية شعورًا بالقدرة والسيطرة على الحياة اليومية، إذ يمكن للإنسان إنجاز مهام معقدة بسرعة ودقة عالية، مما يعزز شعوره بالكفاءة، ومن جهة أخرى، يؤدي الاعتماد المفرط على هذه التقنيات إلى شعور بالعجز والتهديد، سواء من احتمال الاستبدال بالآلة أو من مراقبة الأنظمة للأنشطة الفردية، مما يولّد توترًا نفسيًا مستمرًا.

وقد أظهرت دراسات علمية عديدة ارتباط الاستخدام المكثف للتقنيات الرقمية بزيادة معدلات القلق والاكتئاب، وارتفاع مستويات التوتر، خصوصًا لدى المراهقين والشباب، نتيجة العزلة الاجتماعية والإدمان الرقمي والسعي المستمر للحصول على القبول الافتراضي. (Twenge & Campbell, 2018).

إضافة إلى ذلك، يؤثر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في القرارات اليومية على الاستقلالية العقلية والقدرة على التفكير النقدي، إذ يعتاد الأفراد على تلقي الإجابات الجاهزة والمقترحات التلقائية، مما يضعف مهارات التحليل والتفكير العميق، ويزيد من شعور الاعتماد النفسي على الآلة، ويؤدي ذلك إلى حالة من القلق المزمن والشعور بعدم القدرة على التحكم الكامل في الحياة، وهو ما يُعرف علميًا بـ«الاعتماد النفسي الرقمي». (Digital Cognitive Dependence).

على المستوى الاقتصادي والثقافي، يعيد الذكاء الاصطناعي صياغة سلوك المستهلكين والتوجهات الثقافية، فقرارات الشراء والتفضيلات الفنية والمواقف الفكرية باتت تُوجَّه غالبًا عبر توصيات خوارزمية دقيقة، تُحلل البيانات الفردية وتؤثر في الاختيارات دون وعي كامل من المستخدم، وبهذا تتشكل علاقة جديدة بين الإنسان والتقنية تقوم على الثقة المفرطة بالآلة، وقد يؤدي ذلك

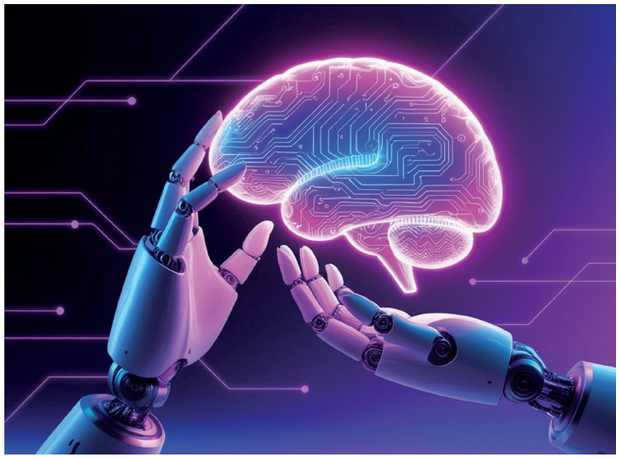

إلى تراجع قدرة الفرد على اتخاذ القرارات المستقلة، مما يعزز القلق النفسي ويضعف الشعور بالمسؤولية الذاتية.

على الرغم من هذه التحديات، لا يمكن إغفال الإيجابيات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، من تحسين جودة الحياة، وتبسيط الخدمات، وتمكين الأفراد من الوصول السريع للمعلومات، وإتاحة فرص للإبداع والتنمية، لكن التحدي يكمن في الاعتماد غير المتوازن وغير الواعي، إذ يصبح الإنسان مهددًا بفقدان دوره في صنع القرار، وبتراجع مهاراته الاجتماعية والنفسية، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز الثقافة الرقمية الواعية، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وتعليم الأفراد كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة توازن بين الاستفادة من إمكانياته والحفاظ على رفاهيتهم النفسية والاجتماعية.

إن الذكاء الاصطناعي في ميزان المجتمع يشكّل تحديًا حضاريًا مزدوجًا؛ فهو يحمل وعدًا بمستقبل أكثر رفاهية وتطورًا، لكنه في الوقت ذاته يهدد تآكل القيم الإنسانية وتراجع التواصل البشري الأصيل، ومن هنا، تبرز ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والآلة على أساس الوعي والتوازن، بحيث تبقى التكنولوجيا وسيلة لخدمة الإنسان لا وسيلة للتحكم فيه.

فحين ينجح الإنسان في جعل الذكاء الاصطناعي امتدادًا لعقله لا بديلًا عنه، يتحول هذا التقدم إلى أداة للنهوض الإنساني لا سببًا في اغترابه وانعزاله، وهكذا فقط يمكن بناء مستقبل يدمج بين التطور التقني والعمق الإنساني، ويجعل من الذكاء الاصطناعي وسيلة لبناء مجتمع أكثر وعيًا وتكاملًا وإنصافًا، مع إدراك واضح للسلبيات النفسية والاجتماعية المحتملة مثل القلق، والاكتئاب، والإدمان الرقمي، وضعف التفكير النقدي، والانغلاق الفكري والاجتماعي.

التلفزيون واليوتيوب: تنافس أم تكامل؟

>> أ. د. نصر الدين لعياضي
باحث في علوم الإعلام والاتصال

بعد مرور عشرين عامًا من الوجود انتقلت منصّة اليوتيوب من بثّ شرائط الفيديو، التي كان الهواة يسجلونها بكل نقائصها الفنية، إلى منصّة ترفيه رقميّة كبرى تُسهم بقوة في تطوير أسواق المنتج "السمعي/البصري". إنها الأسواق التي ظلّ التلفزيون يسيطر عليها لمدة تقارب نصف قرن، حيث انتقل من البثّ عبر الأقمار الصناعية إلى البثّ عبر الكيبل وصولًا إلى البثّ المباشر.

لقد أضحت هذه المنصة تنافس كبريات شركات البثّ وتوزيع المواد "السمعيّة/ البصريّة"، بعدد مستخدميها النشطين الذين بلغوا في يناير 2025م، مليارين ونصف شهريًا حسب موقع "ستاتيستيكا"، وقاموا بتحميل (500) ساعة في الدقيقة من شرائطها، وتبثّ في كل دقيقة (300) شريط فيديو جديد، ومن المرشح أن يرتفع عدد هذه الساعات بتزايد عدد مستخدميها.

إنّ المكانة التي أصبحت تتصدرها منصّة اليوتيوب أمام بقية المنصّات المماثلة: "نتفليكس (Netflix)، وأمازون برايم (Amazon Prime)، ودلي موشن (Dailymotion)" جدّدت السؤال التالي: هل تنافس منصّة اليوتيوب القنوات التلفزيونية أم تكملها؟

لقد تحولت الإجابة عن هذا السؤال إلى سجال أحدث انقسامًا في صفوف محترفي العمل التلفزيوني ومنتجي المحتوى "السمعي/ البصري"، بين مؤكد بأنها منافس خطير يسهم في احتضار التلفزيون، ومن يراها مكملًا له يمدّد مجال انتشار منتجاته ويثري جماليتها.

لقد تشنج هذا السجال بعد أن أبدى مدير التلفزيون الفرنسي "القناة الأولى الخاصة" رأيه الذي أراده فاصلًا، لقد قال: "بإنه لا يجب مقارنة مطعم كبير فخم يقدم وجبات فاخرة بدكان صغير يبيع شطائر اللحم والجبن، أي لا يجب مساواة الخدمات التي تقدمها القناة التلفزيونية بتلك التي تقدمها المنصّات الرقميّة المختصة في بثّ شرائط الفيديو".

لقد أثار هذا الرأي غضب ملاك المنصّات الرقميّة الأمريكية المختصة في بثّ شرائط الفيديو عبر شبكة الإنترنت، فردت عليه "جوستين ريست»، المديرة العامة لمنصّة اليوتيوب بفرنسا، بقولها: "إن المنصّات الرقميّة مثل اليوتيوب، لم تعد تكتفي ببثّ شرائط الفيديو القصيرة، وأضحت تخضع لسلطة ضبط الاتصال "السمعي/البصري" والرقمي الفرنسي وللقانون الأوروبي، لذا لا

يجب الخلط بين كُلْفَة الإنتاج "السمعي/البصري" وقيمته الجمالية والثقافية"، وهكذا أعادت السجال المذكور إلى نقطة الانطلاق.

لفهم هذا السجال لا بد من التساؤل عن حجج كل طرف: المؤمنون بفكرة التنافس بين التلفزيون ومنصّة اليوتيوب والمدافعون عن فكرة تكاملهما:

منطق المؤمنين بالتنافس

تؤكد البحوث الميدانية في أكثر من بلد غربي أن متوسط الوقت الذي يخصصه المشاهد لمتابعة برامج التلفزيون تراجع، ففي فرنسا على سبيل المثال، بلغ ثلاث ساعات و(19) دقيقة في اليوم خلال عام 2023م، بعد أن كان يخصص له ثلاث ساعات و(50) دقيقة في عام 2012م، وهذا على الرغم من تعدّد البرامج التلفزيونية وتنوعها نتيجة ارتفاع عدد القنوات التلفزيونية بفعل الاستغناء نهائيًا عن البثّ الإذاعي والتلفزيوني التناظري، وسيطرة البثّ الرقمي.

وتشهد جميع الإحصائيات على أن جمهور التلفزيون شاخ، فقطاع واسع ممّا تبقى منه تشذّر وتوزع على مختلف وسائل العرض التلفزيوني ومنصّاته، ومنها منصّة اليوتيوب، فنسبة كبرى من الشباب الذين يتراوح أعمارهم ما بين (13 – 24) عامًا، انصرفت عن مشاهدة التلفزيون، إذ أن (21٪) منهم أصبحوا يقضون وقت فراغهم في مشاهدة شرائط الفيديو في شبكة الإنترنت، مقابل (16٪) منهم لازالوا يتابعون برامج التلفزيون التقليدي، حسب التقرير الذي أعده مركز أبحاث الترفيه «هوب إنترتينمت ريسيرش» (Hub Entertainment Research) في يونيو 2025م.

ويتجلى أثر هذا الانصراف أكثر في زمن ذروة البث التلفزيوني، وهذا الواقع يؤكده البحث الميداني الذي أُجْري على (2920) مشاركًا في ألمانيا تحت إشراف، أوليفي بودزنسكي، أستاذ اقتصاد الميديا في الجامعة التقنيّة في إلميناو بألمانيا، حيث أوضح أن (48٪) من المشاركين يعتبرون منصّة اليوتيوب بديلًا للقنوات التلفزيونية، وأن أغلبهم من الشباب.

إن ما يثبت التنافس بين التلفزيون ومنصّة اليوتيوب تكشفه النزاعات القانونية، ففي عام 2006م، أي بعد سنة من شروع هذه المنصّة في بثّ شرائط الفيديو، طالبت بعض القنوات التلفزيونية، خاصة الأمريكية، منها سحب منتجاتها، من أغاني وموسيقى، وحتى تغطيات الألعاب

الأولمبية التي جرت في شتاء ذاك العام، لعدم التزامها بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وعلى إثر هذا النزاع فرضت منصّة اليوتيوب على مشتركيها عدم إرسال شرائط الفيديو التي تتجاوز مدة بثّها عشر دقائق.

لقد استخدمت شركة "غوغل" المالكة لمنصّة اليوتيوب خبرتها، فحلّت نزاعها مع بعض القنوات التلفزيونية بالطريقة ذاتها التي استخدمتها مع الصحف التي احتجت على استغلال محرك بحثها لمنشوراتها، فأبرمت اتفاقية مع القنوات التلفزيونية لترخّص لها بعرض منتجاتها مع ومضات إعلانية، واقتسام عائداتها المالية، وهكذا جلبت منصّة اليوتيوب للقنوات التلفزيونية مصدرًا ماليًا غير تقليدي يعزّز وضعها الاقتصادي.

منطق المؤمنين بالتكامل

يتساءل البعض، أين هو هذا التنافس وأعداد متزايدة من مستخدمي منصة اليوتيوب يتابعون معروضاتها على شاشة التلفزيون؟ ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح جهاز التلفزيون أول حامل لشرائط منصّة اليوتيوب، وتأتي في المرتبة الثانية فرنسا، حيث ينفي مديرها العام ذاته، نيل موهان، هذا التنافس بقوله: "إن مستخدمي منصّته أصبحوا يشاهدون شرائطها على مختلف الحوامل: شاشة التلفزيون، والكمبيوتر، والهاتف الذكي، واللوح الإلكتروني".

يبيّن الكثير من البحوث التي أجريت في أكثر من بلد، حتى في البلدان السائرة في طريق النمو، مثل الهند، أن الجمهور يستعمل منصّة اليوتيوب إضافة إلى التلفزيون وليس بديلًا عنه.

تطمئن المديرة العامة لـيوتيوب في فرنسا، جوستين ريست، ملاك القنوات التلفزيونية العامة والخاصة بأن

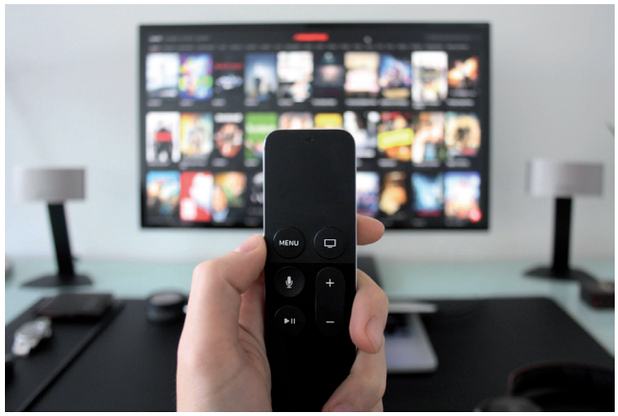

منصّتها ليست منافسة لقنواتهم، إذ بإمكانهم جني ما يعتبرونه واجهتم فيها، ويحولون المهتمين بهذه الواجهة إلى مشاهديهم الأوفياء عبر اشتراكهم المدفوع لمتابعة بعض برامجهم، ثمّ تضيف قائلة: "ألم تلجأ القنوات التلفزيونيّة إلى استضافة صناع شرائط الفيديو والمؤثرين في منصّة اليوتيوب في برامجها المختلفة؟ وبهذا عجلت في التقارب بين منصّة اليوتيوب والقنوات التلفزيونية".

من يتابع المشهد "السمعي/البصري" يؤكد بأن الأمر تعدى التقارب، فمنصّة اليوتيوب تبنت إستراتيجية تتسم بقدر من التنوّع والمرونة، فمن جهة اتجهت منذ عام 2021م، إلى إنشاء خانة خاصة بشرائط الفيديو القصيرة التي لا يستغرق بثّها أكثر من دقيقة، وسعت من جهة أخرى إلى القضاء على الصورة النمطيّة التي التصقت بالشباب، والتي مفادها أنهم ميالين إلى المواد الترفيهية والثقافية الخفيفة التي لا تأخذ من وقتهم سوى بعض الدقائق إن لم تكن ثوان.

وقد نجحت في ذلك، إذ شرعت في بثّ المواد الثقافية الطويلة، مثل الأفلام الوثائقية، وقد خدم هذا النجاح القنوات التلفزيونية التي كادت تفقد الأمل في الشباب الذي شاع عنهم نفورهم من البرامج الطويلة، بعد أن صالحتهم منصّة اليوتيوب مع هذا النوع من الإنتاج "السمعي/البصري"، وهذا لم يمنع بعض القنوات التلفزيونية من اقتفاء أثر منصّة اليوتيوب، فشرعت في بثّ برامج المسابقات في مجال المنوعات الغنائية والموسيقية والفيديو كليبات، بل قامت بعض الشركات الكبرى بإطلاق قنوات تلفزيونية متخصّصة في الفيديو كليب والموسيقى، مثل قناة «إم تي في هيتس" (MTV Hits) التي أُريد لها أن تكون نسخة أوروبية للقناة الأمريكية فجمعت العديد من القنوات الموسيقيّة، وشرعت في بثّ شرائط الفيديو كليب والغناء التي حظيت بالمراتب الأولى في تصويت الجمهور وحققت نجاحًا مؤكدًا.

لقد فهم «سن ماك مانيوس»، رئيس قناة "سي بي إس نيوز" (CBS News)، على سبيل المثال، هذا التحول جيدًا وبرّره بالقول: "إن فلسفة قناته تجاه منصّة اليوتيوب قد تغيرت اليوم، فعوضًا من محاربتها، اتخذناها واجهة لقناتنا".

ربما يوجد تنافس خفي بين ملاك شركات الترفيه "السمعي/البصري" العملاقة: "القنوات التلفزيونية الكلاسيكية، ومختلف المنصّات الرقميّة، بما فيها منصّة اليوتيوب"، لكنه يجري على صعيد آخر يكمن في مقدرة كل شركة على الفوز بحصة الأسد من عائدات الإعلان، فعلى الرغم من أن بعض البحوث تؤكد وجود نسبة جيدة من المشاهدين الذين ينظرون إلى إعلانات المنصّات الرقميّة بثقة أقل من تلك التي تبثّ عبر التلفزيون، إلا أن بعض مسؤولي القنوات التلفزيونية لازالوا يخشون منافسة اليوتيوب في مجال الإعلان.

فالمدير العام للقناة السادسة الفرنسية، «غيوم شارل»، على سبيل المثال، يرى أن كِفّة المنافسة تميل لصالح منصّة اليوتيوب، لأن السعر الذي تقترحه على المعلنين أرخص من سعر الإعلان التلفزيوني، ولا تنطبق على هذه المنصّة المحظورات المفروضة على الإعلان التلفزيوني، والمتعلقة بنوع المواد والسلع المسموح بالإعلان عنها تلفزيونيًا، والحد الأقصى الدقائق التي لا يجب أن يتجاوزها البثّ التلفزيوني للإعلان، والأوقات التي يمنع فيها.

نعتقد أن للمنافسة في مجال الإعلان أبعاد أخرى ترتبط بمعايير قياس القيمة المالية للإعلان وفاعليته، فالمنصّات الرقميّة تملك التقنيّة التي تسمح لها بقياس عدد متصفحي إعلاناتها من خلال النقر على نصّ الإشهار أو أيقونته، ومعرفة أماكن وجودهم، وأي جهاز استخدموه، وسنهم، ونوعهم: ذكور وإناث، وغيرها من البيانات التي تحدد أسعار الإعلان في المنصّات الرقميّة.

بينما يفتقد البثّ التلفزيوني هذه التقنيّة والفاعلية، فالقنوات التلفزيونية الكلاسيكية لا تملك معلومات دقيقة عن جمهور الإعلان التلفزيوني سوى ما تذكره بعض البحوث الاستطلاعية التي قد لا تلتمس الحقيقة، فتكتفي بتحديد سعر بثّه بالمعايير التقليدية التالية: مدة البثّ التي تُقاس بالثانية، وعدد المرات المقترحة لبثّه والوقت المقترح لذلك، لأن سعر بثّه وقت الذروة يكون أغلى من سائر الأوقات،

ونوع القناة التلفزيونية التي تبثّه: شاملة أم متخصصة؟ أرضية أم فضائية؟ مجانية أم بالاشتراك المالي؟ وما وزنها في سوق المشاهدة أمام ميلان كِفّة الإعلان لصالح البثّ عبر المنصّات الرقمية؟ نلاحظ "تهافت" القنوات التلفزيونية على ابتكار أشكال من البثّ والتوزيع عبر الشبكة، مثل البثّ الحي عبر شبكة الإنترنت، والتلفزيون الاستدراكي، وخدمة الفيديو تحت الطلب، وغيرها.

عالم الترفيه "السمعي/البصري" المتحول

للإسهام في السجال المذكور بين الطرفين، يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الشواهد على التحولات الجذريّة التي طرأت على عالم الترفيه "السمعي/البصري" اليوم.

إن تلفزيون اليوم، ليس ذاك الذي عاشه جمهوره في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إذا أصبح بحق «تلفزيون اجتماعي»، أي ذاك الذي انتقل جمهوره من التلقّي إلى المشاركة، ولم يعد يكتفي هذا الجمهور في كثير من الأحيان، بشاشة واحدة، بل يستخدم أكثر من شاشة سواء بشكل متزامن، كأن يشاهد مباراة في كرة القدم على جهاز التلفزيون، ويرسل تعليقاته في الوقت ذاته، على المقابلة إلى صديقه أو قريبه المناصر لفريق منافس لفريقه، وقد يستخدم الشاشتين بشكل غير متزامن، كأن يشاهد مباراة في كرة القدم، ثم يتناول هاتفه ويرسل اللقطات "الجميلة"، التي سجلها لفريقه في المقابلة، إلى منصّة اليوتيوب، أو إلى زملائه مع تعليقاته الشخصية.

ولم يعد التلفزيون يكتفي بمنطق البثّ والتوزيع الذي اعتاد عليهما منذ العقود الماضية من القرن الماضي، ويمكن أن نذكر العديد من الأمثلة التي تثبت هذا الواقع، فالقناة "الألمانية – الفرنسية» "أيه آر تي إيه» (ARTE) النخبويّة وذات الاهتمام الثقافي، سعت خلال العقد الأخير إلى مواكبة التشذّر الذي أحدثته المنصّات الرقميّة في جمهور التلفزيون، فقامت بإنشاء عشرين منصّة رقميّة لبثّ برامجها المتخصّصة في مواضيع مختلف: "التراث، التاريخ، السينما..."، وقد حققت بعض النجاح على صعيدين، الصعيد الأول: أنها وسعت القاعدة الاجتماعية لجمهورها، والصعيد الثاني: أنها تمكّنت من " تشبيب» مشاهديها. إذ يذكر أن معدل أعمارهم هو (65) عامًا، وأنخفض إلى (35) عامًا بفضل المنصّات التي أنشأتها.

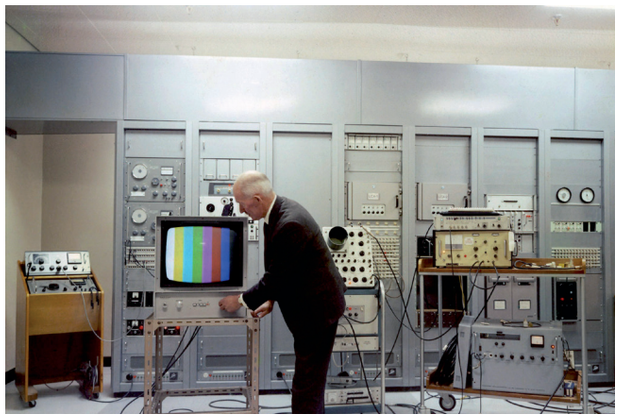

لا غرو إذًا إن حدثنا أحد الشيوخ المولعين بالمادة "السمعية/البصرية"، وقال: "لقد شاهدت التلفزيون عندما كان يبثّ باللونين: الأبيض والأسود، ثم بالألوان، واستخدمت جهاز التحكم عن بُعد عندما تعدّدت القنوات وأتيح لنا الاختيار، ودفعت ثمن الاشتراك الشهري في باقة من القنوات التلفزيونية، وأصبحت اليوم أمسح بأصبعي هاتفي الذكي لمشاهدة نشرة الأخبار التلفزيونية مباشرة أو أفلامًا وثائقيّة". إنه التحوّل في الجهاز والمشاهد معًا.

قد يندهش المرء اليوم من زخم القنوات التلفزيونية في شبكة الإنترنت التي تعدّدت موضوعاتها من الرياضة، إلى الموسيقى والغناء، إلى الطبخ، والأخبار، والمسلسلات والأفلام الوثائقية، والتي تجتهد كلها في "اصطياد" مختلف الشرائح العمرية.

لقد أصبحت الشركات الكبرى العريقة تملك قناتها التلفزيونية التي تبثّ عبر شبكة الإنترنت، مثل: "ديزني بلاس" (Disney +) التابعة لشركة "والت ديزني"، بل أن الشركات العملاقة المختصة في المعلوماتية، مثل: "آبل"، دخلت حلبة المنافسة بقناتها التي تبث عبر شبكة الإنترنت: "آبل تيفي بلاس" (Apple TV +).

يمكن أن نستخلص من كل ما سبق ذكره أن منطق التلفزيون الكلاسيكي، تلفزيون جيل الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، يتراجع بخطى حثيثة، وأن مواقع الميديا الاجتماعية استطاعت أن تحول وسائل الإعلام التقليدية من صحف ومجلات ومحطات إذاعية وقنوات تلفزيونية إلى محتوى دون أن تقضي عليها، وأن الثابت الوحيد في عالم الميديا والأخبار والترفيه هو التغيير، فلا أحد يستطيع أن يتنبأ عما يحدث غدًا أو بعد غد في هذا العالم، على الرغم من أن بعض ملامحه أضحت ظاهرة للباحثين اليوم، بهذا القدر أو ذاك من الوضوح.

لماذا تراجع الاهتمام بالأفلام التسجيلية؟!

>> عماد عبدالمحسن
كاتب وباحث في الإعلام - مصر

تزخر دول الخليج العربية بالكثير من الكنوز والرموز، أعني أن كثيرًا من الكنوز التراثية من تراث مادي مثل العمارة التراثية، وتراث غير مادي مثل العادات والتقاليد وما أجملها في دول الخليج العربية، إضافة إلى الرواد في كافة المجالات، وما أكثرهم، وجميع هذه المميزات بحاجة إلى التوثيق واللحاق برواتها الذين بلغوا من الكبر عتيًا – متعهم الله بالصحة والعافية.

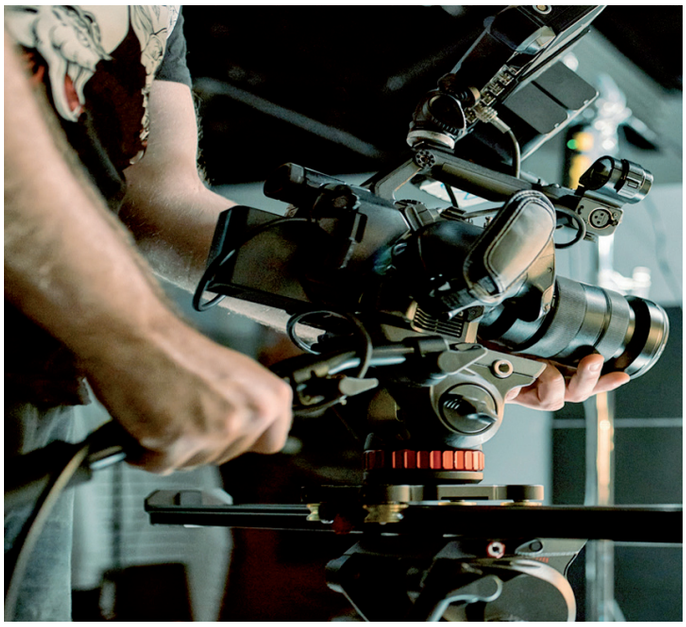

وتشكل الأفلام التسجيلية والوثائقية أهمية خاصة لدى المشاهد، فهي توثيق بالصورة لأحداث ووقائع وأماكن وشخصيات مهمة أثرت الوجدان، وهي ذاكرة تحتفظ للأجيال القادمة بكنوز تراثية وأثرية وبشرية تضيء لها المستقبل، وتكون لها مثار العزة والفخر.

وقد تربينا على مشاهدة مثل هذه الأفلام، وتعرفنا على الكثير من الكنوز من خلالها، واستعرضت الكثير من الأحداث التي مر بها وطننا الكبير من المحيط إلى الخليج، واستشهدت هذه الأفلام بشهادات ووثائق نادرة تحرت فيها الدقة وشارك في إعداد هذه الأفلام خبراء ومتخصصون مشهود لهم بالكفاءة والخبرة.

وعلى الرغم من أن القنوات الفضائية الخاصة قد استحدثت قنوات اختصت بهذه النوعية من الأفلام، إلا أن نقطة انطلاق هذه الأفلام كانت من هيئات الإذاعة والتلفزيون الرسمية.

لكننا لا زلنا بحاجة إلى المزيد من إنتاج هذه الأفلام من قبل أجهزة التلفزيون الرسمية، أو على الأقل مواكبة التطورات التي تجري في دول الخليج العربية والتي يشهد بها القاصي والداني، سواء كانت تطورات من حيث الريادة في مجالات تنموية عديدة، أو صون التراث كما ذكرنا، أو الأحداث الجارية والتي يشكل بعضها مراحل تاريخية مهمة.

ولا ينقص أجهزة التلفزيون الرسمية الكوادر القادرة على القيام بهذه المهام، سواء من حيث الإعداد أو الإخراج، أو كافة العناصر الأخرى القادرة على تقديم أفلام تسجيلية ووثائقية رفيعة المستوى، لكن قد تواجهنا عدة مشكلات على أرض الواقع، من بينها التكلفة الإنتاجية، وهنا لا بد من القول من أن تكلفة إنتاج الأفلام الوثائقية أقل من تكلفة إنتاج المسلسلات الدرامية على

سبيل المثال، كما أن إنتاج مثل هذه الأفلام يمكن أن يتم بالشراكة بين القنوات الخاصة والرسمية، أو من خلال رعاة يسهمون في هذه التكاليف، كما أنها رسالة ثقافية وإعلامية مهمة تستحق أن يتم استقطاع جزء من ميزانية القنوات من أجلها.

المشكلة الأخرى على مستوى الصورة، فلا زلنا في بعض القنوات بحاجة إلى الاستعانة بتقنيات أكثر حداثة من المتوافرة من حيث «الكاميرات – العدسات.. إلخ»، وهو أمرٌ في غاية الأهمية، خاصة إذا أردنا جذب المشاهدين لتلقي معلومات ستزيدهم ثقافة ومعرفة بمقدرات أوطانهم.

ومن الأهمية بمكان العمل على أن يصاحب هذه الأفلام ترجمة إلى لغات أخرى وخاصة اللغة الإنجليزية، ليس فقط من أجل عرضها مصحوبة بهذه الترجمة، ولكن هناك سفارات لكل دولة في كافة أنحاء العالم، ومستشارون ثقافيون لكل بلد، يمكنهم عرض هذه الأفلام، للترويج السياحي، والتعريف بحضارتنا، وتقديم أوطاننا في أبهى صورة.

وما المانع في أن يتم شراء دقائق أو ساعات لبث أفلام وثائقية يتم إذاعتها عبر القنوات الشهيرة عالميًا؟ لتوضيح الصورة المستنيرة لدول العالم العربي والإسلامي.

بل إن وزارات التربية والتعليم أصبحت تستعين بتقنيات حديثة في تعليم أبنائنا الطلاب، فما المانع أن تخصص بعض «الحصص» للثقافة العامة، يكون من بينها عرض أفلام وثائقية وتسجيلية، تستعرض تراث الوطن وخصائصه التي يتميز بها، من أجل نشر الوعي، وتعميق مفاهيم الوطنية والانتماء لدى أبنائنا.

وإنني أقترح – أيضًا – تنظيم مسابقات بين المؤلفين والمخرجين لكتابة وإخراج أفلام وثائقية تدور حول موضوعات معينة، من أجل اكتشاف الموهوبين والمبدعين وإتاحة الفرصة لهم لتقديم أفكارهم ورؤاهم، وفي نفس الوقت، الفوز بأعمال جديدة مبتكرة، تضاف إلى المكتبة السمعبصرية.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون الذي ينظمه جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع وزارة الإعلام في مملكة البحرين، يضم ضمن مسابقاته، مسابقة للبرامج التسجيلية للتلفزيونات الرسمية للهيئات الأعضاء ولشركات القطاع الخاص والأفراد من دول مجلس التعاون، وهي مسابقة تعمل على التنافس بين التلفزيونات الرسمية والشركات والأفراد من أجل إنتاج أفلام تسجيلية

متميزة، وهي خطوة نحتاج أن نبني عليها.

كما أن هناك العديد من المهرجانات التي تضع ضمن أقسام مسابقاتها مسابقة للأفلام التسجيلية والوثائقية، بل إن مهرجان الإسماعيلية في مصر، ينفرد بأنه مخصص تمامًا للأفلام التسجيلية والقصيرة على مستوى العالم.

وهنا لا بد أن نذكر أن العديد من المخرجين الذين أصبحوا ملء السمع والبصر انطلقوا في بداياتهم من إخراج أفلام وثائقية متميزة، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى إنتاج أفلام روائية طويلة، وعلى الجانب الآخر ظل بعض المخرجين المبدعين باقون على العهد، في الاستمرار في إخراج أفلام وثائقية لا زالت محفورة في الوجدان.

لذا فإن الحفاظ على تاريخ هذه الأعمال التسجيلية وصونها بما يتيح عرضها بذات الجودة أمرٌ في غاية الأهمية، فهي ذاكرةٌ احتفظت بالعديد من المعلومات والصور التي قد تكون قد تبدل حالها في وقتنا الحالي.

إن الأمر يحتاج إلى الاهتمام وفتح آفاق التعاون، والتحفيز والتشجيع، فما أكثر التحديات التي نواجهها، وعلينا أن نتصدى لها بالفكر والفن والثقافة، فهي في طليعة مميزات أوطاننا وتفردها بين الأمم.

الذكاء الاصطناعي في الإعلام والترفيه (9)

التبني المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار

>> د. عباس مصطفى صادق
الخبير في الإعلام الرقمي

من التجريب المبكر إلى التطبيقات المعاصرة، أدى الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد الاتصالي برمته، وأثر على صناعات الإعلام والترفيه والإعلان، مما أدى إلى حالة تغيير انقلابية في طريقة إنشاء المحتوى وتوزيعه واستهلاكه ومشاركة الجمهور، علاوة على الجدل المثار في الجوانب المهنية والأخلاقية المرتبطة باستخداماته.

وكما نرى ونتابع كل يوم تحمل تطورات الذكاء الاصطناعي وعودًا بتطبيقات أكثر تقدمًا من شأنها تشكيل الصناعة بطرق عميقة، ومن خلال هذه السلسلة نرصد ونتتبع تطور وأوجه الاستخدامات من تحليل البيانات المبكر إلى العصر الحالي للتعلم العميق والأتمتة.

في هذه الحلقة نتحدث عن عمليات أتمتة إنتاج الأخبار وكتابة السيناريو والنصوص الدرامية بأدوات الذكاء الاصطناعي، ونطرح هنا جانبًا مهمًا يتعلق بالتبني المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار.

أداة تضيف قيمة وتخفف الأعباء

يتفق خبراء الإعلام أن الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يُنظر إليه كبديل للصحفي، بل كأداة تضيف قيمة وتخفف الأعباء، فالتقنيات الجديدة قادرة على فرز كمّ هائل من المعلومات خلال ثوانٍ، وهو ما يسهّل على الصحفيين الوصول إلى المعطيات الأساسية بسرعة أكبر، لكن الاعتماد المفرط عليها دون رقابة بشرية قد يؤدي إلى أخطاء مهنية جسيمة، لأن الذكاء الاصطناعي يبقى محدودًا ببياناته وخوارزمياته.

وقد بدأ الذكاء الاصطناعي بالفعل في تغيير الطريقة التي يتم بها نقل الأخبار، ويمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي حاليًا تنبيه الصحفيين إلى الأخبار العاجلة، ومساعدتهم على تحليل قواعد البيانات الضخمة واستخلاص رؤى منها، بل وحتى كتابة الأخبار وإنتاجها.

في الوقت نفسه، تُعد المخاطر المرتبطة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي كبيرة ومتنوعة، بدءًا من احتمال نشر معلومات مضللة وصولًا إلى إصدار تصريحات متحيزة، بذلك قد تكون تكلفة إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة باهظة، حرفيًا ومجازيًا، إذ يمكن أن تؤدي طريقة تدريب الأنظمة على بيانات غير متوازنة إلى نتائج متحيّزة تعكس ميولًا سياسية أو اجتماعية غير مقصودة، ولهذا يدعو خبراء الإعلام إلى فحص الأدوات دوريًا ومقارنتها بمرجعيات تحريرية واضحة لضمان عدم انحرافها عن المعايير المهنية.

الشفافية والمراجعة البشرية

على ذلك تفرض الظروف الحالية على غرف الأخبار وضع قواعد واضحة تحكم طريقة استخدام الذكاء الاصطناعي، وتأتي الشفافية في مقدمة هذه المبادئ، إذ يتعين على المؤسسات الإفصاح عن دور الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى حين يكون لذلك تأثير على فهم الجمهور لطبيعة المادة المنشورة.

أما المراجعة البشرية فهي خط الدفاع الأول ضد الأخطاء والانحيازات التي قد تظهر في النصوص أو التحليلات التي تنتجها الأنظمة الذكية، ويؤكد مختصون أن أي محتوى يتم إنتاجه أو تحريره بواسطة الذكاء الاصطناعي يجب ألا يُنشر قبل أن يخضع لمراجعة مستقلة من صحفي مؤهل.

وتبرز – أيضًا – أهمية حماية البيانات، خاصة مع تزايد استخدام أدوات تعتمد على الوصول إلى ملفات داخلية أو معلومات حساسة، فغياب الضوابط يفتح الباب أمام تسريب البيانات أو إساءة استخدامها، وهو ما قد يعرّض المؤسسات لمخاطر قانونية وأخلاقية.

فوائد واستخدامات مشروطة

تستخدم مؤسسات إعلامية عديدة الذكاء الاصطناعي في أعمال روتينية، مثل: "تفريغ المقابلات، وترجمة النصوص، وتتبع الموضوعات الرائجة عبر الإنترنت"، وتساعد هذه الوظائف على توفير الوقت وزيادة الإنتاجية دون المساس بجوهر العمل الصحفي.

لكن هناك استخدامات تتطلب حذرًا أكبر، مثل كتابة المقالات الآلية أو إنتاج صور وفيديوهات باستخدام تقنيات «التزييف العميق»، وهي مجالات قد تؤدي إلى نشر محتوى مضلل إذا لم تُطبق عليها ضوابط صارمة.

لا يكتمل أي تحول تكنولوجي دون تدريب العاملين عليه، لذلك تشدد المؤسسات على ضرورة تأهيل الصحفيين لفهم كيفية عمل الذكاء الاصطناعي، واكتشاف أخطائه المحتملة، والتعامل مع مخرجاته بحس نقدي، كما يساعد التدريب على بناء ثقافة مهنية لا ترى الذكاء الاصطناعي كتهديد، بل كامتداد لأدوات الصحفي التقليدية.

في النهاية، يبقى التحدي الأكبر هو الحفاظ على ثقة الجمهور، فالجمهور يتوقع من وسائل الإعلام أن تقدم معلومات دقيقة، وأن تكون شفافة بشأن استخدام التقنيات التي تُسهم في إنتاج المحتوى، وأي سوء استخدام للذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى فقدان هذه الثقة في لحظة يصعب تعويضها.

مبادرة شراكة الذكاء الاصطناعي

في السياق تتعاون مبادرة شراكة الذكاء الاصطناعي (Partnership on AI - PAI)، كجزء من مبادرة مؤسسة "نايت" للذكاء الاصطناعي والأخبار المحلية (Knight Foundation's AI and Local News Initiative)، مع منظمات وأفراد من قطاعات التكنولوجيا والأخبار والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لاستكشاف كيفية تبني الصحفيين للذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي.

نشرت هذه الشراكة مقالًا لكلير ليبوفيتش، رئيسة قسم الذكاء الاصطناعي والمجتمع في شراكة الذكاء الاصطناعي (PAI) وطالبة دكتوراه في جامعة إكسفورد، وأدريانا ستيفان، باحثة ومحللة سياسات في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وطالبة دكتوراه في معهد أكسفورد للإنترنت، جاء فيه: "بالنسبة للمؤسسات التي بدأت في استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، نقول لهم إن هذه الأدوات تتمتع بالقدرة على تحسين استدامة أعمال غرف الأخبار، كما أنها تطرح أسئلة أخلاقية مهمة حول كيفية إنتاج الأخبار المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتوزيعها، وتصنيفها، واستهلاكها، وقد وُصفت العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي نفسها، التي شكّلت تحديات لغرف الأخبار عند تطبيقها على منصات التكنولوجيا، مثل: استخدام خوارزميات التوصية التي تُحسّن التفاعل، بأنها مفيدة إذا طُبّقت في غرف الأخبار نفسها لتحسين تفاعل الجمهور".

يقدم المقال دليلًا، يستند إلى خمسة مبادئ أساسية لغرف الأخبار التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ما يمثل خارطة طريق خطوة بخطوة لدعم هذه الغرف في التعامل مع الأسئلة الصعبة التي يطرحها تحديد أدوات الذكاء الاصطناعي المطلوبة واستخدامها.

المقال يطرح أسئلة ويجيب عنها، هكذا: إذا أردنا استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم صناعة الأخبار، فكيف يمكننا التأكد من أن مزايا هذه التقنية التجارية لا تأتي على حساب الأخلاقيات أو الفوائد المجتمعية التي تُقدّمها غرف الأخبار؟ وعلى مستوى أساسي، كيف ينبغي أن تبدو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي للأخبار المحلية؟

الإجابة تقول: إن مبادرة شراكة الذكاء الاصطناعي تعتقد أن غرف الأخبار التي تستخدم الذكاء الاصطناعي يجب أن تُراعي أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بنفس الدقة والحساسية التي تُطبّقها بالفعل على الممارسات الصحفية، والجدير بالذكر أنه لا ينبغي اعتبار أخلاقيات الذكاء الاصطناعي هذه منفصلة تمامًا عن أخلاقيات الصحافة، بل امتدادًا لها.

وكنقطة انطلاق لمن يفكرون في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار المحلية "بما في ذلك الصحفيون العاملون فيها والعاملون في مجالات أخرى ممن يفكرون في مستقبل الأخبار المحلية"، نقدم التوصيات الخمس الأولية التالية لكيفية تبني مجال الأخبار المحلية للذكاء الاصطناعي أخلاقيًا:

(1) تحتاج غرف الأخبار إلى أهداف واضحة لتبني أدوات الذكاء الاصطناعي.

(2) يجب أن تُجسّد التكنولوجيا والتطبيقات الذكية معايير وقيم العملية الإخبارية.

(3) أن يرافق تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي، آليات الشفافية والوضوح والمساءلة.

(4) أن يُشرف المسؤولون في غرف الأخبار على أدوات الذكاء الاصطناعي بفعالية.

(5) أن تُدمج قيم الصحافة في أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بالنشر، ونقل الأخبار.

خلاصة مطلوبة

يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة ذهبية لغرف الأخبار لتعزيز السرعة والدقة، لكنه في الوقت ذاته أداة حساسة تتطلب وعيًا ومسؤولية في الاستخدام، وبينما يتواصل التطور التكنولوجي بوتيرة متسارعة، يبقى دور الصحفي – بخبرته وحكمه المهني – العنصر الأكثر أهمية لضمان تقديم صحافة موثوقة تخدم الحقيقة وجمهورها.

نقول ذلك ومعظم الدول العربية لا تمتلك حتى اليوم أطر خاصة بتنظيم الذكاء الاصطناعي وفق ما طرح أعلاه، وبالتالي تعمل المؤسسات الإعلامية العربية دون اعتبار لحقوق جمهور وسائل الإعلام وبدون القدرة على حماية خصوصية المستخدم العربي.

استطلاع "رويترز" حول التطبيقات والأساليب

تبني الذكاء الاصطناعي من قبل الصحفيين البريطانيين وغرف أخبارهم

>> خاص – إذاعة وتلفزيون الخليج

أصدر معهد رويترز للدراسات الصحافية في 27 نوفمبر 2025م، تقريرًا بعنوان: "تبني الذكاء الاصطناعي من قبل الصحفيين البريطانيين ومؤسساتهم.. استطلاع التطبيقات والأساليب والمواقف"، كتبه "نيل ثورمان وسينا ثيسلر – كوردونوري والدكتور ريتشارد فليتشر".

يستند هذا التقرير إلى استطلاع رأي أُجري بين أغسطس ونوفمبر 2024م، على عينة تمثيلية واسعة النطاق تألفت من (1004) صحفيين بريطانيين، وركز الاستطلاع بشكل أساسي على ما إذا كان الصحفيون والمؤسسات الصحفية يستخدمون الذكاء الاصطناعي؟ وكيفية استخدامه، وارتباطه بجوانب أخرى من عملهم؟ وقد أسفر تحليل البيانات عن النتائج الرئيسية حول ما إذا كان الصحفيون البريطانيون وغرف أخبارهم يستخدمون الذكاء الاصطناعي، وكيفية استخدامه؟، كما يلي:

- يستخدم أكثر من النصف بنسبة (56٪) من الصحفيين البريطانيين الذكاء الاصطناعي مهنيًا مرة واحدة على الأقل أسبوعيًا، بينما يستخدمه (27٪) آخرون بشكل أقل، ولم يستخدمه (16٪) فقط في مهام صحفية.
- يستخدم الصحفيون الذكاء الاصطناعي بشكل متكرر لمهام معالجة اللغة، وتحديدًا «النسخ والترجمة» بنسبة (49٪) من الصحفيين في المملكة المتحدة يستخدمون الذكاء الاصطناعي لهذه المهمة شهريًا على الأقل، و»الترجمة» بنسبة (33٪)، و"التحقق من القواعد النحوية وتحرير النسخ» بنسبة (30٪).
- يُستخدم الذكاء الاصطناعي في مهام صحفية أكثر جوهرية، مثل «البحث عن القصة» بنسبة (22٪) يستخدمون الذكاء الاصطناعي لهذه المهمة شهريًا على الأقل، و"توليد الأفكار أو العصف الذهني» بنسبة (16٪)، و"إنشاء أجزاء من مقالات نصية مثل "العناوين الرئيسية)" بنسبة (16٪)، و"التحقق من المعلومات وتقييم المصادر» بنسبة (12٪)، و"إنشاء مسودات أولية من مقالات نصية» بنسبة (10٪).
- تأتي «مهام عمل أجزاء من المقالات مثل "العناوين الرئيسية" و"البحث عن القصص» في المرتبة الرابعة

من بين (31) مهمة صحفية عندما يتم تصنيف هذه المهام، وفقًا لنسب الصحفيين في المملكة المتحدة الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي لأدائها على أساس يومي، وقليل من الصحفيين في المملكة المتحدة يستخدمون الذكاء الاصطناعي لإنتاج الصوت أو الفيديو بنسبة (4٪) و(2٪) فقط على التوالي يستخدمونه شهريًا على الأقل.

- بالنسبة لمجموعات المهام الواسعة، يستخدم الصحفيون الذكاء الاصطناعي في أغلب الأحيان في «جمع الأخبار الأولية»، يليه «معالجة المعلومات أو تحليلها»، و"الكتابة الصحفية أو إعادة صياغتها»، و"مهام الإنتاج، و"إنشاء أو تحرير الصوت أو الصور والرسومات».

توجهات استخدام الذكاء الاصطناعي

حول توجهات استخدام الذكاء الاصطناعي لدى الصحفيين في المملكة المتحدة، وجد الاستطلاع ما يلي:

1 - يستخدم الصحفيون الشباب الذكاء الاصطناعي بشكل احترافي أكثر إلى حد ما، فيما يستخدم الصحفيون ذوو المسؤوليات الإدارية العليا الذكاء الاصطناعي بشكل احترافي أكثر.

2 - يرتبط الاستخدام المهني للذكاء الاصطناعي بمجال عمل الصحفي، على سبيل المثال، يستخدم (43٪) من صحفيي الاقتصاد الذكاء الاصطناعي بشكل احترافي أسبوعيًا على الأقل، مقارنةً بـ(21٪) من صحفيي نمط الحياة.

3 - بعد ضبط العمر والجنس، لم يجد الاستطلاع أي ارتباطات ذات دلالة إحصائية بين نوع عقد الصحفيين، مثل: "دائم، محدد المدة، مستقل"، وتكرار استخدامهم للذكاء الاصطناعي في مهامهم الصحفية، مما يدل على مدى سهولة الوصول إلى بعض أدوات الذكاء الاصطناعي.

4 - المشاركة في إنتاج الصحافة بواحدة من الأشكال الإعلامية الثلاثة "النص"، و"الرسومات، الرسوم الكاريكاتورية، الرسوم التوضيحية، أو الرسوم المتحركة»، و»الفيديو» ارتبطت بزيادة استخدام الذكاء الاصطناعي، وقد عكست المشاركة في إنتاج الصور هذا الارتباط.

5 - وجد الاستطلاع أنه كلما زادت الأشكال الإعلامية التي ينتج بها صحفيو المملكة المتحدة، زاد استخدامهم المهني للذكاء الاصطناعي.

6 - الصحفيون الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي بكثرة، يكونون أكثر ميلًا للاعتقاد بأنهم يعملون على مهام بسيطة، أما الصحفيين الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي بكثرة ليسوا أكثر رضا عن الوقت الذي يقضونه في المهام المعقدة والإبداعية.

مواقف الصحفيين البريطانيين تجاه الذكاء الاصطناعي

يميل الصحفيون البريطانيون إلى التشاؤم بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على الصحافة، وقد وجد الاستطلاع ما يلي:

- نسبة (62٪) من الصحفيين يرونه تهديدًا "كبيرًا" أو «كبيرًا جدًا» للصحافة، و(15٪) فقط يرونه فرصة "كبيرة" أو «كبيرة جدًا»، وجميع الفئات تقريبًا تميل إلى اعتبار الذكاء الاصطناعي تهديدًا أكثر من كونه فرصة، ولكن الصحفيين ذوي الخبرة العالية، وأولئك الذين يتمتعون بمستويات أعلى من المعرفة بالذكاء الاصطناعي، والذين يستخدمونه بانتظام، يميلون أكثر من المتوسط إلى اعتباره فرصة "وعادةً ما يكون تهديدًا أقل".

- يشعر أكثر من نصف الصحفيين في المملكة المتحدة "بقلق بالغ» إزاء التأثير السلبي المحتمل للذكاء الاصطناعي على ثقة الجمهور بالصحافة بنسبة (60٪)، وعلى قيمة الدقة بنسبة (57٪)، وعلى أصالة المحتوى الصحفي بنسبة (54٪)، وهم أقل قلقًا بشأن الكشف غير المقصود عن البيانات الشخصية بنسبة (25٪).

- إن الاختلافات في مستويات المخاوف بين مختلف الفئات الديموغرافية ضئيلة (5 نقاط مئوية أو أقل)، ولكن القلق أعلى بين أولئك الذين لديهم معرفة أكبر بالذكاء الاصطناعي، وأقل بكثير بين أولئك الذين يستخدمونه في المهام الصحفية بشكل يومي.

مستويات تكامل الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار

- أفاد معظم الصحفيين في المملكة المتحدة، بنسبة (60٪) إنه كان هناك بعض تكامل الذكاء الاصطناعي في غرف أخبارهم، ولكن وُصف التكامل بشكل ساحق بأنه "محدود"، مع قلة قليلة من التقارير التي تُقدم تكاملًا واسعًا أو كاملًا.

- إن الاختلافات بين أنواع وسائل الإعلام الإخبارية ضئيلة، ولكن تكامل الذكاء الاصطناعي أكثر شمولًا في الصحف ووسائل الإعلام التجارية "على عكس وسائل الإعلام المملوكة للقطاع العام" والتكتلات "على عكس وسائل الإعلام المستقلة".

- يتوقع الصحفيون في المملكة المتحدة بشكل ساحق أن استخدام مؤسستهم الإعلامية الرئيسية للذكاء الاصطناعي سيزداد في المستقبل (63) نقطة مئوية فرق بين "الذين يعتقدون أنه سيزداد مقابل أولئك الذين يعتقدون أنه سيتناقص"، ومن المرجح أن يصفوا موقف مؤسستهم الإعلامية بشأن الذكاء الاصطناعي بأنه داعم بنسبة (39٪) بدلاً من معارض بنسبة (20٪).

نهج المؤسسات الإخبارية تجاه الذكاء الاصطناعي

حول نهج المؤسسات الصحفية البريطانية تجاه الذكاء الاصطناعي، وجد الاستطلاع ما يلي:

- أفاد معظم الصحفيين البريطانيين، بنسبة (60٪) بأن مؤسستهم الإخبارية الرئيسية قد وضعت بروتوكولات أو إرشادات للذكاء الاصطناعي حول واحدة على الأقل من القضايا التي سألنا عنها، مثل «الرقابة البشرية والتحكم»، بنسبة (44٪)، و"خصوصية البيانات وأمنها»، بنسبة (43٪)، و»الشفافية»، بنسبة (42٪).

- أفاد عدد أقل من الصحفيين البريطانيين بأن مؤسستهم الإخبارية الرئيسية قد وضعت بروتوكولات أو إرشادات حول «التحيز والإنصاف» في مجال الذكاء الاصطناعي، بنسبة (27٪)، كما أفاد حوالي ثلثي الصحفيين البريطانيين، بنسبة (32٪) بأن مؤسستهم الإخبارية الرئيسية تقدم تدريبًا على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- أفاد معظم الصحفيين البريطانيين، بنسبة (57٪) بأن مؤسستهم الإخبارية الرئيسية تستخدم فقط أدوات ذكاء اصطناعي من جهات خارجية، مع وجود عدد أقل من التقارير التي تفيد بأنها تستخدم فقط أدوات مطورة داخليًا، بنسبة (9٪) أو مزيجًا بين الإثنين بنسبة (34٪).

- الصحفيون الذين تكون مؤسستهم الإعلامية الرئيسية مملوكة للقطاع العام أو جزءًا من تكتل إعلامي، هم أكثر عرضة للقول بأن مؤسستهم الإعلامية قد أنشأت بروتوكولات وإرشادات للذكاء الاصطناعي، وتوفر تدريبًا على الذكاء الاصطناعي، وتستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي التي تم تطويرها داخليًا.

مزيج من الفرص والمخاوف

في الختام، يُظهر هذا التقرير أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا حاضرًا بقوة في الممارسات الصحفية البريطانية، لكنه لا يزال يثير مزيجًا من الفرص والمخاوف داخل غرف الأخبار، فبينما يعتمد عدد متزايد من الصحفيين على أدواته لتحسين كفاءة المهام التحريرية والبحثية، يظل القلق قائمًا بشأن تأثيره على الثقة والمصداقية والأصالة. كما يكشف الاستطلاع عن تكامل محدود وغير متساوٍ لهذه التقنيات داخل المؤسسات، على الرغم من توقعات واسعة بزيادة استخدامها مستقبلًا، ومع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي، تبدو الحاجة ملحّة لوضع سياسات واضحة، وتقديم تدريب مستمر، وفتح نقاشات مهنية أوسع لضمان تبني مسؤول ومتوازن يحافظ على جوهر العمل الصحفي وجودته.

الإعلام .. وسباق الوقت

مجرّي بن مبارك القحطاني
مدير عام جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج

الإعلام هو مرآة كل جوانب الحياة سلبًا وإيجابًا، ومع هذه المتغيرات الكبيرة والكثيرة والمتلاحقة في الأحداث والتطورات أصبح الإعلام هو اللاعب الأول والمؤثر، فلا حياة بلا إعلام .. ولا إعلام بلا حياة. نعم أصبح كل شيء يؤدي إلى الآخر ويؤثر فيه ويتأثر به، يقولون إن العلاقات الدولية بطبيعتها معقدة .. إذا كانت هذه هي السياسة، فلا شك أن الإعلام هو المحرك لها، فهو كالرمال المتحركة في صحراء مترامية تعيد تشكيل المكان، ولكنها تخفي العديد من التفاصيل، فقد ترى السراب حقيقة ولكنه يتلاشى عندما تقترب منه أو تتعمق فيه.

مع تطور الإعلام ودخول الخوارزميات والتقنية فيه بشكل كلي يهدد ذكاء البشر، أصبح الإعلام في مرحلة اللاعودة وخارج عن السيطرة ليحد من التفكير وبذل الجهد ومقارنة الأزمنة والوقائع وهو ما قد يلغي أن الزمن يعيد نفسه ليتحول إلى أن الزمن يجدد نفسه ويتكيف مع وضعه!!!

مع تزايد استخدامات الذكاء الاصطناعي وإنتاج المحتوى والأخبار وتحليل البيانات أصبح الفارق هو زمن الإنجاز وليس الفكرة أو القدرات أو الفوارق البشرية، ولا شك أن الجانب الأجمل هو القدرة على كشف ومحاربة الادعاء بتلاقح الأفكار لتبرير الأخبار الزائفة والقوالب المشبوهة عند التحقق من موثوقية مصداقية المحتوى الإعلامي .. لا تحتاج إلى بذل الجهد، بل اللجوء إلى "أزرار" فقط، وسنجد أن وسائط الاتصال والتواصل تتصفح لك وعنك وعن ما كنت تفكر فيه فورًا، والجدل الحالي هو منظومة القيم الأخلاقية التي شكّلت أساس التماسك الاجتماعي، والتي كانت تُعدّ بمثابة قواعد أخلاقية لا غنى عنها، منها أخلاقيات الاستخدام، فقد أمسى الذكاء الاصطناعي يبث وينتج ويحدد نوع الصوت والصورة بما يخترق خصوصيات البشر، ولكنه لا يزال المتغير الكبير كوسيلة وأداء وأسلوب تقني وبحثي وتحليلي يدعم الأداء الإعلامي، ويفتح مجالات واسعة للإبداع والإبهار.

ريّح رأسك وأفكارك .. واعتمد على «لوحة مفاتيح» جهازك!!!

إنه صراع وسباق نحو الأسرع .. ذكاء العباد أم خوارزميات الجماد!!!

عـــرب ســـات
ARABSAT

from BROADCAST *to* DATA

Qudurat

شـــركـــة قـــدرات

الرائـــدة في تقديم الخدمات الإعلاميـــــة المتكـــاملة

ما يميزنا

- تقديم مشاريع عالية الجودة
- امتلاك إمكانيات كبيرة تساعد في إنجاح الخطط الإعلامية
- فريق محترف ومتخصص في كافة الجوانب
- استخدام أحدث الإستراتيجيات الإعلامية المبتكرة
- التطوير المستمر والاستثمار في المواهب الشابة

خدمـاتنا

- تجهيز وتنفيـذ وتنظيـم الفعاليات والمؤتمرات
- خدمـة العلاقـات العامة والتسويق
- خدمـــات الإنتـــاج المـــرئي

عملاءنـا

+966 11 4631 441

info@quduratmedia.com